وزارة التعليـــم العالي والبحـــث العلمـــي
جامعة يحي فارس– المـــدية –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات في البنوك التجارية

دراسة حالة _بنك الجزائر الخارجي BEA_

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصـــــــــص مالية

إعداد الطالبة:
❖بركان خولة

إشراف الأستاذة:
❖ياليشاني وهيبة

أعضاء لجنة المناقشة

زعاف نصيرة .....رئيسا

ياليشاني وهيبة.....مشرفا

بوجانة أمينة .....ممتحننا

السنة الجامعية:

2017-2016


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم:

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك

التي أنعمت عليّ وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني

برحمتك في عبادك الصالحين "

(النمل: من الآية 19)

كلمة شكر

كم جميلة هي الدنيا وكم يزينها النجاح جمالا، وكم سيكون شكرنا لخالقنا

وموفقنا على هذا العمل نفعنا الله به ونفع غيرنا،

وكم هو تقديرنا و عرفاننا بالجميل للأستاذة: "ياليشاني وهيبة " حفظها الله

ورعاها لقبولها الإشراف على هذا العمل، التي لم تبخل علي بالنصائح

والتوجيهات في

انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى جميع موظفي البنك الخارجي الجزائري

بالمدية على مساعدتهم لي

مع شكري الى جميع من ساعدني من قريب أو من بعيد على إعداد هاته

المذكرة ولو بكلمة.

دعاء

يا رب ... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو

أول مظاهر العنف.

يا رب ... إذا جردتني من المال أترك لي قوة الصبر كي أتغلب على الفشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب ... إذا أسأت الى الناس أعطني شجاعة الاعتذار.

وإذا أسال لي الناس أعطني شجاعة العفو.

يا رب ... إذا نسيتك لا تنساني

إهداء

"إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين"

إلى والدي وجدي .... رحمة الله عليهم

إلى والدتي الغالية... أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

إلى أخي هيثم.... حفظه الله.

إلى خالاتي و أخوالي و أولادهم صغيرا كبيرا .

إلى صديقاتي الأعزاء ...صورية ، خولة ،ختيمة، منية، هند، أماني ،.فوزية

.سهام ،كوثر.

إلي من أحبهم ...هاني ، عبد الغاني

جميع عائلتي ...

الى طلبة العلم في كل مكان.

إلى الأستاذة المشرفة : " ياليشاني وهيبة "

وفي الأخير أهدي هذا العمل المتواضع عرفانا ومحبة

جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الأهمية البارزة التي تحتلها المدخرات من أجل مواجهة الأزمات وكذا مهمتها في تحريك الدورة الاقتصادية و تمويل الاستثمارات، فإن تعبئة المدخرات هي ظاهرة أساسية للاستقرار الجهاز المصرفي الذي مر بعدة إصلاحات .إلا أن دوره المحدود إن لم يكن الضعيف في استقطاب المدخرات راجع لنقص الخدمات المصرفية و عدم وجود سياسة ادخارية واضحة و رشيدة و ملائمة وضعف الوعي المصرفي لمجموعة من العوامل الذاتية و الدينية، و باعتبار أن الودائع المصرفية هي أفضل سياسة ادخارية اهتم القانون بتأمين و ضمان الودائع و المحافظة على الأسرار البنكية ويعتبر دافعا قويا لأصحاب الأموال لإيداع أموالهم لدى البنوك، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور النظام المصرفي على ضوء الإصلاحات في تعبئة المدخرات، وتهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية والمصرفية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب النظري من خلال مطالعة ومراجعة الكتب والرسائل الجامعية والمجلات والدوريات العلمية بما تحتويه من أبحاث ودراسات علمية ذات علاقة بالموضوع قيد الدراسة.

و تم التوصل إلى النتائج التالية من خلال تحليل SPSS :

- محدودية النظام المصرفي سواء سياساته أو الأدوات التي استعملها في تعبئة المدخرات
- ضعف ونقص الخدمات المصرفية و عدم وجود سياسة ادخارية واضحة و رشيدة وعدم إحداث أي تغيرات في أشكال الأوعية الادخارية
- غياب الثقافة البنكية في المجتمع الجزائري

الكلمات المفتاحية :تعبئة المدخرات ،الوعي المصرفي ،الودائع ،نظام مصرفي

Abstract:

This study sheds light on the salient importance of savings to cope with crises as well as its role in stimulating the economic cycle and financing of investments. The mobilization of savings is a key phenomenon of stability. The banking system has undergone several reforms. However, its limited role, if not weak, Savings Due to the lack of banking services, the lack of a clear, rational and appropriate savings policy, and the low level of banking awareness, there are a number of subjective and religious factors. As bank deposits are the best savings policy, the law is concerned with securing and securing deposits and maintaining bank secrets. The aim of this study was to analyze the role of the banking system in the light of reforms in mobilizing savings and to create a climate for the work of credit and banking policy. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used to obtain

data and information on the side The theoretical, through the review and review of books and university letters, journals and scientific journals, including the research and scientific studies related to the subject under study.

- The establishment of a bank deposit guarantee fund would improve the conditions for mobilizing savings and a strong incentive to deposit money in banks
- The policy of low interest rates contributes to the high volume of savings in BEA
- Lack of information and educational policy related to the mechanisms of the banking system and the philosophy of his career

The following results were obtained through SPSS analysis:

- The limitations of the banking system, whether its policies or the tools it used to mobilize savings
- The weakness and lack of banking services and the absence of a clear and rational savings policy and the absence of any changes in the forms of savings vessels
- The absence of banking culture in Algerian society

Keywords: savings mobilization, banking awareness, deposits, banking system

فهرس

المحتويات

كلمة شكر	
اهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	I – III
قائمة الاشكال	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ–ح

الفصل الاول: تطور النظام المصرفي على ضوء الاصلاحات	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي واصلاحاته	3
المطلب الاول: تعريف الجهاز المصرفي واهميته	3
المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي	4
المطلب الثالث: الإصلاح المصرفي	6
المطلب الرابع: خطوات الإصلاح المصرفي	8
المبحث الثاني: تطور إصلاحات النظام المصرفي الجزائري	10
المطلب الأول: الجهاز المصرفي قبل الإصلاحات المصرفية 1990	10
المطلب الثاني: إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض	19
المطلب الثالث: تطورات الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض 10-90	20
المطلب الرابع: إصلاحات النظام المصرفي 2003 وتعديلاته	26
المبحث الثالث: تشخيص واقع إصلاحات النظام المصرفي الجزائري	35

المطلب الأول: عوائق وعراقيل الجهاز المصرفي الجزائري	35
المطلب الثاني: اهم متطلبات بيئة الإصلاحات المصرفية	36
المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه اصلاحات النظام المصرفي	38
خلاصة	43

الفصل الثاني: آثار الاصلاحات المصرفية على تعبئة المدخرات	
تمهيد	45
المبحث الأول: ماهية المدخرات	46
المطلب الاول: تعريف بالإدخار وأنواعه	46
المطلب الثاني: أنواع الإدخار المصرفي	47
المطلب الثالث: أساليب تشجيع الإدخار وأهميته	48
المطلب الرابع: ودائع الإدخار المصرفي	49
المبحث الثاني: تقييم دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات	51
المطلب الأول: أهمية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات	51
المطلب الثاني: مدى تأثير السياسة المصرفية في تعبئة المدخرات	52
المطلب الثالث: مؤسسات النظام المصرفي الجزائري وقبول الودائع	53
المطلب الرابع: أشكال الأوعية المصرفية في تعبئة المدخرات	54
المبحث الثالث: تاثير الاصلاحات المصرفية على السلوك الإدخاري	56
المطلب الأول: دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات	57
المطلب الثاني: المتابعة التحليلية في دور الودائع المصرفية في بيئة المدخرات	58
المطلب الثالث: مقترحات تقوية تعبئة المدخرات عن طريق تطوير اصلاحات النظام المصرفي	63

خلاصة	71

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي	
تمهيد	75
المبحث الأول: عرض عام للبنك الخرجي الجزائري	76
المطلب الاول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه	76
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري	78
المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري	80
المبحث الثاني: نظرة عن الودائع في BEA	84
المطلب الأول: مفهوم الودائع في البنك الخارجي الجزائري **BEA**	86
المطلب الثاني: تصنيفات الودائع حسب البنك الخارجي الجزائري **BEA**	86
المطلب الثالث: مراحل حساب الوديعة المصرفية	89
المطلب الرابع: دراسة قياسية للبنك الجزائر الخارجي	98
المبحث الثالث: دراسة واقع العملية الادخارية لدى الفرد الجزائري	104
المطلب الأول: **دراسة وصفية لعينة الدراسة**	104
المطلب الثاني: **تحليل البيانات الشخصية**	109
المطلب الثالث: نتائج الدراسة	118
خاتمة	123
قائمة المراجع	130
قائمة الملاحق	136

قـــائمة
الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1/2)	تصنيف الودائع المصرفية في الجزائر طبقا لأنواعها و معدل النمو السنوي لها.	60
(2/2)	الرقم القياسي لنمو الودائع المصرفية في الجزائر حسب أنواعها	61
(3/2)	الأهمية النسبية لأنواع الودائع إلى المجموع الكلي للودائع	62
(4/2)	ملخص الجدول(1/2)	64
(5/2)	ملخص الجدول(2/2)	64
(6/2)	هيكل الودائع القطاع المصرفي الجزائري للفترة 2005-2009	67
(7/2)	هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2010-2014)	67
(8/2)	تطور نسبة الودائع المصرفية في الجزائر	68
(9/2)	معدل فائدة الودائع المصرفية في الجزائر	69
(1/3)	يمثل تطور الحجم الإجمالي للودائع لدى البنك الخارجي الجزائري (2012-2016م.)	91
(2/3)	يمثل حجم الودائع الجارية لدلى البنك الجزائر الخارجي 2012-2016م.	93
(3/3)	يمثل تطور حجم الودائع الإدخارية لدى البنك الجزائر الخارجي في 2012-2016م.	95
(4/3)	تطور حجم الودائع لأجل لدى البنك الخارجي الجزائري.	97
(5/3)	يمثل حجم الودائع الجارية بالنسبة للودائع الاجمالية .	99
(6/3)	يمثل تطور حجم الودائع الادخارية بالنسبة للودائع الاجمالية .	100
(7/3)	تطور حجم الودائع لأجل بالنسبة للودائع الإجمالية.	102
(8/3)	الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكارت	105
(9/3)	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان.	105
(10/3)	قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان.	105
(11/3)	الصدق الداخلي للاستبيان.	106
(12/3)	مصفوفة معاملا ت الارتباط البينية بين درجات الأبعاد و الدرجة الكلية	107

	للمقياس.	
(13/3)	قيمة الوسط المرجح والأوزان المؤوية ودرجات موافقة عينة الدراسة.	109
(14/3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	110
(15/3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية	111
(16/3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل	112
(17/3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع	113
(18/3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	114
(19/3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	115
(20/3)	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد الدافعية للادخار.	116
(21/3)	المؤشرات الإحصائية لوصف لعبارات بعد الحوافز للادخار.	117
(22/3)	المؤشرات الإحصائية لوصف لعبارات بعد عملية اتخاذ القرار في الادخار.	118
(23/3)	المؤشرات الإحصائية لوصف لعبارات بعد كفاءة النظام المصرفي في تعبئة المدخرات.	119

قـــائمة
الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1/1)	إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر	19
(2/1)	شكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001	26
(3/1)	البنوك و المؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري	35
(1/2)	تطور نسبة الودائع المصرفية في الجزائر	68
(2/2)	معدل فائدة الودائع المصرفية في الجزائر	69
(1/3)	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	79
(2/3)	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي بالمدية سنة 2016	83
(3/3)	تطور حجم الودائع الإجمالية لدى بنك الجزائر الخارجي	92
(4/3)	نسبة تطور حجم الودائع الإجمالية لدى بنك الجزائر الخارجي	92
(5/3)	تطور حجم الودائع الجارية لدى بنك الجزائر الخارجي.	93
(6/3)	نسبة تطور حجم الودائع الجارية لدى بنك الجزائر الخارجي.	94
(7/3)	تطور حجم الودائع الادخارية لدى بنك الجزائر الخارجي.	95
(8/3)	نسبة تطور حجم الودائع الادخارية لدى بنك الجزائر الخارجي.	96
(9/3)	تطور حجم الودائع لأجل لدى بنك الجزائر الخارجي	97
(10/3)	نسبة تطور حجم الودائع لأجل لدى بنك الجزائر الخارجي	99
(11/3)	تطور حجم الودائع الجارية بالنسبة للودائع الإجمالية لدى بنك الجزائر الخارجي	101
(12/3)	تطور حجم الودائع الجارية بالنسبة للودائع الإجمالية لدى بنك الجزائر الخارجي.	102
(13/3)	تطور حجم الودائع لأجل بالنسبة للودائع الإجمالية.	110
(14/3)	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الجنس.	111
(15/3)	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.	112
(16/3)	تمثيل أفراد العينة حسب متغير المؤهل.	113
(17/3)	تمثيل أفراد العينة حسب متغير النوع.	114
(18/3)	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الجنس.	115

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بطاقة المعلومات للبنكBEA الخاصة بالزبون	136
02	بطاقة المعلومات تملئ من طرف البنك BEA	138
03	وصل الإيداع	139
04	الإيداع عن طريق التحويل الداخل البنك BEA	140
05	الإيداع عن طريق التحويل الخارجي البنك BEA	143
06	الوثيقة طلب الشيك لدى البنك BEA	144
07	الاستبيان	146
08	تحليل الاستبيان عن طريق SPSS	149

مقدمة عامة

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات عديدة تفرضها الصدمات و التطورات الدولية ، و قد انعكست هذه التطورات في المجال المالي و المصرفي على معظم الانشطة المصرفية و اصبحت من ضمن التحديات التي يجب التكيف معها و مسايرتها مما يفرض على الاجهزة المصرفية ايجاد الاليات و السبل التي تمكن من تعظيم الاستفادة من تلك التطورات و التقليل من اثارها و انعكاساتها السلبية بهدف تحسين اداء القطاع المصرفي و تفعيل دوره.

و قد ادت هذه التطورات الى توجه غالبية دول العالم الى احداث اصلاحات عميقة و جذرية في كيان النظام المصرفي لمواجهة المنافسة الدولية و لاسيما أن المحاولات الجزئية للإصلاح لم تعطي النتائج المرجوة منها

و يعد اصلاح النظام المصرفي الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيويا في تعبئة المدخرات من خلال قدرته في تدفق الاموال و توجيهها نحو الاستثمارات ذات المردودية .

و نظرا لان عبء تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر يقع في احدى جوانبه على البنوك و عليه اصبح اصلاح النظام المصرفي حمية سواء من حيث منهج تسييره و ادارته او من حيث المهام المنوطة به ، فالملاحظ النتائج المرجوة منه ، فرغم ان النظام المصرفي يعتبر اهم المؤسسات الادخارية داخل الاقتصاد الجزائري ، إلا أن مستويات الادخار المعبئة من طرف هذا الجهاز بقيت محدودة، بحيث لا يزال الكثير من الافراد خارج نطاق العملية المصرفية و خدماتها اي لا تزال الكثير من الاموال الطليقة دون ان يتمكن النظام المصرفي من تعبئتها .

عملت الجزائر على ايجاد وضع ملائم و سياسة فعالة و تنظيم محكم للجهاز المصرفي حتى يؤدي دوره المنوط و يظهر ذلك جليا من خلال القوانين و التشريعات المالية بقانون (86-12) فقانون (88-06) و بعد ذلك جاء قانون (90-10) المتعلق بالنقد و القرض و الذي يعتبر حجر الزاوية للإصلاحات نتيجة تأثيره الشامل على هذه الاخيرة.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على المورد الواحد و هو قطاع المحروقات و هو المساهم الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن مشكلة انخفاض اسعار النفط في الاونة الاخيرة ادى الى وجود الازمة المالية و عليه لجأت الجزائر الى الاستدانة الخارجية بدلا من الاستنجاد بالمدخرات النائمة لدى الافراد او المؤسسات غير الموظفة و المقدرة حوالي 40 % حيث تعتمد العمالة المصرفية اعتمادا كبيرا على تعبئة و تجميع المدخرات ، فكلما ازداد حجم المدخرات في البنوك ازداد نجاح النظام المصرفي و ازداد تبعا لذلك تأثير النظام

المصرفي في المجتمع، و من هنا كان اختيار موضوع الاصلاحات المصرفية للوقوف على دور العبه النظام المصرفي في تعبئة المدخرات و ان كانت هذه المشكلة الرئيسية التي يدور حولها البحث إلا انه لا ينبغي اهمال العديد من الموضوعات المالية و الاقتصادية التي تشكل الاطار العام لتعبئة المدخرات و التي لا يمكن لأي دراسة تجاهلها كمدخل لها ، و عند البدأ بالدراسة نجد أنفسنا امام المشكلة الرئيسية المطروحة :

هل استطاع النظام المصرفي ان يقوم بدور فعال في تعبئة المدخرات في البنوك التجارية؟

و للإجابة على هذه الاشكالية المطروحة فانه يتعين الاجابة على الاسئلة الثانوية التالية :

1. ما هي أهم خطوات و خصائص الجهاز المصرفي في الجزائر ؟
2. كيف تطور النظام المصرفي على ضوء الإصلاحات؟
3. هل استطاع النظام المصرفي جذب الأموال الطليقة في شكل ودائع مصرفية ؟
4. ما هي تصنيفات الودائع حسب بنك الجزائر الخارجي و أهم إحصاءاته لسنة 2016م؟
5. ما هي الأسباب الرئيسية التي تدفع بالفرد للادخار؟
6. هل هناك أسباب تساعد الفرد في عملية اتخاذ قرار الادخار لديه؟
7. ما هو دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات؟

1. الفرضيات:

1. يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة من المؤسسات المتمثلة في البنك المركزي و البنوك التجارية و المؤسسات المالية، حيث تعمل هذه المؤسسات في ظل قوانين تحكمها و أنظمة تسيرها.
2. هناك عدة أنواع من الودائع في البنك محل الدراسة، وتختلف حسب الغرض منها، فهناك الودائع التي توضع في البنك لمجرد الاحتفاظ بها ، وهناك نوع أخر من الودائع ينتظر أصحابها تحقيق عوائد من ورائها .
3. يرتبط استقرار الجهاز المصرفي بجملة من الإصلاحات ، و كان أهمها صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

4. النظام المصرفي يتميز بدوره المحدود إن لم يكن ضعيف في تعبئة المدخرات خاصة بالنسبة لمدخرات الخواص.
5. يعتبر السكن من أهم أسباب الادخار المقبولة لدى المجتمع الجزائري.
6. يعتبر التعامل بالأوعية الادخارية ملائمة لمعتقدات المجتمع من شأنه أن يحفز الفرد على رفع نسبة ادخاره وعدم التعامل بنظام الفوائد.
7. إن عدم وجود سياسة ادخارية رشيدة ونقص الخدمات المصرفية وعدم تغير في شكل الأوعية الادخارية قد تأثر سلبا على عملية اتخاذ قرار الادخار لدى الفرد.
8. جهود البنوك في تعبئة المدخرات لم تحقق النتائج المرجوة منها .

2. أهمية البحث:

يعتبر موضوع إصلاح النظام المصرفي و اثره على تعبئة المدخرات بالغ الاهمية من الناحية العلمية و العملية

1) ترجع هذه الاهمية الى كون البحث استعراض لجانبين هما تطور النظام المصرفي على ضوء الاصلاحات و كذا تعبئة المدخرات حيث تشكل هذين الجانبين يؤمنان شكلا من الاستقرار المالي و المصرفي و تغير من طرف الاستنجاد من الوضعية الصعبة و الازمة التي تعرضت لها الجزائر.

2) تأتي هذه الاهمية من الفترة التي يغطيها البحث ، و هي تمثل مرحلة انتقالية يمر بها الجهاز المصرفي و الذي يتميز بالتحول و عدم الاستقرار حيث تشكل سنوات هذه الفترة صدور العديد من القوانين المصرفية ابتداء بقانون 86-12 فقانون 88-06 و قانون النقد و القرض 90-10 الصادر بتاريخ 16 افريل 1990 و تعديلاته 2003، 2010.

3. اهداف البحث:

يتناول البحث بالدراسة و التحليل دور النظام المصرفي الجزائري على ضوء الاصلاحات في تعبئة المدخرات و التي تهدف الى تحقيق مجموعة اهداف فرعية منها :

*التعرف على دور الاصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية و المصرفية

*اختيار الطريقة التي لابد على النظام المصرفي أن يزاول بها نشاطه والتي تستلزم قواعد الكفاءة لتحقيق مساهمة اكبر في تعبئة المدخرات

*التعرف على منهج النظام المصرفي في تعبئة المدخرات و شكل الاوعية الادخارية التي يطرحها

*التعرف على الطرق و الاساليب البديلة من اجل الحصول على موارد مالية جديدة من خلال توجيه المدخرات نحو العملية المصرفية

4. حدود الدراسة :

1)- يتناول الأول تقييم دور النظام المصرفي و تحقيق ذلك يعتمد على قدرتها الذاتية بالإضافة الى سياسات الاصلاحية في تعبئة المدخرات باستعراض دور البنوك التجارية في ذلك من خلال الوديعة المصرفية بأشكالها المختلفة

مصادر البحث : حصل الباحث على البيانات الثانوية التي تخدم اهداف البحث من المصادر التالية :

- المجموعات الاحصائية السنوية لديوان الوطني للإحصاء
- البيانات المنشورة من قبل صندوق النقد و القرض الدولي وبعض المؤسسات المصرفية الاخرى
- الكتب و المراجع العلمية
- الدوريات و الرسائل الجامعية والتي تعتقد الباحثة انها الاطروحة و سهلت لها السبيل للبحث في كل جوانب الموضوع على الاساس السليم
- المنهج و الادوات المستعلمة في البحث :
- للإجابة على الاشكالية المطروحة و تحقيق اهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام الاسلوب التحليلي الوصفي للاستعراض سياسة النظام المصرفي خلال فترة الاصلاح ،ولبيان الاتجاهات العامة لأثر الاصلاحات المصرفية على دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات ،كما استخدمت الاسلوب الاحصائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الادوات الاحصائية الملائمة لتحليل مجوعة البيانات و المعلومات التي وردت في البحث.

5. دراسات السابقة:

1. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية سنة 2006،2005 تناول الباحث عرضا تاريخيا موجزا عن تطور هيكل النظام المصرفي الجزائري منذ تأسيسه حتى استقر بشكله الحالي، وإطار البيئة التي عمل في ظلها بحكم

القوانين المنظمة لفعاليته و توصل الباحث أن النظام المصرفي قد خضع للتطور و التغير بشكل مستمر سواء في هيكله أو في نوع القوانين و التشريعات المنظمة له، وكذا شكل الأوعية الادخارية التي طرحها لتعبئة المدخرات التقليدية في ذلك ، ثم قدمت تحليلا مستفيضا حول تطور و نمو الودائع المصرفية المختلفة، وقد توصلت إلى أنه رغم التطور و النمو في الأرقام المطلقة للودائع المصرفية إلا أن هناك تباينا في أهمية كل من هذه الودائع داخل الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يؤكد استنتاج الباحث حول محدودية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات، هو كون النظام المصرفي جزء من النظام المالي للدولة خاضعا و بشكل تام لتأثيرات هذا النظام وأن نشاطه يأتي غالبا استجابة مباشرة لسياسة الدولة.

2. دراسة محمد زميت: رسالة ماحستير بعنوان النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، حيث تناول في الفصل الأول: أهمية و النظام المصرفي و مكانته في تمويل التنمية الاقتصادية، وفي الفصل الثاني: دور النظام المصرفي الجزائري تمويل القطاعات الاقتصادية في ضوء الإصلاحات ، أما في الفصل الثالث: فتحدث عن آفاق تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل تحديات العولمة المالية.

ومن نقائصها أن الطالب توسع في الحديث عن التنمية الاقتصادية و إهماله بعض الجوانب المهمة التي لها علاقة بالموضوع ، حيث تحدث عن جانب تأثير العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري بشكل مفصل ، لذا فإن أوجه الاختلاف التي أتقدم به من خلال هذا البحث هي التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي و حلول مقترحة لعمل البنوك الجزائرية لمواجهة هذه التحديات.

3. دراسة محمد إليفي،بعنوان دور حماية الودائع في سلامة و استقرار النظام المصرفي – حالة الجزائر – رسالة ماجستير في النقود و المالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، وتناولت الدراسة تحديد العناصر و الخصائص الضرورية في شكل تنظيم و تمويل لنظام التأمين على الودائع وكذا الدعائم الخارجية على مستوى الجهاز المصرفي التي تؤدي في مجملها إلى زيادة فعاليته في معالجة مشاكل الإفلاس ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التغيرات التي حدثت في البيئة المصرفية و ما صاحبها من زيادة المخاطر و حدوث الأزمات المصرفية هي من أهم المبررات التي دفعت إلى تبني نظام التأمين على الودائع، كما أن المنهج المصرفي السليم يكمل و يدعم هدف نظام التأمين على الودائع.

لذا فإن أوجه الاختلاف التي أتقدم بها من خلال هذا البحث هي مدى قدرة النظام المصرفي على تعبئة المدخرات و استقطاب أكبر حجم من الودائع لفترة 2012-2016.

6. هيكل البحث :

للاجابة عن الاشكالية ارتأينا ان يكون هذا البحث من ثلاثة فصول ،تناول الفصل الأول تطور النظام المصرفي على ضوء الإصلاحات و يتكون من أربعة مطالب

المبحث الأول : ماهية النظام المصرفي و إصلاحاته

المبحث الثاني :تطور إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثالث :تشخيص واقع الإصلاحات النظام المصرفي الجزائري

ويشمل الفصل الثاني :اثر النظام المصرفي على تعبئة المدخرات في البنوك التجارية

و يتكون على ثلاثة مباحث كل مبحث يتضمن أربعة مطالب

المبحث الأول : ماهية المدخرات و تعبئتها

المبحث الثاني : تقييم دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات

المبحث الثالث :تأثير الإصلاحات المصرفية على السلوك الادخاري

ويشمل الفصل الثالث دراسة حالة حول الموضوع او الإشكالية المطروحة لبنك

أما في الأخير فيتم استعراض خلاصة الدراسة و أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة و بعض التوصيات

الفصل الأول:

تطور النظام المصرفي على ضوء الإصلاحات

تمهيد:

إن بروز الفكر المصرفي و الائتماني هو وليد التطورات و الذي يضع جملة من الأسس و القواعد الحديثة في تسيير مؤسسات هذا القطاع، فالعمل المصرفي في الجزائر لم يستطع مواكبة الاحتياجات و القيام بالخدمات المصرفية الأساسية، مما ألقى بضلال سلبية وحتى معرقلة للعمليات المصرفية، وعليه فإن استقرار الجهاز المصرفي و تحسين كفاءته يتم ضمن جملة من الإصلاحات والتي كانت بعدة مراحل، حيث اتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة.

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر و الذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد و القرض، بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، حيث يمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات الجزائرية، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أملتها التغيرات المتسارعة و المؤثرات القوية وكذا الاستراتيجيات غير الهادفة في البيئة الاقتصادية أو المصرفية خاصة.

ويتناول هذا الفصل دراسة و تحليل تطور النظام المصرفي مع الوقوف على أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع من خلال ثلاث مباحث كل مبحث يتضمن أربعة مطالب.

المبحث 01: ماهية النظام المصرفي على ضوء الإصلاحات

المبحث 02: تطور إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

المبحث 03: تشخيص واقع إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي وإصلاحاته

شهد مفهوم النظام المصرفي تطورات عديدة عبر الأزمنة وكذا المتغيرات التي شهدها العالم، فبالإضافة إلى أنه إنشائي بناء فهو علاجي إصلاحي يرتكز أساسا على مؤسساته و التي تعتبر قناة فعالة في تعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية ويتم توجيهها من أجل رفع الكفاءة و المردودية.

المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي وأهميته

يقصد بالجهاز المصرفي:" مجموع المصارف العاملة في بلد ما ، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان و السلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي الخزينة العامة.[1]

كما يعرف أيضا على أنه:« ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء، الماليين، و الذين يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة و المداخرات نحو القروض و الاستثمارات».[2]

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة من المؤسسات متمثلة في البنك المركزي و البنوك التجارية، وأصل الكلمة إيطالي التي تعني المنضدة، تعمل هذه المؤسسات في ظل قوانين تحكمها وأنظمة تسّيرها، اختلفت التعاريف الخاصة،بالاختلاف هذه الأنظمة و القوانين، وعليه فقد عرّفها المشرع الجزائري كما يلي[3] :في المادة 144 من قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض البنوك بأنها «أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون».

المادة 110 : «تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور و عمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل».

المادة 111على:«تعتبر الأموال المتلقاة تلك التي يتم تلقيها من الغير و لاسيما بشكل ودائع».

---

(1) Gobin Gilles ,**les opération bancaimes et leurs abondement conomiques**,duaod,1980,p,04.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأساسيات و المتحدثات**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة،2007،ص19،20.

(3) الجريدة الرسمية المتعلقة بقانون النقد و القرض (90-10) :العدد 16، بتاريخ 1990/04/14، ص32،33.

المادة :112«تشكل عملية القرض من هذا القانون تطبيق كل بقاء يصح بموجبه شخص ما يوضح أموال تحت تصرف شخص آخر أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الآخر التزام بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة».

المادة 113: «تعتبر دفع جميع الوسائل التي يمكن تمويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل».

وعليه يتضح أن البنك هو تاجر نقود، وقد أصبح تاجر ائتمان فهو يقوم بكافة عمليات الدفع و السحب وتلقي الودائع من الجمهور وكذا تقييم عمليات القروض إضافة لما يقوم به من عمليات مالية كالتواجد في البورصة و الاستثمار و التدخل في مختلف الأنشطة المالية و الاقتصادية.

وعليه فالنظام المصرفي يتضمن معنيين:

المعنى الأول: هو أن الجهاز المصرفي يتضمن البنك المركزي و البنوك التجارية المتخصصة.

أما المعنى الثاني(هو الشائع): النظام المصرفي يتضمن البنك المركزي و البنوك التجارية و المتخصصة، مضافا إليها المؤسسات المالية و المصرفية الأخرى .

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي

إن هيكل النظام المصرفي هو مهم جداً للتوسع في الوظائف ويعتبر الدعامة الأساسية للعمليات المالية و المصرفية ومن أهم مميزات وخصائص النظام المصرفي ما يلي: [1]

1 **هيكل النظام المصرفي:** يعتبر الجهاز المصرفي ميزان التقدم الاقتصادي والمالي للدولة لما يتمتع من موارد لازمة لتطوير وتنشيطك الدورة الاقتصادية

-**المصرف ذو المكتب الواحد** : ويكون مستقل بإدارته، ولا يتحكم في ملكية رأس ماله، ولا يسيره، ولا يسيطر على ملكيته مصرف آخر، ويتواجد بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية

[1] زياد سليم، محفوظ أحمد جودة،**إدارة البنوك**، دار الصفراء للنشر،1996،ص03-05.

- **المصرف ذو الفروع المتعددة** :ويقوم بعمليات في أكثر من مكتب، وتؤلف فروعه كيانا قانونيا واحد، ويشرف عليها مكتب رئيسي، ويتواجد بنسبة كبيرة في الدول الرأسمالية ويتواجد في الدول الأوروبية الشرقية
- **مجموعة المصارف**: تتألف من مجموعة من المصارف الممتلكة في الشركة القابضة Holding، وقد تكون مكاتبها ذو مكتب واحد أو مكاتب متعددة
- **سلسلة المصارف**: وهي تشمل مجموعة المصارف المتقدم ذكرها فيما عدا ما يتعلق بالملكية، إذا أنها هنا في يد شخص طبيعي أو عدة أشخاص طبيعيين.

2 **حجم المصارف وفروعه**: ولقياس حجم المصارف، يجب مقارنته بغيره من حيث موجوداته، أو حجم قروضه للغير أو مقدار رأسماله أو حجم الودائع و الذي يهمنا هو مقياس حجم الودائع، لأنها تهتم به البنوك التجارية(والتي تسمى بنوك الودائع أيضا) ويبقى حجم رأس المال المملوك أهم مقياس بالنسبة للمصارف المملوكة. [1]

أما فروعه فأهميتها واضحة.

3 **ملكية المصارف**: المصرف هو منشأة مالية تؤدي خدمات معينة، و تتوخى الربح من خلاله، وقد نشأت بشكل فردي و عائلي، ثم تطورت إلى شركات المساهمة ، ثم عرفت مرحلة الاحتكار و التركيز و الشركات القابضة كل هذا يتعلق بالملكية الفردية للمصارف. [2]

وقد يحدث أن تتدخل الدولة و تنزع هذه الملكية وتحيله إلى الملكية الجماعية.

4 **تأميم المصارف**: ومن أهم مبرراتها ما يلي: [3]

أ) **مبررات تتعلق بالنتائج السلبية للملكية الفردية**: ويمكن التطرق إلى هذه النتائج في :

- المنافسة الشديدة بين المصارف بهدف تحقيق الربح السريع
- اعتماد المصارف التجارية على ودائع الناس في عملياتها

---

[1] زياد سليم، محفوظ أحمد جودة مرجع سبق ذكره، ص06،05.

[2] شاكر قزيوني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2000،ص40،38.

[3] عقيل جاسم عبد الله ، **النقود و المصارف**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، الأردن،1999،ص233.

- تحويل الأرباح إلى الخارج و التهرب الضريبي و التلاعب بالدفاتر المحاسبية
- سيطرة رأس المال الأجنبي على عدد منها
- توجيه استخدامات أموالها بما يلائم سياستها

ب) **مبررات تتعلق بالنتائج الايجابية للملكية العامة: سنحاول ذكرها في :**

- تنظيم التسهيلات المصرفية عن طريق أسس سليمة
- تحكم البنك المركزي في عمليات التحويل الخارجية
- التأميم بمساعدة تنظيم المصارف في مجموعات، ثم في مصارف كبيرة تحمل على أسس الإنتاج

ج) **اندماج المصارف:** ونعني به إتحاد المصارف بمصرف واحد، ويعقب عادة تأميم المصارف على أساس أنه جزء من خطة الجهاز المصرفي [1].

ومزايا الاندماج متعددة منها تحقيق الوفرات في التكاليف الايدارية و التخصص في العمليات المختلفة وتنويع القروض و الاستثمارات و الخدمات.

كما أن الاندماج يقلل من حدة المنافسة بين المصارف، ويزيد الجمهور بالمصرف، ويقلل كثرة فروع المصارف، ويفتح فروع جديدة في مناطق تفتقر للخدمات المصرفية.

المطلب الثالث: الإصلاح المصرفي

يأتي رفع مستوى الأداء على قمة اهتمامات البنوك وهي في سبيل تحقيق ذلك تعتمد على قدراتها الذاتية إضافة إلى سياسات إصلاحية عامة تمس القطاع المصرفي تسمح بتوفير المناخ و الظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق وضعت البنوك الجزائرية من أولوياتها تحقيق مستويات عليا لأدائها المصرفي وهذا بالرغم من محدودية نشاطها وصغر حجمها إضافة إلى ارتباطها بمشاريع إصلاح القطاع المصرفي الجزائري بما يحمل من منهج وسياسات وتوجيهات فكرية وفلسفية، وهذا دون أن تتوافق بالضرورة مع حاجياتها ورؤاها الخاصة.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، **النقود و المصارف**، مرجع سابق ،ص223.

أولا: مفهوم الإصلاح المصرفي وخصائصه:

نعني بالإصلاح المصرفي مايلي: [1]"مجموعة من العمليات الشاملة و المستمرة التي تتضمن إعادة هيكلة وتطوير الأنظمة و القوانين و التشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الإقراض و الإيداع وتحسين الخدمات المصرفية.

ويعرف بصيغة أخرى بأنه: " تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري و جوهري في القوانين و التشريعات و السياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها، بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء و التكاليف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمحمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي".

- ومما سبق نقول أن الإصلاح المصرفي هو عملية دائمة ومستمرة، تتضمن تعديل في الإطار التشريعي و التنظيمي لمواكبة التطورات التي تحدث في الدائرة الحقيقية، بما يتوافق و التطورات العالمية في مجال المصارف.

ثانيا: خصائص الإصلاح المصرفي:تتمثل خصائص الإصلاح المصرفي فيما يلي:[2]

- إلغاء تخصيص المصارف، و الانتقال نحو المصرف الشامل.
- إعادة تشكيل المورد البشري للمصرف برفع كفاءته.
- إعداد نظام حوافز للأجور تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي.
- منح استقلالية للمصارف ضمن إطار رقابة البنك المركزي.
- إعادة هيكلة أقسام وإدارات المصرف بما تتطلبه المصارف الحديثة.
- تطوير أنظمة العمليات المصرفية.
- إدخال أنظمة محاسبة متطورة.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

---

[1] عمر خليل، **محاضرات مقياس الإصلاحات المالية في الجزائر**، تخصص علوم مالية،2016-2017،ص22-24.

[2] عمر خليل،نفس المرجع سابق،ص24.

المطلب الرابع: خطوات الإصلاح المصرفي

أولا: حرية الدخول و الخروج للعمل المصرفي : يكمن الأساس الأول في سياسة الإصلاح المصرفي في اعتبار أن أول خطوة للإصلاح النظام المصرفي نفسه، هي ترك حرية الدخول إلى مجال العمل المصرفي وذلك حتى يتسنى للقطاع الخاص أن يقوم بمنافسة البنوك المحلية التي قد تبقى تحت هيمنة الدولة، ومن ثم تتحسن عملية الوساطة المالية من خلال زيادة المنافسة، سواء بين البنوك العمومية أو بنوك القطاع الخاص أو البنوك الأجنبية.

ولابد أن يرتبط ذلك بتحرير حسابات رأس المال مع الخارج لأن ذلك من شأنه أن يحقق ما يلي: [1]

- التشجيع على انتاج خدمات مالية عالية الجودة
- رفع الكفاءة في القطاعات المالية المحلية من خلال زيادة المنافسة مع الخارج.

ومن أجل دمج التمويل الأجنبي، فالمنافسة الأجنبية تلزم المنشآت المحلية بأن تكون أكثر كفاءة وأن توسع نطاق ما تقدمه من خدمات، كما أنها يمكن أن تعجل بنقل التكنولوجيا المالية وهي مسألة لها أهمية للبلدان النامية، وسوف تكسب البلدان التي تنجح في تحقيق تكامل أسواقها مع بقية العالم قدرة أكبر في الحصول على رؤوس الأموال، وعلى خدمات مالية مما يتيح لها فرصة تنويع مخاطرها. لكن لفتح الأسواق المالية مشاكل أيضا. فإذا حدث ذلك قبل الأوان فإنه يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في تدفق الأموال وربما تكون سببا في مضاعفة عدم الاستقرار الداخلي . كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي إلى إخراج البنوك المحلية ذات التكاليف المرتفعة في مجال الوساطة المالية، وهذا ما أدى إلى نشوء نظام للتأمين على الودائع. [2]

ثانيا: تحرير أسعار الفائدة

تشير الكثير من الدراسات أن الأسعار السالبة للفائدة يترتب عليها نتائج سيئة عديدة، مما يستوجب تحرير الأسعار الاسمية للفائدة ،وإزالة الأسقف المفروضة عليها حتى يصبح العائد على المدخرات إيجابيا من الناحية الحقيقية، ولذلك يعتبر تحرير سعر الفائدة من أهم الخطوات في تحرير النظام المصرفي، حيث أن تحديد أسعار الفائدة بشكل إرادي، وفي أحيان كثيرة بشكل انتقائي لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية

---

[1] شاكر قزيوني ، مرجع سابق، ص44.

[2] شاكر قزيوني ،نفس المرجع سابق، ص45-47.

يعمل على سوء تخصيص موارد البنوك النادرة، وذلك لأن ملكية الدولة للبنوك، بالإضافة إلى وجود مشروعات مملوكة للدولة أدى إلى اقتراض هذه المشروعات بصورة مكثفة من البنوك العمومية بأسعار رخيصة، وغالبا ما تكون هذه المشروعات غير منتجة، مما يعمل على خلق ائتمان جديد دون خلق إنتاج جديد، و بالتالي وجود قوى تضخمية جديدة في المجتمع، لذلك فتحرير أسعار الفائدة وحرية البنوك في توجيه الائتمان يعمل على توجيه أفضل لموارد البنوك.

كما أن تحرير أسعار الفائدة المصرفي يعمل على الحد من تشجيع الاستهلاك و الإدخا ر، خاصة إذا ارتبط ذلك بالسيطرة على معدلات التضخم، فوجود أسعار فائدة حقيقية موجبة يحقق مزيدا من الموارد المالية للبنوك، سوا ءا من الداخل أو الخارج، في حالة تحرير حساب رأس المال مع الخارج، حيث تعمل الفائدة الحقيقية الموجبة على جذب رؤوس الأموال من الخارج سعيا وراء العائد المرتفع على رأس المال. لذلك فتحرير أسعار الفائدة المصرفية من أهم إصلاحات النظام المصرفي وإتاحة الفرصة أمامه ليعمل على تحديد أسعار فائدته المصرفية وفقا لقوى السوق(العرض و الطلب). [1]

ثالثا: تحرير توجيه الائتمان

إن حرية البنوك في توجيه ائتمانها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الإصلاح المالي السليم، حيث أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان لا يكون وفق معيار ائتماني سليم، حيث أن الضوابط و القيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان المدعم للمؤسسات التي تحميها سياسة الحكومة يعني افتقاد الحافز لدى تلك المؤسسات لاستخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة وهذا ما يؤدي في النهاية إلى سوء تخصيص الموارد وضياع موارد البنك في مشروعات غير اقتصادية.

كما أن تحرير توجيه الائتمان المصرفي، يعمل على أن توجه البنوك مواردها المالية، بصورة أفضل عما كانت الدولة تجبر فيه البنوك على توجيه مواردها لمشروعات غير منتجة أو تمويل عجز الميزانية.

وتحرير توجيه الائتمان المصرفي، يعمل على أن توجه البنوك مواردها نحو المشروعات التصديرية ذات الميزة التنافسية ،ومن ثم فحرية توجيه الائتمان المصرفي، المرتبط بمنافسة البنوك في تحديد أسعار الفائدة المصرفية دون تدخل من الدولة سواء في توجيه أفضل لموارد البنوك نحو مشروعات أكثر إنتاجية، وأوفر في موارد العملة الصعبة، خاصة إذا كانت هذه المشروعات ذات ميزة تنافسية.

[1] شاكر قزيوني ، نفس المرجع سابق، ص48.

رابعا: خوصصة البنوك : إن خوصصة البنوك وتحويل ملكيتها من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، تعد الخطوة المكملة للإصلاح المصرفي.

المبحث الثاني: تطور إصلاحات النظام المصرفي الجزائري:

يعتبر الجهاز المصرفي ميزان التقدم الاقتصادي لاقتصاد الدولة لها لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة، وانتشار واضح لفروعه، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره وهذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي.

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي يتجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي والمالي.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي قبل الإصلاحات المصرفية 1990

لقد تميز الجهاز المصرفي قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال عملت السلطات الجزائرية على بناء جهاز مصرفي يعمل على تمويل الاقتصاد. [1]

الفرع الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال كان لا بد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن النظام البنكي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية والتي رفضت تمويل الاقتصاد الجزائري ومن بين هذه الإجراءات إنشاء الهياكل الضرورية منها: [2]

---

[1] شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2008، ص 66.

[2] محفوظ لعشب،**الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 2008، ص 30.

1: الخزينة العامة:

عقب الاستقلال مباشرة، تمثلت الخطوة الأولى في الفصل بين الخزينة الفرنسية والخزينة الجزائرية، ومن جراء ذلك انبثقت الخزينة الجزائرية في 08 أوت 1962، والتي اتخذت على عاتقها الوظائف التقليدية للخزينة زيادة على ذلك كلفت بتقديم قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض التجهيز الممنوحة لقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، نظرا لنقص الموارد المالية مستهدفة في ذلك تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحددة من طرف الدولة.

2: البنك المركزي الجزائري B.C.A (بنك الجزائر حاليا)

تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 114/62 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورأس مال البنك هو ملك الدولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل مع المصارف والدولة المتمثلة في الخزينة العامة، يتمتع بنك الجزائر بعدة خصائص وكذا مهام مخولة له. [1]

ومن بين خصائص البنك المركزي الجزائري ما يلي: [2]

- يحتل صدارة الجهاز المصرفي وهو يمثل الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- يعتبر مؤسسة عامة يهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان.
- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.
- يتميز بمبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد.

وقد أوكلت للبنك مجموعة من المهام منها:

- له صلاحية إعادة الخصم للبنوك وخصم السندات العمومية والخاصة.
- له صلاحية منح الخزينة سلعات مكشوفة على حسابها الجاري.

---

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 28ديسمبر1962.

[2] المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

– يساعد الدولة في المفاوضات التي تجريها في المجال النقدية والمالي مع المنظمات وهو الرقيب على التمويل الخارجي.

– يشارك مع السلطات في إعداد وتشريع قوانين للصرف وتنفيذها .

– كلف بمراقبة الجهاز المصرفي، ويتم ذلك من خلال الاشتراك مع وزارة المالية، عن طريق التقارير المالية التي تقدمها له البنوك، كذلك تسوية حقوق وديون هذه البنوك عن طريق المقاصة.

3: الصندوق الجزائري للتنمية CAD :

تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 165/63 الصادر في 07 ماي 1963، في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 1972/07/07 تم تحويل هذا الصندوق مباشرة تحت وصاية وزارة المالية وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المبرمجة، في إطار البرامج والمخططات التنموية، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع الصيد ومؤسسات الانجاز، ولكن الواقع غالبا مالا يطابق تماما النصوص فالبنك CAD كان محدود الفعالية في تعبئة المدخرات المتوسطة وطويلة الأجل وكانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة. [1]

4: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

انشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 277/04 بتاريخ 10 اوت 1964 وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات.

لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10أوت 1964، وحدد القانون دور ونشاط الصندوق التي تمثلت في جمع الادخار من الموطنين واستغلاله في خدمة التنمية وتمويل البناء و تمويل الجماعات المحلية. [2]

---

[1] انظر القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن انشاء صندوق جزائري للتنمية.

[2] موسى ولد الشيخ ،**البنوك التجارية و دورها في التنمية الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص : النقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2003\2004 ، ص 08.

وشرع الصندوق في جمع الادخار من العائلات و الأفراد في الفترة الممتدة مابين 1964-1970 ثم بعد ذلك تم خلق نظام الادخار المخصص للسكن في 1971، إذا كان معدل الفائدة على الادخار في الفترة يقدر بـــ3 ,5% سنويا [1] في حينها أسندت إلى الصندوق مهمة تمويل السكن الاجتماعي باستعمال المبالغ المدخرة و المال العام.

وأدى نظام تمويل السكن هذا عن طريق الصندوق إلى ازدياد مدخرات العائلات وارتفاع بالتالي موارده المالية ولقد فتح الصندوق عدة إمكانيات للتوفير منها: [2]

أ/- دفتر للإدخار بالعملة الصعبة.

ب/- دفتر للإدخار الشعبي.

ج/- حسابات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

د/- ودائع أجلة بالنسبة للأشخاص المعنويين.

5: البنك الوطني الجزائري BNA:

انشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة، حيث أنه حل محل البنوك الأجنبية التالية: [3]

- القرض العقاري للجزائر وتونس بتاريخ 01 جويلية 1966.
- القرض الصناعي التجاري بتاريخ 01 جويلية 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا بتاريخ 01 جويلية 1968.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة بتاريخ ماي 1968.
- مكتب الخصم بمعسكر جوان 1968.

---

[1] عبد القادر بلطاس، **الاقتصاد المالي و المصرفي السياسات و التقنيات الحديثة في تمويل السكن**-الجزائر- 2001ص33.

[2] عبد القادر بلطاس، مرجع سابق،ص34،35.

[3] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1996،ص130.

يقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات صناعية كانت أو زراعية، واعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية ، أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة بالإضافة غلى العمليات المصرفية التقليدية[1]

6: القرض الشعبي الجزائري CPA:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 وقد تبع ذلك في 11 ماي 1967 إصدار النظام الخاص بهذا البنك، ويقدر رأسماله بـــ 15 مليون دينار جزائري حيث أنه جاء ليحل محل البنك الشعبي التجاري والصناعي لكل من الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران والبنك الجهوي للقرض الشعبي بالجزائر، وقد اندمجت له فيما بعد مجموعة من البنوك و المتمثلة في ما يلي: [2]

- البنك الجزائري المصرفي بتاريخ 01 جانفي 1968.
- الشركة المارسيلية للقرض بتاريخ 30 جوان 1968.
- الوكالة الفرنسية للقرض والبنك[3].

ويعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع ويختص في النشاطات النقدية والمالية المتعلقة بـــــــ:

- عمليات التزويد بالآلات والعتاد، الصناعة التقليدية، الفنادق والسياحة تعاونيات الإنتاج والتوزيع غير الفلاحية.

لم تكن آثار الإصلاح المالي لعام 1971 محدودة من الناحية العملية، حيث أدت إلى الانتقال التدريجي للنظام المالي إلى وصاية المالية، وبالتالي تراجع دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات يطلق عليها "عمليات السوق النقدية*". [4]

---

[1] قطوش حميد،**تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ،الجزائر، 2001،ص103.

[2] أنظر الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 1966/12/29 المعدل و المتمم بالأمر رقم67-75 المؤرخ في 1967/05/11 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

[3] قطوش حميد،**تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 103.

* عمليات السوق النقدية هي سوق القروض قصيرة الاجل فيما بين المؤسسات المالية وتنقسم العمليات إلى سوق فيما بين البنوك واخرى عمليات السوق المفتوحة

[4] بريش عبد القادر،**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006،ص50.

7: البنك الخارجي الجزائريBEA

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967 يقدر رأسماله بـــــــ 20مليون دينار جزائري ويعتبر ثالث بنك للودائع وما يميزه عن البنكين السابقين أن تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، حيث ورث أعمال وأشغال خمسة بنوك وهي:

- القرض الليوني بتاريخ 12 ديسمبر 1967.
- الشركة العامة بتاريخ 16 جانفي 1968.
- قرض الشمال في تاريخ 31 ماي 1968.
- بنك باركاليز بتاريخ 28 افريل 1968.
- بنك الصناعة الجزائرية والبحر المتوسط بتاريخ 26 ماي 1968.

وتتمثل وظائفه فيما يلي: [1]

- تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.
- منح اعتمادات للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير.
- ضمان التنفيذ الجيد للاتزامات الناتجة بين أسواق الدولة والجماعات المحلية.

الفرع الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي 1971:

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم إسناد مهمة التسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك ومن خلال هذا الإصلاح اتخاذ الإجراءات التالية: [2]

- إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال وذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971.
- ومن خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة 1971، تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة فيما يلي:

---

[1] شاكر قزيوني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1962،ص156.

[2] أنظر المادة 53 من القانون 62-447 المتعلق للإنشاء وتحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

❖ قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

❖ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة من البنك الجزائري للتنمية.

❖ التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

– تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة. وذلك بمقتضى المادة 26 من التعليمة 71-93 لـ 1971/12/31 والتي تقضي بتخصيص مبالغ الاهتلاكات والاحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية ولكنه طرح مشكلا يتمثل في عجز المؤسسات العمومية الوطنية .

– دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير.

– تحديد معدل الفائدة بطريقة مركزية وإدارية.

إقرار التوطين الإجباري بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد، ورغم ما أتى به الإصلاح لسنة 1971 في محاولة إعادة هيكلة القطاع البنكي إلا أنه لم يخلو من بعض المعوقات والمشاكل.

للإشارة فإن في بداية 1978، تم التراجع عن الإصلاحات التي حملتها إصلاحات 1971 فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، حيث حلّت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض الطويلة الأجل. وبذلك تم تهميش دور البنوك، وإضعاف قدرتها في تعبئة المدخرات وأصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال. [1]

وكان دور البنوك في هذه المرحلة يقتصر على دور القناة التي تمر عبرها الأموال من الخزينة على المؤسسات العمومية، بحيث لم يكن للبنوك أي دور فيما يتعلق بقرار الاستثمار وقرار التمويل.

وتماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة، فقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما بنكان هما: [2]

---

[1] بريش عبد القادر ، مرجع سابق،ص50.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 الصادر بتاريخ 01 ماي 1985.

اولا: البنك الفلاحي للتنمية الريفية:

تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا وتنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ عمليات الايداع والسحب. (1)

ثانيا:بنك التنمية المحلية

تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30أفريل 1985، زهو ثاني بنك تجاري انبثق عن عملية إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، كما ورث هذا البنك قسما من أسهم مملوكة للصندوق الشعبي الجـــــــــزائري. (2)

ويقوم هذا البنك بنوعين من النشاطات: - نشاط مصرفي تقليدي – ونشاط متخصص

1) نشاط مصرفي تقليدي فيما يلي: (3)

- جمع المدخرات الوطنية.
- منح الائتمان للقطاع العمومي و الخاص.
- القيام بعمليات الصرف و التجارة الخارجية.

2) أما نشاطه المتخصص فيكمن في التنمية الاقتصادية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات و الشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات و الولايات ويعمل على إنجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية.

---

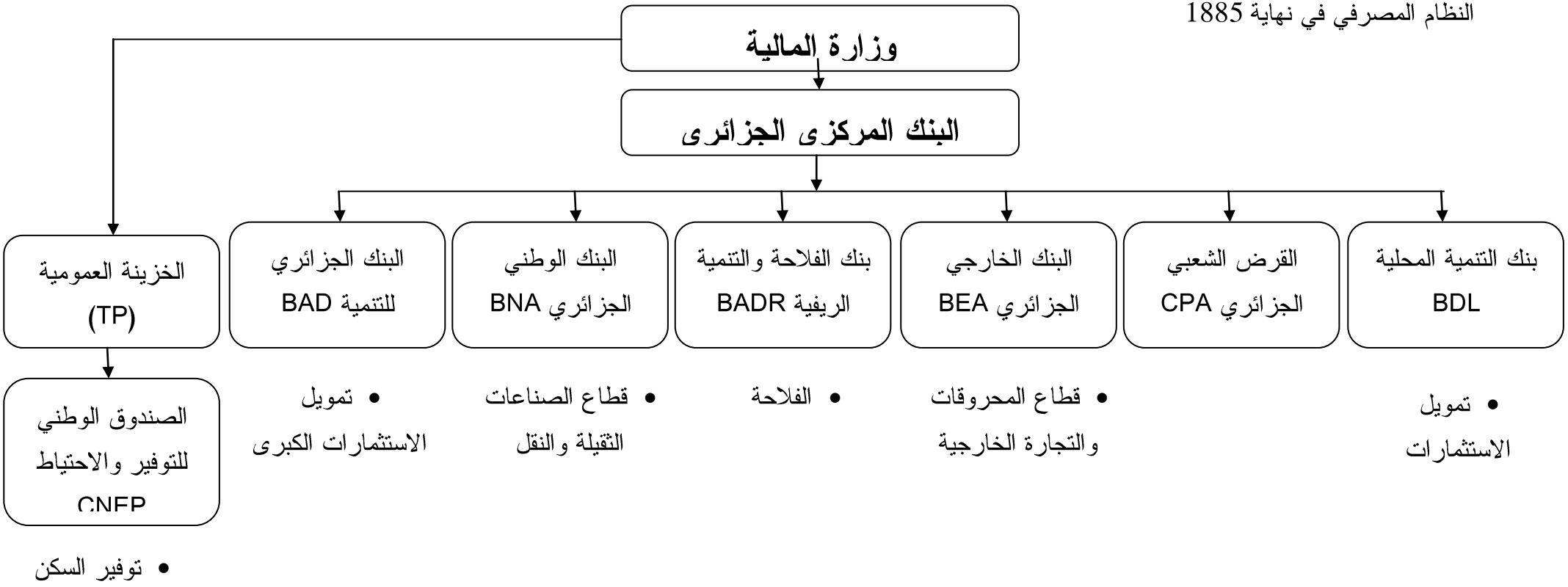
(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 الصادر بتاريخ 01 ماي 1985.

(2) Badou cherif Systeme bancaire algérien,Un system au service de la planificatio-article “Banqueset Management” décemdre,1985.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 الصادر بتاريخ 01 ماي 1985.

الشكل رقم (1/1):إعـــادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر

النظام المصرفي في نهاية 1885



المصدر: بطاهر علي ، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،2006/2005.

وفي إطار هذا الإصلاح جاء القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي حاول أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل في الإدارة والتسيير، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالخزينة العمومية

وفي نفس الصدد جاء القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 لاعتبار ان البنوك هي مؤسسات مالية عمومية مستقلة لتعويدها على العمل بمنطق المتاجرة التي تفرضها قواعد اقتصاد السوق. [1]

المطلب الثاني: إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسس النظام المصرفي الجزائري إلاّ في 1990/04/14 تاريخ صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء استكمالا للإطار القانون لإصلاح الجهاز المصرفي

جاء هذا القانون لإعادة التعريف بهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها، حيث ظهر تغيير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد والإجراءات أو على مستوى التعامل والميكانيزمات فضلا عن تغيير المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ومزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق فبعد التطرق لإصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض (اين تم ادخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية)، وبعدها إصلاح 1988 والذي منح بدوره الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للمؤسسات والاقتصاد. [2]

وعليه فإن إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل القائم على المديونية والتضخم.

---

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، مرجع سابق، ص137.

[2] قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 14-04-1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 14-04-1990.

حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد تمييز بإعادة تنشيد وظيفة الوساطة المالية، وكذا تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية، وتنويع مصادر التمويل للمتعاملين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي والبورصة وكذا إيجاد المرونة النسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك وتمييز هذا القانون بمجموعة من الأهداف والمبادئ. [1]

المطلب الثالث: تطورات الجهاز المصرفي بعد قانون النقد و القرض 90-10

يعتبر قانون النقد و القرض من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلا أنه من خلال تطبيقه بدا عليه بعض الثغرات القانونية ومن أجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية التعديل ومن أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض 90-10.

الأول من خلال الأمر 01/01 الصادر في فيفري 2001 وكان هذا التعديل محدودًا ميز بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد و القرض أما التعديل الثاني فجاء بموجب الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 وكان تعديلاً شاملاً بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاها للقانون 90-10 ويجب الإشارة أن هذا التعديل حافظ على القواعد و المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90.

الفرع الاول: الهيكل النظام البنكي بعد التعديلات:

لقد وضع قانون النقد و القرض آليات جديدة للتمويل ووضع هيكل جديد للنظام المصرفي يعتمد على مستويين: بنك مركزي بعد الملجأ الأخير للاقتراض وقطاع آخر من البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي كجمع المدخرات ومنح الائتمان. [2]

1 -البنك المركزي:

تعرف المادة 11 من قانون النقد و القرض (90-10) : البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي: وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم " بنك الجزائر".

---

[1] باكور حنان،**الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، البويرة، 2013، ص 43.40.

[2] باكور حنان ، مرجع سابق ،ص44.

ويخضع البنك المركزي إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره [1]،ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون " المادة 14" ، كما أتيحت له القدرة على فتح فروع و مراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كما رأى ضرورة لذلك[2].

يمثل البنك المركزي قمة النظام المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للاقراض و بنك الاصدار الوحيد على مستوى الجزائر و هو المسؤول الأول عن السياسة النقدية ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك و الخزينة العمومية.

ويكتسي نشاط البنك المركزي أهمية قصوى خصوصا فيما يتعلق بتطور السيولة في الاقتصاد وإرتباط الحالة المالية و النقدية للاقتصاد بمدى سيطرته على تطور مصادر الاصدار النقدي.

2 -**البنوك**: أعتبر قانون النقد و القرض في مادته 114 لبنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها وهي تنحصر في النقاط الآتية:

- العمل على جمع الودائع و المدخرات الممكنة من الجمهور
- القيام بمنح القروض
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدراتها

وتعتبر المادة 111 من قانون 90-10 الأموال الملتقاة من الجمهور كل الأموال التي يتم تلقيها من الغير و لاسيما على شكل ودائع مع إشتراط إعادتها بعد حق إستعمالها. و لا تعتبر أموال ملتقاة من الجمهور كل الأموال التي بقيت في الحساب و تعود في أصلها لمساهمين يملكون على 5% من رأسمال البنك أو لأعضاء مجلس الإدارة و كذلك الأموال الناتجة عن قروض المساهمة .

وتعني عملية كل عمل يقوم بموجبه بنك معين بوضع أموال تحت تصرف شخص أو يعد بمنحها له ويلتزم بضمانه ومن بين أنواع هذه القروض الائتمان الايجاري. [3]

---

[1] المادة رقم 13 من قانون النقد و القرض.

[2] المادة رقم 16 من قانون النقد و القرض.

[3] المادة رقم 112 من قانون النقد و القرض.

أما وسائل الدفع فهي جميع الوسائل التي تسمح بتحويل و نقل الأموال مهما كان شكلها أو أسلوبها التقني المستعمل. [1]

أم الأمر 11/03 فلم يعرف صراحة البنوك التجارية ولكن لمح ذلك في المادة 70 من القانون بالقول أن فقط البنوك هي المخولة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد 66-68 أي تلقي الودائع ومنح الائتمان، وأيضا خلق وسائل الدفع وإدارتها.

3 -**المؤسسات المالية**: تعرف المادة 115 من قانون النقد و القرض بأن المؤسسات المالية هي :" أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة111". بمعنى أن المؤسسات المالية تقوم بهمام الاقراض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير. وبإمكاننا القول أن رأسمالها هو الذي يحدد بشكل حاسم حجم إستعمالاتها و مساهمتها في إحداث القرض و توجيه السياسة الائتمانية ، بالاضافة إلى نوع معين من المدخرات الملتقاة من المدخرين المحتملين، وأيضا ما يمكن قوله هو أن المؤسسات المالية لن يكون بإمكانها خلق نقود الودائع نظرا لطول آجال المدخرات الملتقطة.

4 -**الفروع الأجنبية** : أتاح قانون 90-10 إنشاء فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد و القرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون. وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل ، بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر، و يمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الامتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات.

وبسماح القانون الجديد لقيام فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية على التراب الوطني تكون الجزائر قد رجعت إلى نظام الازدواجية المصرفية الذي كان سائدا قبل التأميمات لسنة 1967م. [2]

---

[1] المادة رقم 113 من قانون النقد و القرض.

[2] المادة رقم 130 من قانون النقد و القرض(90-10).

5/ المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 10/90:

إثر صدور قانون النقد و القرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني و الأجنبي يتسارع خصوصّا بعد 1998 سنة انتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي و في نهاية 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك و مؤسسة مالية، بالإضافة إلى بنك الجزائر و الخزينة العمومية و المصالح المالية و البريد و المواصلات ومن المؤسسات المالية التي أنشأت عقب إصدار قانون النقد و القرض:[1]

أ/– البنوك الخاصة الجزائرية:

مع نهاية 2001 فإن البنوك الخاصة الجزائرية كانت كما يلي:

- الخلفية بنك وتم اعتماده من قبل مجلس النقد و القرض بتاريخ 1998/07/27
- البنك التجاري و الصناعي الجزائري (BCIA) وتم اعتماده في 1998/09/24
- المجمع الجزائري البنكي(CAB) وتم اعتماده في 1999/10/28
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط(BGM) وتم اعتماده 2000/04/30

ب/– البنوك الخاصة الأجنبية:

- سيتي بنك (chife Bank)ذلك بتاريخ 1998/05/18
- البنك العربي التعاوني(ABC) وذلك بتاريخ 1998/09/24
- ناتكسي أمانة بنك (Anatexies Amana Banque) وذلك بتاريخ 1999/10/27
- الشركة العامة (Société générale) وذلك بتاريخ 1999/11/04
- بنك الريان الجزائري (Al Ryan algérien Bank) وذلك بتاريخ 2000/10/08
- البنك العربي (Arab Bank) بتاريخ 2001/10/15
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas)وذلك بتاريخ 2002/01/31
- بنك البركة المختلط حيث رأس ماله مشترك بين البنوك عمومية جزائرية و بنوك سعودية خاصة بنسبة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف السعودي و تم اعتماده في 1990/11/03

ج/– المؤسسات المالية: يوجد 07 مؤسسات مالية تم اعتمادها من مجلس النقد و القرض .

- البنك الإحادي (Unoin Bank) وذلك بتاريخ 1995/05/07

---

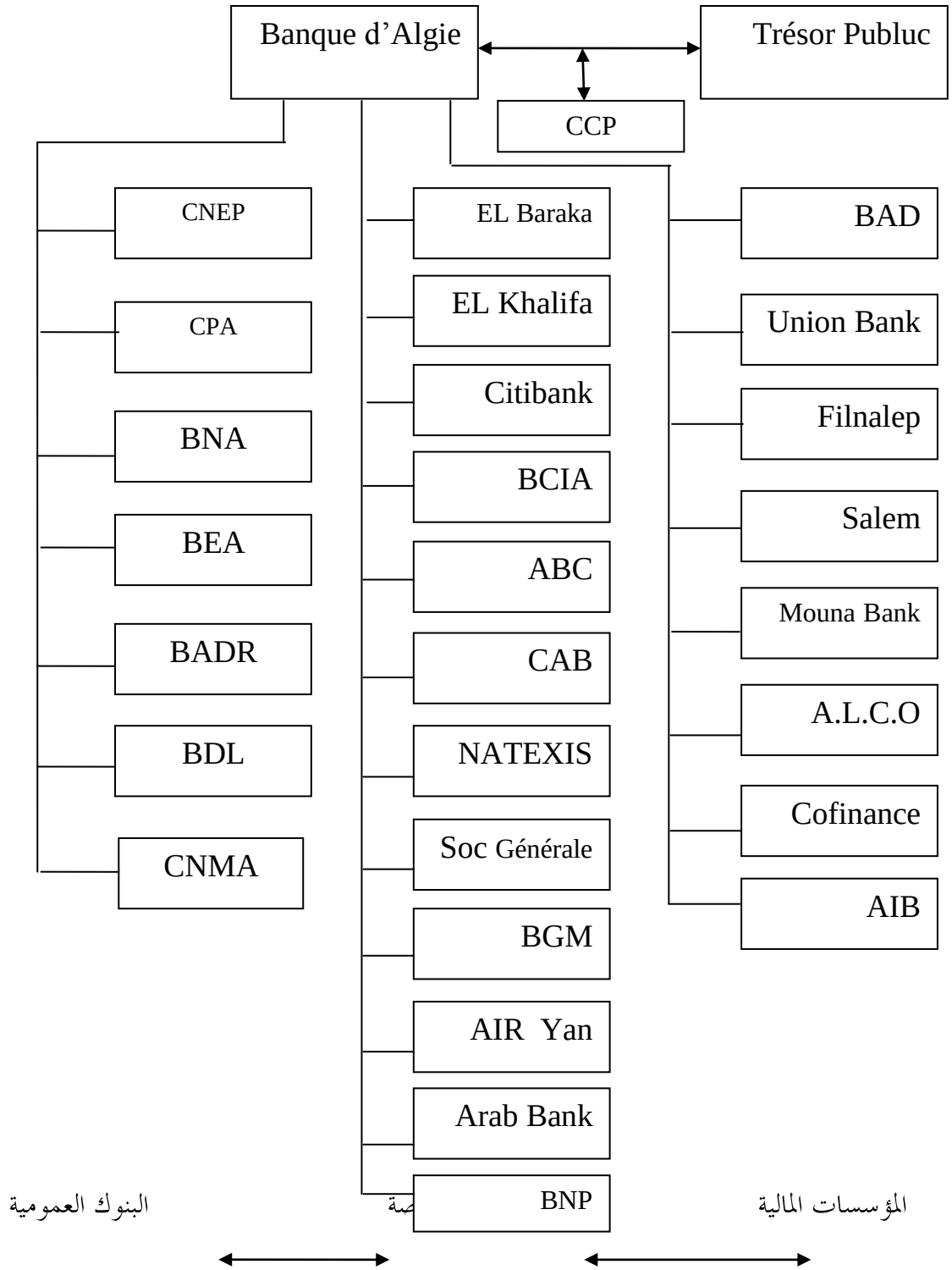
[1] المادة رقم 130،113،112 من قانون النقد و القرض(10/90).

- السلام (SALEM) وذلك بتاريخ 1997/06/28
- فينالاب (finalep) وذلك بتاريخ 1998/04/06
- مونا بنك (Mona bank) وذلك بتاريخ 1998/08/08
- البنك الدولي الجزائري (Algérien international bank) وذلك بتاريخ 2000/02/21
- سوفي ناس بنك (Cofinance) وذلك بتاريخ 2001/01/09
- القرض الايجاري العربي للتعاون (Arab leasing corporation) وذلك بتاريخ 2000/02/20

و رغم أن النظام المصرفي انفتح كثيراً بعد صدور قانون النقد و القرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية الستة نقيب تهيمن على القطاع حيث يجتمع لديها ما يقارب 90% من الموارد و تمنح 95% من القروض ويعود انخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل ومنها ما يلي :

- القطاع المصرفي الخاص قطاع حديث النشأة
- البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية بقية في حالة الانتظار و الملاحظة للسياسة الإصلاحية المتبناة من الدولة الجزائرية عموماً و إصلاح النظام المصرفي على الخصوص.

شكل رقم (2/1): شكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001



المصدر: بطاهر علي ، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، المرجع السابق. ص 46.

المطلب 04: إصلاحات النظام المصرفي 2003 و تعديلاته

يندرج الاصلاح المصرفي في الجزائر والذي يتجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض، بموجب قانون 90-10 الصادر في 1990، بحيث يمثل الاصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الاصلاحات التي باشرتها السلطات الجزائرية، ومع ذلك فان القطاع واجه عدة تحديات والمتغيرات التي فرضت تعديلات عدة اهمها:

الفرع 1: التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03-11:

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء و خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري، و الذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة و الإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار و المبادئ التي تجسدت في القانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر ، أشارت المادة(18)بكيفية تشيل مجلس إدارة بنك الجزائر.[1]

أصدرت السلطات الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض في 26/أوت/2003 حين لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني ويهدف هذا التعديل إلى: [2]

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي

---

[1] الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 2003/03/27.

[2] نفس المرجع السابق.

- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور و لتحقيق هذه الأهداف لابد من تكوين موظفين ومراقبين أكفاء ووجود نظام معلومات فعال يرتكز على تقنيات تحويل معلومات سريعة و التحكم الجيد في تكنولوجيا المعلومات ومن أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 03-11 هي: [1]
- من خلال القراءة القانونية لأمر 03-11 نجد أن بعض مواده جاءت بنفس المحتوى بالنسبة لمواد قانون 90-10 كما أن كثير من المواد تم تعديلها و إلغاؤها بموجب هذا الأمر
- تمتع بعض المواد من قانون 90-10 كل الأشخاص عدا البنوك و المؤسسات المالية من ممارسة عمليات البنك و القرض كما رفع المنع على الخزينة و المصالح المالية للبريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، ولكن الأمر 11/03 لم يرفع المنع إلا على الخزينة العمومية
- المادة 33 من قانون 10/90 التي عدلت بالمادة 88من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض التي تنص على : " يجب أن يتوفر للبنوك و المؤسسات المالية رأس مال مبدأ كليا ونقداً يعادل على الأقل المبلغ الذي يحدد نظام يتخذه المجلس..."

ومن خلال استعراض أهداف و أهم تعديلات الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض يمكننا القول بأن هذا الأمر قد ساهم فعلاً في إدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنها، كما يساهم في التظهير المالي إلى جانب هذا فقد أعطى دعماً جديداً للاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات كإعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر [2] .

ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد و القرض 90-10 يعود إلى لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة التي يمارسها بنك الجزائر

1/- مركز مخاطر القرض : في إطار الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينيات أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات و البنوك نتيجة الاستقلالية ،حيث

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] بلعيد ذهبية،**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية** ،رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة،2007،ص63.

يزول التمويل التلقائي للمشاريع، وكذلك إلغاء مبدأ التوطين البنكي حيث يفسح المجال للمنافسة في القطاع المصرفي وإمكانية لجوء المؤسسات إلى مقرضين عديدين. [1]

تمثل هذا المفهوم الجديد في تصاعد الخطر بالنسبة للقروض لتراجع الدولة عن ضمان هذه القروض مما أستدعى وضع شروط للقيام بعملية التمويل، حيث نص القانون في مادته 160 على وجود هيئة تتكفل بتحديد المخاطر وفي هذا الإطار ينظم البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطر تدعى " مركز المخاطر" تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض، وسقف القروض الممنوحة ، و المبالغ الممنوحة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية.

إن مهمة هذا المركز هي تقدير الخطر بالنسبة للقروض الممنوحة داخليا ليس له علاقة بالأخطار التي تتبع عمليات الصرف مع الخارج، وله دور في وفرة المعلومات لتساعد على وضع سياسة نقدية موجهة وقد صدر قانون آخر يتضمن تنظيم مركز المخاطر من بنك الجزائر يتمثل في اللائحة 92-01 الصادرة عن بنك الجزائر في 22 مارس 1992، وحسب المادة الأولى منها يعتبر مركز المخاطر أحد هياكل البنك المركزي وهو هيئة تهتم بتقدير الخطر بالنسبة للقروض وذلك بجمع المعلومات على مستوى البنك المركزي ترتبط بشؤون المستفيدين من القروض المصرفية ومؤسسات الائتمان الأخرى ويطمح مركز المخاطر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية و تركيزها في خلية واحدة تقع على مستوى بنك الجزائر
- نشر هذه المخاطر أو تقديمها للبنوك و المؤسسات المالية مع مراعاة السرية في ذلك تجاه غير المعني بالأمر

ولتحقيق هذا الغرض أوجب بنك الجزائر على كل الهيئات المتعاطية للقروض و المتواجدة داخل التراب الوطني الجزائري الانضمام إلى هذا المركز واحترام قواعد أدائه، بحيث لا يمكن لأية هيئة مصرفية منح قروض مصرح بها لدى مركز المخاطر إلى عميل جديد إلا بعد استشارة هذا المركز وعليه للمركز دور معلوماتي و دور توجيهي للبنك المركزي في تسيير السوق و السياسة النقديتين.

[1] بطاهر علي، المرجع السابق ، ،ص52

2/- لجنة الرقابة المصرفية : بعد تأسيس اللجنة المصرفية أسندت لها مهام مراقبة وحسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية و المعاقبة على المخالفات التي يتم ملاحظتها. [1]

ويلاحظ أن القانون الجديد منح صلاحيات واسعة لهذه اللجنة أثناء أداء دورها الرقابي، وتعمل حتى أن يكون هناك احترام للإجراءات القانونية و التنظيمية من قبل البنوك و المؤسسات المالية وذلك بهدف تفادي النتائج السلبية عن العجز في التسيير. وفي هذا الصدد تقوم اللجنة المصرفية بالتحريات حول تسيير و تنظيم البنك، وخاصة أن القانون يعطيها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ أي إجراء من شأنه أن يصحح أسلوب تسييره. [2]

و القانون يجبر اللجنة المصرفية على التدخل الأجل حماية البنك خلال ممارسة نشاطه المصرفي ومد له يد العون و تصليح وضعيته إذا كان يعاني من صعوبات

وعلى الرغم من أن إصلاح المراقبي غير الدقيق في حد ذاته و غير محدد بشكل وافي في إطار قانون النقد و القرض ، فإنه لا يجوز اعتبار هذه المراقبة فرصة متاحة للجنة المصرفية في التدخل في سياسة الإقراض و تحصيل موارد البنك، بل ينبغي اعتبارها وسيلة للتأكيد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك لا تعرضه لأخطار كبيرة [3]

وتعمل اللجنة كذلك على متابعة مدى إيفاء البنوك بالمتطلبات التي يفرضها القانون و نظام لا بنك الجزائر لممارسة هذا النشاط و تتمثل هذه المتطلبات أساسا فيما يلي:

- نسب الأموال الخاصة إلى الالتزامات
- معامل السيولة
- النسبة بين الأموال الخاصة و القروض
- النسب بين الودائع و التوظيفات
- توظيفات الخزينة

---

[1] المواد رقم 143-154 على التوالي من قانون النقد و القرض

[2] نفس المرجع السابق.

[3] المواد 144-147 على التوالي من قانون النقد و القرض.

– الأخطار بشكل عام

كذلك حدد القانون موقع هذه الجنة في النظام المصرفي وشكل العلاقة المتواجدة بينها و بين بنك الجزائر و بقية الهيئات المصرفية الجزائرية. و تتألف اللجنة (1) من المحافظ أو من نائب حل محله كرئيس ومن الأعضاء المذكورين أدناه.

– قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقضاء

– عضوان يتم اختيارهما نظرا لكفاءتهما في الشؤون المصرفية و المالية و خاصة المحاسبة، ويقترحهما الوزير المكلف بالمالية، حيث يعين الأعضاء لمدة خمسة سنوات بمرسوم يصدر عن رئيس الحكومة هي فترة قابلة للتجديد.

و تقوم الجنة المصرفية للرقابة بعملها على أساس القيود و المستندات و كذلك إجراء الرقابة في مركز البنوك و المؤسسات المالية، [1] وبمساعدة البنك الجزائري[2]، كما لا يمكن أن يحتج بالسر المهني تجاه اللجنة المصرفية [3] و تعتبر قراراتها قابلة للطعن خلال 60 يوما المولية ليوم تبليغ القرار إلى المعنيين[4] .

وجاء الأمر 11/03 ليؤكد على الهدف من إنشاء اللجنة المصرفية في نص المادة 103 بل راح أبعد من ذلك فيمنح الصلاحيات لهذه اللجنة، حيث حدد في نفس المادة على أن اللجنة بإمكانها فحص الشروط المرتبطة باستغلال البنوك و المؤسسات المالية، و تسهر على معرفة و ضعيتها المالية، مما يعطي الانطباع أن اللجنة أصبحت تتدخل في تقييم و تسيير البنوك و المؤسسات المالية.

وأصبحت اللجنة المصرفية بموجب المادة 106 من الأمر 11/03 تتكون من خمسة أعضاء: محتفظ و قاضيين و ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي و تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية .

---

[1] المواد 144-147 على التوالي من قانون النقد و القرض.

[2] المواد 148-150 على التوالي من قانون النقد و القرض.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] المادة رقم 146 من قانون النقد و القرض.

وتتم عملية الرقابة من طرف اللجنة من خلال تفحص الوثائق و المستندات أو الزيارات الميدانية و يرتبط مجال فرض القواعد المالية من طرف اللجنة المصرفية بجميع التدابير التي من شأنها إعادة التوازن المالي للبنك و المؤسسة المالية أو تصحيح أساليب إدارية عندما يبرر وضعها ذلك ، وتمس هذه القواعد المراكز المالية الكبيرة في الميزانية ، توزيع القروض ، سياسة إعادة التمويل ، وتغطية الحقوق ، احترام معدلات التغطية و مركزية المخاطر ...الخ، فعندما تسجل اللجنة اختلال في هذه العناصر فإنها تقوم بفرض قواعد مالية من شأنها تعديل الوضعية المالية و تصحيح أساليب التسيير، فيمكن لها أن تراسل البنك في حالة إخلال بأي قاعدة بنكية، بل يكفي أن يسجل اختلالا ماليا يمكن أن يؤدي مستقبلا لحدوث نتائج مضاعفة من شأنها التأثير على التوازن المالي للبنك أو الجهاز المصرفي ككل .[1]

وتنهي اللجنة عمليات المراقبة باتخاذ تدابير و إجراءات عقابية إذا استدعى الأمر ذلك، و تتناسب حدة هذه العقوبات مع درجة الأخطاء و المخلفات المثبتة، وتبدأ هذه التدابير من اللوم إلى حد إلغاء الترخيص بممارسة النشاط.

مما تقدم يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري قد دخل في ظروف بيئية مختلفة و مراحل اقتصادية متطورة نوعا ما مما ينعكس بدون شك على دور هذا النظام في الاقتصاد الجزائري.

الفرع 02: التعديلات الهامة بعد 2003 الأمر (11/03):هناك عدة تعديلات بعد 2003 تتمثل فيما يلي:[2]

أولا: تعديلات 2004

القانون 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحدّ الأدنى لرأس المال للبنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر.[3]

---

[1] Dib Said ,**La nature du contrôle juridictionnel des actes de la commission bancaire en Algerie**, Media bank, N°66, juin-juillet 2003,p :25.

[2] محلوس زكية، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير" جامعة ورقلة،2009،ص79.

[3] بلعيد ذهبية ،**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنك الجزائرية**، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق ،ص66.

فقانون النقد و القرض حدد الحدّ الأدنى لرأسمال البنك بـــ 500 مليون دينار جزائري و بـــ10مليون دينار للمؤسسات المالية.

بينما حددّ الحدّ الأدنى لرأسمال للبنوك في سنة 2004 بـــ 2,5مليار دينار و 500 مليون دينار للمؤسسات المالية وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينتزع منها الاعتماد.

- القانون 04/02 الصادر بـــ 04مارس2044 الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر البنك الجزائر وبصفة عامة يصل المعدل حتى 15% كحد أقصى
- القانون 04/03 الصادر 04 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم.

ثانياً: تعديلات 2008

قانون 2008/01/08 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك دون رصيد وينص على ما يلي: [1]

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك بدون رصيد بمشاركة كل الأعوان.
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب خطأ أو نقض رصيد .
- قانون 08-04 الصادر في 21 فيفري بشأن الحد الأدنى لرأس المال للبنوك و المؤسسات المالية العامة في الجزائر.

ثالثاً: تعديلات 2009 تضمنت ما يلي[2]:

- الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين يسمح، لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد .
- الأمر رقم 03/09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

---

[1] محلوس زكية ، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية**، مرجع سابق ،ص79.

[2] بلعيد ذهبية ، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية** ،مرجع سابق،ص66.

رابعاً: تعديل 2010

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010عن طريق الأمر رقم04/10 المؤرخ في 2010/08/26 حيث جاء هذا الإصلاح بأهم النقاط التالية: [1]

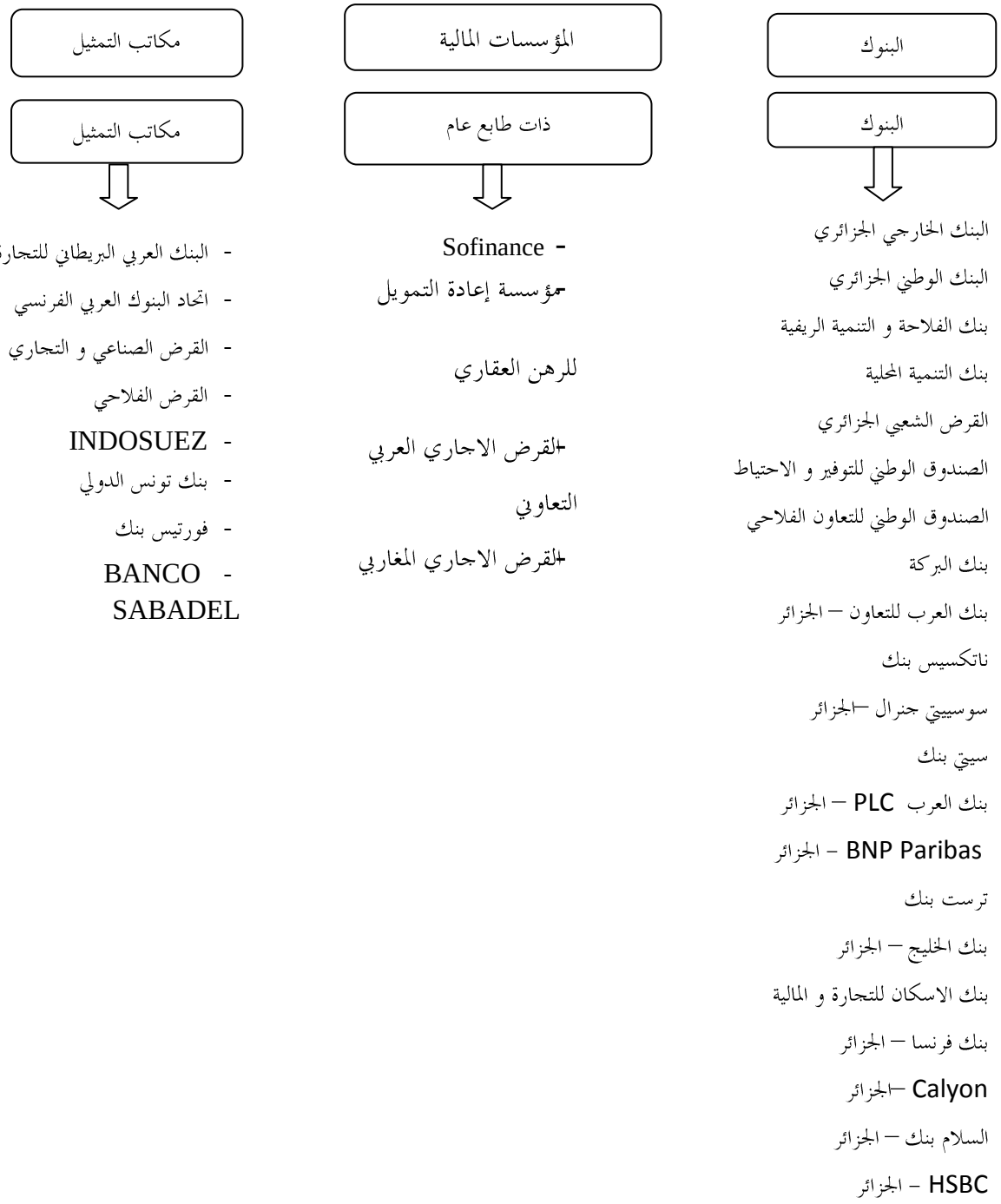
- في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع
- كما حرص هذا القانون على أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية، إلا في إطار الشراكة تمثل المساهمة الوطنية بـــ 51% على الأقل من رأس المال

الفرع الثاني: واقع الجهاز المصرفي الحالي

شهدت المنظومة المصرفية توسعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة إلى جانب البنوك الستة، ووصل عدد البنوك المعتمدة إلى 29 بنكاً و مؤسسة مالية وكان لصدور قانون الفقد و القرض دوراً بارزاً في إعادة تشكيل وهيكلة الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي .

[1] الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 1 سبتمر 2010، المادتين رقم 02,06.

الشكل رقم (3/1): البنوك و المؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: حبار عبد الرزاق ، **تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري** ، الأكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09، 2013،ص58.

المبحث 03: تشخيص واقع إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

إن طريق الإصلاحات الذي تخوضه الجزائر لا سيما على مستوى إصلاح النظام المصرفي قد قطع أشواطا معتبرة من خلال الأخذ بمقوماته و الانسجام مع توجهاته لكن بالمقابل يواجه القطاع المصرفي صعوبات تجعل منه يفتقد المهنية و الفعالية و التجارية وغياب المنافسة.

المطلب01:عوائق و عراقيل الجهاز المصرفي الجزائري

بينما يجري انفتاح قطاع الجهاز المصرفي الجزائري على المنافسة، أصبح مستقبل المنظومة المصرفية غير مستقر لا سيما توفي على هياكله و مؤسساته لاستقطاب الموارد، ولا على وسائل توزيع الخدمات على هذا الأساس عرف القطاع المصرفي مجموعة من المشاكل و العراقيل وهذا في مشوار إصلاحه وهي كما يلي:[1].

1 -لا تشكل الأنظمة المصرفية و القانونية الخاصة بالمنشآت القاعدية لحد الآن وسائل لدعم الجهاز الإنتاجي.

2 -لا يزال نظام العرض يعاني نقصا في خدمات الدعم بحيث تبقى مداخيل البترول تشكل الدعم الرئيسي لهذا القطاع .

3 -إن دعم الاستقرار و التنظيم العمومي يعرقل نظام العرض، وكذا الدعم المصرفي و المالي في سعيه لتطوير انسجام عقلاني في الإصلاحات.

إن النظام الخاص بالبنوك و المؤسسات أدى إلى اختلال أموال البنوك على المدى البعيد، وتجميد هيكلها بسبب استدانة المؤسسات وجعلها تحافظ على مكانتها.

وفيما يخص الثروات التي تعيق توقعات المتعاملين وتحد من عمل المستثمرين وذلك على مستويات نذكر منها:

- **على المستوى الاقتصادي**

تبقى نتائج الجهاز المصرفي الخاصة بالبنوك و المؤسسات ضعيفة حتى إن كانت تشير إلى تحسين في حسابات الاستغلال الخاص بالمؤسسات العمومية

---

[1] حدو علي، **إنعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية** مذكرة شهادة ماستر في العلوم التجارية،تخصص مالية،2011،ص141.

- **على المستوى الصناعي**

تعاني الاستثمارات التجديد و العصرنة وإنعاش الجهاز الإنتاجي المصرفي ووجود صعوبة في إيجاد التمويل [1]

- **على المستوى الاجتماعي**

أدت إعادة هيكلة الجهاز المصرفي نتيجة جملة من الإصلاحات بالنسبة للبنوك إلى تسريح العديد من العمال وقد أثقل تمويلها بالخزينة وعجز الميزانية

- **على المستوى جهاز التنظيم**

لا يزال جهاز التنظيم يعاني من ضعف مصالح الدعم الجبائي و المالي

المطلب 02: أهم متطلبات بيئة الإصلاحات المصرفية

تعتبر المصارف نظام مفتوح تؤثر وتتاثر ببيئتها ولهذا فمستوى التأهل في البيئة يلعب دور إيجابي في تشريع عملية تأهيل و إصلاح المصارف. وتتعدد العوامل المؤثرة فيها ولها طبيعة مؤهلة للقدرة التنافسية بين المصارف، تم اختيار أهمها و التي لها علاقة مباشرة بها: [2]

أولا: مواكبة المعايير المصرفية الدولية:

في ضوء ما تموج به الساحة المصرفية العالمية من تطورات هامة فرضت على صانعي السياسة المصرفية للجهاز المصرفي وضع العديد من القواعد و المعايير الإلزامية وذلك سعيا إلى تنويع الخدماتها و الارتقاء إلى مستوى الخدمة المصرفية المقدمة ومن بين أهم المجالات التي ينبغي مواكبتها نذكر منها:

1/ تدعيم القواعد الرأسمالية:

تحتل قضية تدعيم رؤوس الأموال للمصارف في الجهاز المصرفي ككل أهمية متناهية بوصفها خط الدفاع الأول عن أموال المودعين وصمام الأمان لمواجهة الأزمات ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني بشأن كفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس المخاطر الحقيقية التي يواجهها العمل المصرفي

---

[1] حدو علي، مرجع سابق،ص141.

[2] عبد الرحمن مغازي، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري**،ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الحكومية العالمية، جامعة سطيف، الجزائر،20أكتوبر2009،ص9.

تشهد قاعدة رأس المال المصارف العمومية الجزائرية، بحيث أكبر مصرف من حيث رأس المال هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي لا يتجاوز رأس ماله 440مليون دولار، في حين نجد المصارف في العالم رأسمالها يعد بملايير الدولارات.

2/ تطوير السياسات الائتمانية بالمصارف:

حددّت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر المصرفية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة هامة واشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، كما يجب تحديد سياسة ائتمانية لكل مصرف اختصاصات الجهات المسؤولة عن منح الائتمان بالصرف مع زيادة فاعلية دور إدارة التفتيش بالمصرف في الرقابة على عمليات الائتمان.

3/ الاهتمام بإدارة المخاطر:Risk Management

في ضوء حملة من الإصلاحات التي شهدت انفتاح الصناعة المصرفية على الأسواق المالية و التطور السريع للتقدم التكنولوجي، وعليه أصبحت الصناعة الجهاز المصرفي ترتكز على فن إدارة المخاطر ولحسن إدارة المخاطر تتطلب 03 مراحل مترابطة وهي: [1]

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات مناسبة.
- قدرة الإدارة على مراقبة تلك المخاطر قياسا بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر.

4/ وضع آلية للإنذار المبكر بالمصارف:

مع تعاظم الاهتمام بموضوع سلامة النظام المصرفي ومع التوجهات القوية لتدعيمها من قبل المؤسسات الدولية كلجنة بازل للرقابة المصرفية وكذا صندوق النقد و البنك الدولي فإن هناك حاجة ماسة لإنشاء وحدات التنبؤ و مواجهة المخاطر التي تواجهها عند القيام بأعمالها، وذلك من خلال اقتراح أهم الأساليب و الإجراءات التي تعالج الموقف قبل تفاقم المشكلات منها: [2]

- ضرورة توفير نظام جيد للمعلومات لجمع المعلومات الدقيقة في الوقت الملائم.
- دراسة الأزمات السابقة و الاستفادة منها.

---

[1] عبد الرحمن مغازي، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري**مرجع سابق، ص10.

[2] حدو علي، **إنعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**،مرجع سابق،ص144.

-توافر القيادات التي تتمتع بالثقافة الإدارية و التي يمكنها التعامل مع الأزمة بأسلوب علمي.

ثانيا: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للجهاز المصرفي

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف المستخدمين، وتختلف وجهات النظر حول حدود الإفصاح الواجب توفيرها في البيانات المالية وينتج هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف و التي ينجم عنها اختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات .

وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد حول الإفصاح يتضمن توفير مستوى الإفصاح المطلوب. ومن خلاله يستطيع الجهاز المصرفي التغلب على نقاط الضعف الموجودة فيه، بحيث أن الشفافية تساهم في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وذلك بما ينعكس إيجابا على الجهاز المصرفي (الأسواق المالية) وهو الأمر الذي يتطلب معايير خاصة للإفصاح و الشفافية في المؤسسات المصرفية و المالية.

ثالثا: تأهيل المؤسسات المساعدة للعمل المصرفي و خاصة السوق المالي

يعتبر نظام التأمين على الودائع، عامل مهم لزيادة مستوى الثقة في المصارف المالية دور في حماية أموال المودعين، إلا أن المصارف قد تتعرض لوضع من الاحتياج فتلجأ إلى السوق المالي و الذي يعتبر أداة في إدارة المصارف، ومنه يمكن إنشاء أدوات للتحوط. [1]

1 -إنشاء نظام تأمين على الودائع في الجزائر

2 -إنشاء سوق رأس المال في الجزائر

المطلب 03: المشاكل و التحديات التي تواجه الإصلاحات النظام المصرفي

يمكن أن نحصر الصعاب أو المشاكل التي تعاني منها القطاع المصرفي فيما يلي: [2]

---

[1] حدو علي ، **إنعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية** مرجع سابق، ص145،146 .

[2] تمجدين نور الدين، عرابة الحاج، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، الإستراتيجية و السياسة المصرفية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص10.

1 -**الوضعية القانونية للبنوك التجارية** : تعرف البنوك التجارية أزمة تنظيم، فالبنوك مؤسسات عمومية يتعين عليها أن تنفذ توجهات الدولة و بوصفها بنوكا تجارية فهي تخضع للقانون حول النقد و القرض وتشرف عليها الدولة باعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون التجاري، ويتسم التشريع البنكي بانعدام الانسجام بين النصوص و التناقض أحيانا ووجود ثغرات قانونية ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للبنوك.

2 -**ضعف تسيير البنوك**: فرض قانون النقد و القرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد و المعايير العالمية الموضوعة من قبل لجنة بازل التي سنها قانون 90-10 ضمن القانون 91-09 وأصبح ملزما على البنوك التجارية إبتدا من سنة 1992، هذه التنظيمات تغطي ما يلي: قواعد الملاءة، قواعد السيولة، القواعد المحاسبة التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية حيث أنها تضع حدود أمام البنوك فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي ويتميز التسيير في البنوك بما يلي:

-ضعف مناهج تحليل درجة الخطر

-تباطؤ في طرق العمل و الإجراءات

-ضعف عمليات المراقبة

وفي مجال تحليلها للأخطار تواجه البنوك نقص الشفافية و الدقة للحسابات المقدمة إليها و لضعفها في التحكم في تقلبات الهندسة المالية، وعدم احترام معايير تسيير الفروض البنكية.

3 -**عراقيل اجتماعية و ثقافية** : إن غياب الثقافة البنكية في المجتمع من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، و بالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الإقراض، مما ينعكس سلبا على دور البنوك، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعنى بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل ونقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي .

وقد يرجع ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها إلى إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى البعد الديني وغياب الوعي المصرفي للمجتمع الجزائري.

4 عجز النظام المصرفي عن تعبئة المدخرات: أي عدم وجود وعي مصرفي ادخاري للمجتمع الجزائري، لأن القطاع المصرفي عندما كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك و الأموال الموجهة للتوظيف. زيادة إلى معاناة البنوك من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار و التي بإمكانها إحلال وتعويض الائتمان المصرفي وذلك يرجع للأسباب التالية: [1]

1. غياب سياسة إدخال محفزة:

ضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار وعليه فإن الأعوان الاقتصادية تجد في السوق الموازنة فرصا لتوظيف أموالها مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

2. غياب أدوات مالية جديدة :

تعبئة إدارات الأفراد في أي اقتصاد توفر الأدوات المالية و تنوعها، غير أن هذه الأدوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري على مستويين هما:

أ/- **على مستوى أدوات الادخار** : تمثل غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال عائقا هيكليا بضعف من تعبئة موارد ادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل " صناديق التوظيف المشتركة" وفي شكل أسهم"شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير" غير أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية و سوق للبورصة وكذلك سوق للرهن، و اللجوء إلى مثل هذه الأدوات يسمح بتوزيع أصول وخصوم الاستثمارات وعليه يمكن للوسطاء الماليين أن يحصلوا على مداخيل و عمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية، كما يمكن لهذه الموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها تعويض الموارد الآتية من عملية إعادة التمويل تدريجيا. [2]

ب/- **الأدوات البديلة للقروض البنكية** : من بين الأدوات البديلة للقروض البنكية و التي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد الائتمان الايجاري وذلك لتمويل الاستثمارات، لذا يستوجب على البنوك القيام بإجراءات سريعة من أجل تقديم خدمات مصرفية مقبولة تتمثل في:

---

(1) تمجدين نور الدين، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، الإستراتيجية و السياسة المصرفية** ،مرجع سابق، ص 11،12.

(2) بريش عبد القادر ، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر ،2006، ص148،149..

- اللجوء إلى الآلية في المقاصة ، وكذا عمليات المعالجة داخل البنك
- تنويع المنتجات المالية
- منح فوائد محفزة للأفراد

ويمكن القول من جانب تعبئة الادخار أن البنوك لها دور سلبي رغم التطور الذي عرفته في السنوات الأخيرة، فهي لا تقدم منتجات متنوعة لتلبية حاجات تنظيم حافظات الادخار من المكونات النقدية، ومكونات التوظيف المالي ، وتعتبر تعبئة الادخار غير كافية ، و لا يمكنها منافسة إجراءات توظيف الأموال في شبكات غير الرسمية .

5 -**ضعف تقييم المخاطرة:** إن درجة تقدير المخاطرة في البنوك الجزائرية تبدو عملية صعبة و معقدة، ذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية من مشاكل تسييرية، وعجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها ك التطهير المالي للمؤسسة البنكية، وسوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاع المالي و المصرفي بشكل فعال، لذا يتعرض البنك عند ممارسته الوظيفية إلى مخاطر عديدة ومتنوعة مرتبطة بكل من الزبائن، السيولة، معدل الفائدة و الصّرف.

ويمكن تسجيل أهم العراقيل التي تواجه المؤسسة البنكية فيما يخص تقييم المخاطرة ضمن العناصر التالية: [1]

- **عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقييم المشاريع** : إن البنوك العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكيد في تقييم المخاطرة المتعلقة بمراقبة مردودية المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر.
- **غياب الأدوات العملية لقياس المخاطرة** : في كثير من الأحيان تقوم البنوك بتجاوز حدود النسب المنصوص عليها، وذلك لأن الأغلبية من المؤسسات المشكلة للقطاع العمومي لا تستوفي شروط البنوك ، وتعاني هياكلها المالية من حالة التدهور المستمر زيادة على تدخل السلطات العمومية في القرارات المالية.
- **عدم اعتبار معيار الأموال الخاصة كعامل ملاءة في المؤسسة المصرفية** :ألزم قانون النقد و القرض و التنظيمات الصادرة من بنك الجزائر، الأولية على تحديد مستوى أدنى لأموالها الخاصة، وكذلك مستوى رأسمالها المستحق ، إلا أن المسيرين في المؤسسات البنكية تعودوا على نمط التدخل النقدي من أجل إنقاذ

[1] بريش عبد القادر ، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**مرجع سابق،ص156.

المؤسسات التي تعاني من ضائقة مالية لذا أصبحوا لا يهتمون كثيرا بالمنفعة التي يدرها رأس المال وغير معنيين بالنتائج المتمخضة عن اتخاذ القرارات التمويلية. [1]

6- **محتوى محافظ البنوك التجارية:** إن البنوك الأولية الجزائرية تتميز بالسيطرة التزاماتها أمام قطاع عمومي يضم مؤسسات لا تستوفي أغلبيتها شروط البنوك و تعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر هذه العوائق ذات العواقب الخطيرة، التي تعاني منها البنوك نتيجة المعاملات السابقة يعود إلى تمويل البنوك لمؤسسات عمومية عاجزة ذات مردود سالب و تسيير ضعيف وسوء تقييم المخاطر المرتبطة بالقروض و نقص المؤونات المخصصة لمواجهة الخطر في هذه القروض

لذا أصبحت أغلب محافظ البنوك تتشكل من ديون مشكوك فيها و لا يمكن تغطيتها، مما عرض مردودية البنوك وتوازنها الملي إلى الخطر.

7- **ضعف مردودية العنصر البشري:** إن الاستثمار في العنصر البشري يعتبر أحد العوامل الأساسية و الهامة في قطاع الخدمات و بالخصوص فيما يتعلق بقطاع البنوك، حيث أن تكوين و تسيير الموارد البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأولويات. وكون مقتضيات المحيط و فعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية، كما أن وجود تسيير كفء يسمح بتقديم خدمة ذات جودة و نوعية من شأنها المساهمة بتعظيم الربح، ويتطلب من العنصر البشري في المؤسسة المصرفية أن يمتثل إلى المعايير و المقاييس الشائعة في المحيط البنكي العالمي وفي هذا الإطار تعاني البنوك المحلية من عدة نقاط ضعف أهمها: [2]

- عدم استقرار المسيرين في المؤسسات المصرفية
- ضعف إجراءات الإدارة و المراقبة
- تدني في نوعية الخدمات المصرفية المقدمة

---

[1] حدو علي، **إنعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**ص201.

[2] تمجدين نور الدين، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، الإستراتيجية و السياسة المصرفية**، مرجع سابق، ص13،14.

خلاصة:

لقد أصبحت السوق المصرفية أكثر أهمية من أي سوق أخرى فهي تتميز بالتوسع وشدة المنافسة، كما أصبحت أكثر خضوعا للرقابة و الإشراف من طرف الجهات المنظمة على المستوى المحلي.

هذا ما أدى للجهاز المصرفي بالإتباع طرق أكثر تطورا و فاعلية لمواجهة الأزمات و التحديات من خلال جملة من الإصلاحات التي كانت نتيجة عن مجموعة من المتغيرات و الانقلابات المتعددة نتيجة الأوضاع و الظروف التي مرت بها الجزائر وشهدت بذلك عدة تعديلات لا يزال يسير وفقها إلى يومنا هذا وكل هذه التعديلات من أجل تحسنه وتطويره.

الفصل الثاني:

آثار الإصلاحات المصرفية على تعبئة المدخرات

تمهيد:

تدور الدورة الاقتصادية في أي مجتم ع في دائرتين مادية ونقدية، وتتمثل في التدفقات السلعية، أما الدائرة النقدية فإنها تمثل في التدفقات النقدية، وحتى تضمن شكل التوازن المالي فيه لا بد من تحقيق التعادل بين معدل التغيير في كلا التدفقين، وفي بعض الأحيان يختل هذا التواز ن مما يقضي تدخل المؤسسات المالية الوسيطة لتحقيق التوازن المالي بالسماح بمرور ما يلزم من التدفقات النقدية عن طريقها، حيث تتحمل هذه ثقل العمل الخاص في ربط الدائرتين المالية والنقدية من خلال قدرتها في تعبئة المدخرات واستغلالها بكفاءة ضمن الإطار المرسوم لها ووفقا للسياسة المالية

يقوم النظام المصرفي في الجزائر بتعبئة المدخرات عن طريق ما يسمى بالوديعة المصرفية، حيث تعد الودائع المصرفية الشكل الادخاري الوحيد في معاملات النظام المصرفي مما يؤكد حقيقة توجه السياسة المصرفية باعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة ادخارية.

إلا أن أداء نشاط تعبئة المدخرات هذا الجانب الذي ظل على مدار سنين عديدة و لا زال تحت المستوى المطلوب

وعلى الرغم من السياسات المنتهجة في سبيل تعبئة الادخار إلا أن تقليص هذه الفجوة الادخارية يشكل معضلة .

يشمل هذا الفصل ثلاث مباحث كل مبحث يتضمن أربعة مطالب. نظرا للأهمية البالغة المترتبة على آثار الإصلاحات المصرفية على تعبئة المدخرات.

المبحث 01: ماهية المدخرات

البحث02: تقييم دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات

المبحث03: تأثير الإصلاحات المصرفية على السلوك الادخاري

المبحث 01: ما هية المدخرات

انطلاقا من الأهمية البارزة التي تحتلها المدخرات من أجل مواجهة الأزمات وكذا مهمتها في تحريك الدورة الاقتصادية وتمويل الاستثمارات فإن تعبئة المدخرات هي ظاهرة أساسية للاستقرار الجهاز المصرفي.

المطلب 01: تعريف بالادخار و أنواعه

تجمع الدراسات و الأبحاث على أن غالبية الأفراد الطبيعيين و الاعتباريين يقومون بعد حدّ معين من الدخل بعدم إنفاقه عن الاستهلاك و هو ما يعرف بالادخار. [1]

أي أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية و الاستثمار وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل و الإنفاق الجاري.

أما تعبئة المدخرات فهي قدرة الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين على التعامل مع المؤسسات المالية و المصرفية لأي المؤسسات الفاعلة في الجهاز المصرفي و تحريك الدورة الاقتصادية دون وجود أي ضوابط أو تحفظات. [2]

ثانيا: طريقة تكوين الادخار:

يتكون الادخار إما اختياريا أو إجبارياً: [3]

1 –**الادخار الاختياري:** يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطعه الأفراد من دخولهم و يجنبونه عن الاستهلاك من تلقاء أنفسهم ودون إجبار

ويتمثل هذا النوع في ودائع توفير أو صناديق توفير أو في المصارف التجارية أو المتخصصة وفي أقساط عقود التأمين على الحياة وكذلك في أثمان الأسهم و السندات و شهادات الادخار بأنواعها المختلفة إذا كان الادخار يمثل أصولا مالية.

---

[1] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** أطروحة الدكتوراه في علوم اقتصادية، 2005،ص155.

[2] علي لطفي، ايهاب ندم، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين الشمس، 1996، القاهرة، 197.

[3] عبد المنعم محمد الطيب، **تعبئة المدخرات،مذكرة عن خدمات الادخار التطوعي**، 2001،ص5،7.

وقد يكون الادخار الاختياري ممثلا في أصول عينية كالعقارات و الأراضي الزراعية و السيارات و المواشي الآلات الزراعية بالنسبة للمزارعين و السلع المعمرة وكافة الممتلكات التي تساعد على زيادة الدخل.

2 -**الادخار الإجباري:** ويقصد به ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع بطريقة إلزامية لاخيار لهم فيها بموجب قوانين و تعليمات تصدرها الدولة لصالح العاملين حيث تقتطع أقساطا من الدخول تودع في صناديق التأمين و المعاشات و التأمينات الاجتماعية لضمان الدخل عند التقاعد وكذلك التأمين ضد الإصابات في العمل...

كما أورد هذا النوع في الضرائب المباشرة و غير المباشرة التي تفرضها الدولة على الإنتاج حيث لا تردها للمدخر و ليس له حق ثابت في استردادها.

المطلب 02: أنوع الادخار المصرفي.

للادخار أنواع كثيرة تتنوع من حيث اختلاف النظرة إليه: [1]

1 -**الادخار الفردي:** ويتمثل في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تطغى دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك... ويوجه الفائض للادخار بأن يوضع في صناديق توفير أو الودائع الآجلة أو بشراء أوراق مالية أو الاكتساب في أسهم الشركات.

2 -**ادخار الشركات:** تتمثل في الجزء الذي يستقطعه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الاستثمار عند فرص مختلفة وتسمى هذه الظاهرة إعادة " استثمار الأرباح" وإذا كانت الشركات وحدات إنتاجية تمارس نشاطها الإنتاجي فإن ما تحققه من أرباح هو فائض مخطط.

3 -**الادخار الحكومي:** ويتمثل في الفائض للدخل الحكومي (الإيرادات العامة من الضرائب و الرسوم وغيرها)، عن الإنفاق الحكومي من الاستهلاك...

وهذا الفائض إما يوجه للاستثمار، أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، وأما أن تودعه الحكومة كالاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في ميزانيتها في السنوات المقبلة

---

[1] وليد عبد الرحمان صديق، **الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان مختلفة** رسالة دكتوراه ، مكتبة كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1982، ص 9-12.

المطلب 03: أساليب تشجيع الادخار و أهميته

يمكن تشجيع الادخار في الدول النامية بالوسائل التالية: [1]

1) إقامة المنشآت الادخارية وتبسيط إجراءات التعامل معها وخلق جو من الطمأنينة و الاستقرار (أي وجود قطاعات مصرفية لا تتعامل بمعدلات فائدة ربوية مثلاً) و تشجيعها على مواصلة نشاطها من طرف الدولة في ظل وجود الأزمات
2) حث الأفراد على الادخار بالقيام بالدعاية اللازمة وتقديم العديد من المحفزات وذلك بمجموعة من الآليات و الأدوات تتمل في :
   - تقديم عائد مجز على المدخرات دون اللّجوء إلى نظام الفوائد
   - الانتشار الجغرافي للجهاز المصرفي قصد الاقتراب من المدخر
   - تحسين الخدمات المعروضة شكلاً و مضموناً مع ضمان السرعة في الأداء وذلك من خلال عصرنة وتطور العمل المصرفي من خلال جملة من الإصلاحات
3) إنقاص الاستهلاك الفردي والجماعي إلى حده الأدنى و تشجيع تعبئة المدخرات داخل المنظومة المصرفية

- **أهميته:**

ونظراً لأهمية المدخرات في ضمان سير الدورة الاقتصادية و بالاعتبار المصدر الأساسي للاستثمار [2] يساعد الادخار الأفراد على مواجهة الأحداث المستقبلية الغير المتوقعة و الاحتياط للطوارئ وكذلك يساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة.

أما أهمية الادخار بالنسبة للمجتمع فإنه يساعد على النمو المصرفي و المالي من خلال توجيه الادخار نحو استثمارات ذات مردودية عالية.

وتبرز الأهمية في تخفيف الضغوط التضخمية من أجل تحقيق الاستقرار.

---

[1] وليد عبد الرحمان صديق، **الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان مختلفة**، مرجع سابق، ص30.

[2] عبد المنعم محمد الطيب، **تعبئة المدخرات،مذكرة عن خدمات الادخار التطوعي**، 2001، مرجع سابق، 20.

المطلب04: دوافع الادخار المصرفي

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: [1]

القدرة الادخارية و الرغبة الادخارية

1 -**القدرة الادخارية** : هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تحد< بالفرق بين حجم الدخل وحجم الاتفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته

ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر و تتغير بحسب تغير الظروف.

2 -**الرغبة الادخارية** :فهي مسألة نفسية تربوية تقوي وتضعف تبعة للدوافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثر الفرد و الطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع

و أهم الدوافع النفسية للادخار هي عطالة معينة في الاستهلاك عندما يرتفع الدخل، و الرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة و غير المتوقعة (الدخل، الحاجة).

أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الأولى: الدخل، معدل الفائدة، النظام المالي ودرجة الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي. [2]

- ✓ – **الدخل**: يعد الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الادخار أو انخفاضه، فإذا زاد الدخل سيزداد الادخار بنسبة أكبر وهذا يعد بنظر كيثر قانوناً نفسياً أساسياً
- ✓ – **معدل الفائدة**: يرى بعض الباحثين أن انخفاض معدل الفائدة سهم في الارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الانخفاض في حجم الاستثمار ويرى فريق منهم أن ارتفاع معدل الفائدة يقود إلى انخفاض حجم الادخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الارتفاع في حجم الاستثمار

و الأمر لا يتعدى الاحتمال لأن سلوك أصحاب الدخول و المستثمرين لا يتعلق فقط بالارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة و إنما لوجود نظام الفوائد من الأساس.

---

[1] رمزي زكي، **الادخار في البلاد المتخلفة اقتصاديا**، دراسة تحليلية، ص 21.

[2] نفس المرجع السابق، ص 23.

- ✓ -**النظام المالي** : إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول انخفض حجم مدخرات الأفراد وعلى العكس فإذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار
- ✓ - **درجة الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي** : تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات و الحروب في حجم الادخار: فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج السلعة الاستهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لاحتياجاتهم مستقبلاً مما يؤدي إلى نقص المدخرات

المبحث 02: تقييم دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على سياسة النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات خلال الإصلاحات التي اعتمدتها

المطلب 01: أهمية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات

في بعض الأوقات يختل التوازن بين التدفقات السلبية و التدفقات النقدية مما يقتضي تدخل المؤسسات المالية الوسيطة لتحقيق التوازن ،فالمؤسسات المصرفية و المالية تتحمل ثقل العمل الخاص في الربط بين الدائرتين السلعية و النقدية من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات و استغلالها بكفاءة ضمن الإطار المرسوم لها وفقا لمجموعة من التشريعات و القوانين. [1]

ويمتاز النظام المصرفي في الجزائر عن غيره من المؤسسات المالية الوسيطية بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الإدخارية، وربما في جذب المدخرات الخارجية في مستقبل بعد تحرير الاقتصاد من السياسات التي انتهجت سابقا، ونجد أن هذا النظام يعد الوعاء الإدخاري الأكثر شيوعا في الجزائر، وأهمية هذا الدور ناتج من أن النظام المصرفي لا يخرج عن كونه مؤسسة الدور ناتج من أن النظام المصرفي لا يخرج عن كونه مؤسسة مالية يعمل على أساس الوساطة، ومسؤولية تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد، وإعادة توزيعها خلال الزمن وفقا للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية والمالية من خلال التزامات مالية لصالح المدخرين و التي تسمى بالأصول المالية غير المباشرة و التي تشمل الودائع في البنوك التجارية و المؤسسات المالية و الايداعية الأخرى مثل صناديق التقاعد و أقساط التأمين. [2]

المطلب 02: مدى تأثير السياسة المصرفية في تعبئة المدخرات

يعتمد النظام المصرفي في الجزائر بتعبئة المدخرات عن طريق الودائع المصرفية ،مما يؤكد حقيقة توجه السياسة المصرفية بإعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة ادخارية. [3]

ويمكن القول أن السبب في عدم لجوء النظام المصرفي إلى أشكال ادخارية أخرى مثل شهادات الاستثمار هو حتى لا يضطر إلى زيادة معدلات الفائدة، لأجل حماية أموال المودعين اهتم القانون 12-86

---

[1] عبد الله حسين بركات، **مصادر تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية**،(رسالة دكتوراه غير منشورة مكتبة كلية الحقوق جامعة الأزهر 1985،) ص 425.

[2] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** مرجع سابق، ص177.

[3] سيد الهواري، **إدارة البنوك**، (القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1983) ، ص50.

الصادر في 1986 بتأمين وضمان الودائع و المحافظة على الأسرار البنكية و ذلك من خلال المواد رقم 36-39-50.

وكذلك جاء قانون النقد و القرض ليؤكد على اهتمامه و حمايته للودائع وذلك من خلال المواد 72-169-170.

وفي نفس السياق حصلت المادة 118 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض شيئاً جديداً وهو إنشاء صندوق الضمان الودائع. [1]

ويشمل إنشاء صندوق لضمان الودائع تقدماً نوعياً في النظام المصرفي في الجزائري من شأنه أن يحسن من ظروف تعبئة المدخرات ذلك أنه يشكل، إلى جانب العوائد الايجابية لهذه الودائع دافعاً قوياً لأصحاب الأموال لإيداع أموالهم لدى البنوك[2].

وقد عالج النظام المصرفي الجزائري حالة النقص في الأشكال الادخارية إلى تقديم جملة من الحوافز على الودائع الادخارية (التوفير من أجل الحصول على السكن) ليجعل منها شكلاً ادخاريا مقبولاً، كما أنه سعى إلى الانتشار الجغرافي من خلال تعدد فروعه داخل البلد ليضمن الوصول إلى أكبر عدد من المدخرين. [3]

ويجب التأكيد على أنه النظام المصرفي إذا أراد تعبئة المزيد من المدخرات أن يلجأ إلى المزيد من الابتكار ليس فقط فيما يتعلق باختيار طرق غير تقليدية في زيادة الودائع .

وإنما أيضاً في تقديم خدماته حتى يستطيع استقطاب العديد من العملاء.

ورفع الوعي المصرفي للعملاء من أجل تعبئة مدخراتهم في ظل الدورة الاقتصادية رغم معتقداتهم الدينية وفتح النظام المصرفي على مؤسسات اللاربوية تساعد العملاء على تعبئة مدخراتهم.

المطلب 03: مؤسسات النظام المصرفي الجزائري و قبول الودائع

تساهم في سوق الودائع في الجزائر جميع المؤسسات النظام المصرفي: [4]

---

[1] المادة 118 من قانون النقد و القرض، 26،08،2003.

[2] عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، جامعة الموصل 1994، الجزء الأول، ص111-113.

[3] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**،مرجع سابق، ص180.

[4] Lazaros E. Molho, **Intérêts hâtes**, shaving, and Inversement in developing contries, LMF, Staff paper (vol 33,N°1 March 1986) P 91.

1 -**بنك الجزائر**: حيث نصت قوانينه على حفظ حسابات الحكومة ودوائرها الرسمية و يزاولها الأعمال المصرفية المتعلقة بها وعليها إيداع أموالها النقدية لديه

2 -جميع البنوك التجارية الحكومية:

- البنك الوطني الجزائري
- القرض الشعبي الجزائري
- البنك الخارجي الجزائري
- بنك الجزائر للتنمية الريفية
- بنك التنمية المحلية
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

3 -بنوك أخرى:

و للتذكير أيضاً فإن البنوك التي أنشأت في عهد الإصلاحات مازال وجودها هشاً وأهميتها تكاد لا تذكر في تعبئة المدخرات و خصوصاً بعد الإفلاس التي عرفته بعضها.

وكافة البنوك الأخرى لا يتجاوز نصيبها في الادخار 10% المحلي في حين تستحوذ البنوك التجارية العمومية على الباقي.[1]

ويعود السبب في ضعف حجم الودائع للبنوك الخاصة إلى البنوك الخاص من حجم الودائع إلى:

-بنوك حديثة النشأة مقارنة مع البنوك التجارية العمومية ذات التجربة و الممارسة في هذا المجال

-اهتمام هذه البنوك بالقطاعات ذات المردودية السريعة

وأمام هذا الوضع يمكن القول أن هذه البنوك التجارية الحكومية الستة انفردت بمهمة تعبئة المدخرات المحلية خلال الودائع المصرفية.

المطلب 04: أشكال الأوعية المصرفية في تعبئة المدخرات

[1] Abdelkrim Naas, **le systéme bancaire algérien**, (de la decolonization à l'économie de Marché), mésom neuse, Paris 2003, P 283.

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل، لذلك التجارية، لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي و الادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، و تبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب و الإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية. [1]

المعروف أن الودائع المصرفية تنقسم إلى ودائع أولية و ثانوية [2] تمثل الأولى ديون بذمة البنوك أي رصيد موجب للمودع بمعنى هي ودائع حقيقية يصغها المودعون في البنوك مباشرة و يلتزم النظام المصرفي بحمايتها من خلال الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني .

أما الودائع الثانوية و التي يعرف بالودائع الائتمانية أو النقود المصرفية فهي التي يخلفها النظام المصرفي (البنوك التجارية) عندما يقوم بعملية الإقراض و الاستثمار، ولهذا فإن عملية خلق الإضافي للودائع تمثل عاملاً حيوياً للحياة الاقتصادية.

وبهذه القدرة وأهميتها تتميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المصرفية، و لا يمكن تصور الإطار الحقيقي لعملية خلق الودائع الائتمانية بغير المبادئ الثلاثة وهي: [3]

-مبدأ كون الودائع تسمح بالإقراض.

-كما أن القروض تخلق الودائع .

-مبدأ تعدد البنوك و مبدأ التسرب.

وللعلم فإن حرية البنوك على توليد ودائع بنكية جديدة (و التي تسمى أيضاً نقود مصرفية أو نقود دفترية)، ليست مطلقة وإنما تتوقف على نسبة و مقدار الاحتياطي وكذا الوعي المصرفي للأفراد.

تختلف الودائع الأولية بالاختلاف الوظائف و الأهداف، وقد شاع تقسيمها وفقاً للعقود المبرمة مع الزبائن على أساس أن عملية الإيداع تمثل تعاقداً بين البنك و الزبون.

---

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، 1991،ص117.

[2] P.thirl wall. Finacing economic development (London:Macmillan, Press LTD,1976) P 22.

[3] مصطفى رشدي، **النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي**، (الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية) ص 260، 262.

أما في الجزائر و على العموم فإن الودائع الزبائن لدى البنوك التجارية نوعان:

- ودائع تحت الطلب
- ودائع مقترنة بأجل، أي ميعاد، لاستعادتها وهي ودائع لأجل

أما الودائع الجارية فهي ودائع رصيدها مستحق الطلب في الحال أي بمجرد طلب المودع، وتلعب الودائع الجارية دوراً فريداً للنظام المصرفي من جهة و لعملائه من جهة أخرى لذلك نجد أن الذين يقبلون على هذا النوع من الودائع يكثر أن يكونوا من التجار و الشركات التجارية و الأفراد الذين يهتمون بالحصول على سحب كل أو جزء من ودائعهم سهولة [1]، والبنوك التجارية الجزائرية مثلها مثل البنوك التقليدية لا تمنح أصحاب الودائع الجارية الحق في تلقي فوائد لكونها مضمونة الدفع عند الطلب وفي حين توفر لمالكيها جملة من الفوائد الضمنية خلال عدد من الخدمات المصرفية.

ويعلل ذلك لسببين رئيسيين : [2]

1 –حماية البنوك من المنافسة الشديدة فيما بينها

2 –حماية المقترضين المحليين من خلال إعاقة تدفق الأموال إلى المضاربين في المدن الكبرى.

ومع تأكيد أن هذه الأسباب ليس لها تأثير الدورة الاقتصادية لذلك يبقى الخدمات المصرفية المتقدمة هي الأساس في عدم دفع الفائدة على الودائع الجارية أخذا بالتقاليد المصرفية في ذلك. ومن الناحية الشرعية لا يجوز دفع الفوائد على الودائع الجارية باعتبار أن صاحبها لم يرد أصلا استثمارا وهي الودائع الأكثر تداولا بين الأفراد بسبب عدم وجود فوائد ربوية و يتم سحب هذه الودائع عن طريق الشبكات أو إصالات الصرف أو أوامر دفع تصدير من عميل للبنك المودع لديه.

أما الودائع لأجل فهي ودائع ادخارية بطبيعتها ويحتفظ بها العملاء لأجل زمني ويستحقون عليها فوائد (ما عدا البنوك الإسلامية) وهي غير قابلة للسحب الفوري قانونيا وتنظيميا إلا بعد إخطار البنك. [1]

---

[1] سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء** جامعة الاسكندرية 1990، ص 52.

[2] Paul F.dessup, Modern Bank West Publishing Co,1980, Management (New Yourk) P 76.

وفي الجزائر إذا لا تتعدى فترة الإيداع لدى البنوك مدة ثلاثة أشهر لأن المودع لا يحق له أن يتلقى الفوائد على ودائعه، وهذا النوع يعد من أكثر الأنواع الأوعية الادخارية التي يقبل عليها الأفراد خصوصاً الذين يفضلون تجنب المخاطر و الفوائد لأنها تحقق للعملاء نوعاً من الاستثمار المضمون كما يمكن تحويلها إلى نقد بشكل مباشر عادة ولأهمية هذه الودائع كوعاء للادخار فإن البنوك تضع إستراتيجيات خاصة من خلالها تحاول جذب المزيد من المتعاملين بهذه الأشكال. [2]

المبحث 03: تأثير الإصلاحات المصرفية على السلوك الادخاري

يمكن القول أن النظام المصرفي خلال بداية الإصلاحات قد امتاز بدور ضئيل في تعبئة المدخرات المحلية بالقدر الذي يوفي بالاحتياجات الائتمانية و الاستثمارية وذلك راجع إلى ضعف مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام، أضف إلى ذلك عدم الاستقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، كذا ضعف دور النظام المصرفي في جذب المزيد من المدخرات المحلية56.

المطلب 01: دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات

وهذا راجع لمقدرة النظام المصرفي في جذب المزيد من الأموال الطليقة في شكل ودائع مصرفية، من خلال بعض المعايير التحليلية التي تستخدم في تقييم دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات. [3]

أولاً: أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتمانية و الاستثماري:

يبين هذا المعيار درجة اعتماد البنوك التجارية على الودائع في تمويل نشاطه الائتماني و الاستثماري، و المبدأ في هذا المعيار هو وجود حالة ترابط طردية ودائمة، وفقاً للعلاقة التلقائية بين الودائع و الائتمان و التي تنتج عن كون البنوك و المؤسسات مالية وسيطة تمول نشاطها من الودائع. [4]

---

[1] محمد شوقي الفنجري، **حول شرعية فوائد الودائع بالبنوك**، مجلة مصر المعاصرة، السنة السبعون، العدد 378، أكتوبر 1971، ص 16.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 118.

[3] بطاهر علي، مرجع سابق، ص193،200.

[4] فؤاد محمد شاكر، **تقييم فاعلية التنظيمات المصرفية في التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة،مكتبة كلية التجارة جامعة عين الشمس، 1979)، ص 33.

لذلك فإن هذا المعيار يعكس مدى التناسق بين الودائع و النشاط الائتماني و الاستثماري و بالقدر الذي يبين فعالية النظام المصرفي وقدرته في تعبئة المدخرات.

و النتيجة التي يمكن قولها أن النظام المصرفي خلال بداية فترة الإصلاح قد كان دور ضعيف في تعبيئة المدخرات بقدر الاحتياجات الائتمانية منها و الاستثمارية، ويزداد تأكيد ذلك فيما لو أسقطنا الاحتياطي القانوني على الودائع من الاعتبار و الدليل على ذلك اضطرار النظام المصرفي إلى استخدام سيولته، ومما يؤكد أيضاً ارتفاع معدل نمو الائتمان المصرفي عن معدل نمو الودائع خلال فترة الإصلاح المصرفي.

ويبدوا أن البنوك بعد جملة من الإصلاحات أصبحت تحرص على العمل من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح دون الاهتمام بجوانب حيوية أخرى قد تؤدي إلى حدوث أزمات محلية.

ثانياً: معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية:

يتخذ مفهوم المرونة الداخلية للودائع المصرفية كأحد المعايير التحليلية الهامة لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات و هي درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير في الناتج الداخلي الإجمالي وطبيعة هذه الاستجابة إذا كانت منتظمة أو غير منتظمة .

والاستنتاج الذي يستدل عليه من تحليل المرونة للودائع المصرفية بأشكالها المختلفة هو ضعف مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام، أضف إلى ذلك عدم الاستقرار وعدم وجود اتجاه عام لحرمة الودائع. [1]

وهذا الضعف وعدم الاستقرار لدليل شاهد على ضعف ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الدخل الحقيقي وكدليل كذلك على ضعف دور النظام المصرفي في جذب المزيد من المدخرات المحلية ،كما يعبر عن ضعف فعالية الأوعية الادخارية المطروحة من النظام المصرفي من جهة ونقص الخدمات المصرفية من جهة أخرى.

---

[1] محمد مصطفى البنا، **السياسة المالية والدين العام الداخلي في مصر** ،(رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية اقتصاد، جامعة القاهرة 1984) ص 99، 100.

كما يتطلب اعتماد سياسة ادخارية رشيدة أو منح مميزات ادخارية جديدة تجعل من الأوعية القائمة قادرة على تحضير الطبقات الاجتماعية و بالذات الصغيرة و المتوسطة منها لإحداث تغير قوي يشجع مدخراتهم لدى النظام المصرفي .

ولا يمكن لهذه الدعوة من التحقق بشكل تلقائي إنما يتطلب من النظام المصرفي العمل الجاد في التأثير في سلوك الأفراد الادخارية.

المطلب 02: المتابعة التحليلية لدور الودائع المصرفية في تعبئة المدخرات

من أجل التمهيد للدخول في الدراسة التحليلية لدور الودائع المصرفية في تعبئة المدخرات نجد من المفيد التذكير بأهمية الودائع المصرفية في مصادر أموال النظام المصرفي بحيث يجب أن تحتل الودائع المصرفية مركزا مهما في ذلك.

أولا: مكانة وأهمية الودائع المصرفية في مصادر أموال النظام المصرفي

من الناحية العلمية يشار إلى أن رأس المال في المصرف واحتياطاته يجب أن يكون ملائما لحجم أعماله، وأن يكون كافيا لامتصاص الخسائر التي تحدث في القروض والاستثمار والأعمال الأخرى ولكن من الناحية العلمية يصعب تحديد مدى ملائمة رأس المال والاحتياطي لبنك ما أو حتى للنظام المصرفي، لأنه لا يمكن معرفة تحركات وسلوك المتغيرات المؤثرة فيه بصفة قاطعة في المستقبل، ولكن بالرغم من ذلك فقد تمكن الخبراء من تصميم عدة معدلات أو نسب لقياس مدى ملائمة رأس المال [1].

ثانيا: الجوانب التحليلية لتطور ونمو الودائع المصرفية

وصل حجم الودائع المصرفية حوالي 1780.05 مليار دينار جزائري عام 2001 وهذا ناتج عن متابعة لتطورها وتزايدها بشكل مستمر بعد أن كانت 157.36 مليار دينار في عام 1986[2]

---

[1] نادية أبو فخر مكاوي، **تقييم فعالية إدارة أصول وخصوم في البنوك المصرية** ، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1988، ص 57.

[2] بلعزوز بن علي، **أثر تغيير أسعار الفائدة على اقتصاد الدول النامية – حالة الجزائر –** ، شهادة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 317، 320.

وأمام هذا التطور والنمو الملحوظ في الودائع المصرفية، نجد أنه من الصعب أن نعطي عاملا واحدا انفرد بهذا التأثير فقد أثرت الكثير من العوامل المباشرة وغير المباشرة في ذلك منها: [1]

1 -محدودية سوق رأس المال وندرة التعامل معها وذلك حتى بعد عملية الإصلاح المصرفي، وانعدام حركة الاستثمار المالي بشكل عام قد شجع الأفراد والمؤسسات في تعبية مدخراتهم داخل النظام المصرفي في شكل ودائع مصرفية

2 -التغيرات التنظيمية التي حصلت في واقع النظام المصرفي والاتجاه نحو الانتشار الجغرافي والتغيرات في القوانين المنظمة للعمل المصرفي كان لها تأثيرا ظاهرا أيضا.

3 -ارتفاع أسعار النفط والمحروقات في بعض الأوقات كان تأثير مباشرا ونتائج طيبة أدت إلى زيادة الودائع المصرفية بسبب زيادة تراكم الفوائض المالية للمؤسسات والأفراد

4 -عمليات إعادة الجدولة التي تعود بمردوديات مقبولة

5 -ارتفاع أسعار النفط والمحروقات في بعض الأوقات كان تأثير مباشرا ونتائج طيبة أدت إلى زيادة الودائع المصرفية بسبب زيادة تراكم الفوائض المالية للمؤسسات والأفراد

6 -عمليات إعادة الجدولة التي تعود بمردوديات مقبولة

وبرغم ذلك كان بإمكان النظام المصرفي أن يحقق نتائج أحسن مما رأينا لولا الصعوبات التي مازالت يعاني منها والأزمات السياسية والأمنية وكذا عدم نمو الوعي المصرفي في تعبئة وتوجيه المدخرات وهذا راجع لعدم وجود سياسة إدخارية واضحة للنظام المصرفي.

جدول رقم (1/2):تصنيف الودائع المصرفية في الجزائر طبقا لأنواعها و معدل النمو السنوي لها.

الوحدة : مليار دج.

		الودائع		معدل	النمو	السنوي
السنة	**الجارية**	**لأجل**	**المجموع الكلي**	**للودائع الجارية%**	**للودائع لأجل%**	**للمجموع الكلي**

[1] بلعزوز بن علي، **أثر تغيير أسعار الفائدة على اقتصاد الدول النامية – حالة الجزائر –** ، مرجع سابق، ص 351.

			للودائع			للودائع%
1986	135.16	22.20	157.36	-	-	-
1687	152.54	34.00	186.54	%12.86	%53.15	%18.54
1988	174.12	40.70	214.82	14.15	19.71	15.16
1989	175.52	85.10	233.62	0.80	42.75	8.75
1990	189.93	74.18	264.11	8.21	27.68	13.05
1991	225.04	96.37	321.41	18.49	29.9	21.58
1992	225.17	160.95	416.12	13.39	67.01	29.47
1993	317.29	209.06	526.35	24.34	29.89	26.49
1994	346.93	258.62	605.55	9.34	23.71	15.05
1995	374.88	292.07	666.95	8.06	12.93	10.14
1996	436.47	336.97	773.44	16.43	15.37	15.97
1997	504.05	463.10	967.15	15.48	37.43	25.04
1998	611.61	502.07	1113.68	21.34	8.42	15.15
1999	669.18	597.73	1266.91	9.41	19.05	13.76
2000	804.24	629.56	1433.8	20.18	5.33	13.17
2001	933.28	846.77	1780.05	16.04	34.50	24.15
-1986	1989			9.27	38.54	14.15
-1990	1993			16.11	38.62	22.65
-1994	1998			14.13	19.57	16.27
-1999	2001			15.21	19.63	17.03

المصدر: بطاهر علي ،**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،2006/2005.

ولإيضاح التركيب الهيكلي لأنواع الودائع المصرفية فإن الجدول(1/2) يبين ذلك، ويتضح منه حركة التطور والنمو التي حصلت في الأشكال المختلفة للودائع خلال الفترة 1986 -2001 فقد زادت الودائع الجارية بشكل محدود حيث زادت من 135.16 مليار دينار جزائري سنة 1986 إلى 933.28مليار دينار سنة2001 ،كما أن الودائع لأجل قد تضاعفت هي الأخرى، حيث زادت من

22.2مليار دينار جزائري سنة 1986 إلى 846.77 مليار دينار سنة 2001 ،[1] وفي ضوء هذه التزايدة في الأرقام المطلقة لأنواع الودائع فمن المنطقي أن يكون الرقم القياسي لنموها كبير نسبيا

وحسبما تدل عليه بيانات الجدول رقم (1/2) فإن متوسطات معدل النمو السنوي لهذه الودائع كانت متباينة من ناحية الارتفاع والانخفاض ، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للودائع الجارية خلال الفترة 1986 – 2001 (13.9%) ، في حين بلغ هذا المعدل(28.46%) للودائع لأجل، ويلاحظ أن متوسط معدل النمو للودائع لأجل كان يفوق متوسط معدل النمو للودائع الجارية ويتبين من خلال مقارنة متوسطات معدل النمو لهذه الودائع خلال فترة الاصلاح المالي والمصرفي

جدول رقم (2/2): الرقم القياسي لنمو الودائع المصرفية في الجزائر حسب أنواعها

سنة الأساس 1986

السنة	الودائع الجارية	الودائع لأجل	مجموع الودائع
1986	%100	%100	%100
1987	112.86	153.15	118.54
1988	128.03	183.33	136.51
1989	129.86	261.71	148.46
1990	140.52	334.14	167.84
1991	166.50	434.10	204.25
1992	188.79	725.0	264.44
1993	234.75	941.71	334.49
1994	256.68	1164.95	384.82
1995	277.36	1315.63	423.84
1996	322.93	1517.9	491.51
1997	372.93	2086.04	614.61
1998	452.51	2261.58	707.73
1999	495.10	2692.48	805.10
2000	595.03	2835.86	911.16
2001	690.50	3814.28	1131.2

[1] بطاهر علي ، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، ص210.

المصدر: بطاهر علي ،**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2006/2005.

كما يلاحظ ذلك من الجدول (2/2)، كما يلاحظ أيضا أن الرقم القياسي لنمو الودائع لأجل كان يتصاعد بمستويات أكبر إذا ما تم مقارنته بالرقم القياسي لنمو الودائع الجارية.

الجدول رقم (3/2): الأهمية النسبية لأنواع الودائع إلى المجموع الكلي للودائع

(بالنسب المئوية)

السنة	الودائع الجارية	الودائع لأجل	مجموع الودائع
1986	%85.89	%14.11	%100
1987	81.77	18.23	%100
1988	81.05	18.95	%100
1989	75.13	24.87	%100
1990	71.91	28.09	%100
1991	70.02	29.98	%100
1992	61.32	38.68	%100
1993	60.28	39.72	%100
1994	57.29	42.71	%100
1995	57.21	43.79	%100
1996	56.43	43.57	%100
1997	52.12	47.88	%100
1998	54.92	45.08	%100
1999	52.82	47.18	%100
2000	56.09	43.91	%100
2001	%52.43	%47.57	%100

1989-1986	**80.96**	**19.04**	**%100**
1993-1990	65.88	34.12	%100

1998-1994	55.39	44.61	%100
2001-1999	53.78	46.22	%100
2001-1986	%64.11	%35.89	%100

المصدر: بطاهر علي ،**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،2006/2005.

يعكس تحليل الودائع المصرفية حسب أنواعها شكل الدور الذي يؤديه النظام المصرفي داخل الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات ، و يعرض البنك الجزائري الودائع المصرفية حسب درجة سيولتها، حيث يقسمها إلى ودائع جارية وودائع لأجل، مع ملاحظة أن في هذا البحث تم إدراج ودائع التوفير تحت الطلب في الودائع الجارية ، وودائع التوفير لأجل في الودائع لأجل .

كما يبين ذلك ملخص الجدول(1/2) أن شكل النمو في الودائع لأجل كان دائما أكبر من شكل النمو في الودائع الجارية

الجدول رقم (3/2) :ملخص الجدول رقم (1/2)

السنوات	الجارية	لاجل	مجموع الودائع
1989-1986	%9.27	%38.54	%14.5
1993-1990	%16.11	%38.62	%22.65
1998-1994	%14.13	%19.57	%16.27
2001-1999	%15.21	%19.63	%17.03
2001-1986	%13.9	%28.46	%17.7

المصدر: ملخص الجدول (1/2)

خلال القراءات الخاصة ببيانات الجدول (3/2) الذي يستعرض الأهمية النسبية للودائع المختلفة في إجمالي الودائع المصرفية ، يظهر أن هناك تباينا في الأهمية النسبية لكل نوع من الودائع ،فالودائع الجارية ظهر على وزنها النسبي الانخفاض المتواصل ضمن هيكل الودائع المصرفية، وبشكل عام فقد إنحصر هذا الوزن بين حدين أعلى مقداره (% 85.89 وذلك عام 1986 وأدنى (% 52.12وذلك عام) 1997 سنة تحول اسعار الفائدة الحقيقية السالبة الى موجبة (، مع 1993(وقد حققت هذه - ملاحظة أن وزنها النسبي لم ينخفض عن (% 60) طول الفترة1986 الودائع متوسطا خلال فترة التحليل بلغ 64.11)

(%، في حين بلغ الحد الأعلى لمساهمة الودائع لأجل (% 47.88) عام 1997 والأدنى % 14.11) (سنة 1986 ، وكذلك بلغ متوسط (% 35.89، مع ملاحظة أن هناك – 2001 (الأهمية النسبية للودائع لأجل خلال الفترة1986 غيرا في الأهمية النسبية لكل نوع من الودائع بالنسبة لاجمالي الودائع خلال فترة التحليل كما يظهر ذلك من خلال ملخص الجدول (3/2)

الجدول رقم (4/2) :ملخص الجدول رقم (1/2)

السنوات	الودائع الجارية	الودائع لاجل
1989–1986	80.96	19.04
1993–1990	65.88	34.12
1998–1994	55.39	44.61
2001–1999	53.78	46.22
2001–1988	64.11	35.89

المصدر: ملخص الجدول (3/2)

ومن هذا الملخص يلاحظ أنه في الوقت الذي بدأت الأهمية النسبية للودائع الجارية تنخفض ، بدأت بالمقابل الأهمية النسبية للودائع لأجل تتجه نحو الزيادة في هيكل الودائع خصوصا بعد صدورقانون النقد والقرض سنة 1990 ، مما يشكل في رأي الباحث حافزا – إلى حد ما – في قدرة النظام المصرفي في التمويل المتوسط والطويل الأجل.

وتبين التحليلات السابقة إحتلال الودائع الجارية للصدارة في هيكل مجموع الودائع المصرفية طوال فترة الدراسة ، لتوفر مصدرا ماليا للنظام المصرفي ، رغم أن الدراسات العلمية ، تشيرإلى أن تزايد هذا المورد لايؤثر في إمكانات النظام المصرفي ولايزيد من فاعليته في تعبئة المدخرات بل تضع قيودا على النظام المصرفي من خلال ضرورة الاحتفاظ بسيولة كافية من الناحية القانونية تضمن عدم وقوع البنوك تحت أي تأثيرات غير عادية. و الاتجاه الحديث في الادارة المالية ينظر للسيولة " ليس كونها هدفا بحد ذاتها وإنما هي إنعكاس للادارة السليمة في تنظيم تدفق الأموال وبما لا يعوق حركة العمل المستمرة " ، وتظهر أهمية السيولة في البنوك " لطبيعتها المزدوجة المتعارضة ، فالسيولة عامل مهم لضمان حقوق المودعين وقيد على إدارة البنوك في خلق نقود الودائع والتوسع في الائتمان " ، وعليه فالمبالغة في السيولة تعني موارد نقدية معطلة وحرمان النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة النشاط لاستثماري من التمويل اللازم ، " في حين

نقص السيولة ربما يكون مميتا ليس فقط للبنك الواحد ولكن أيضا للنظام المصرفي والتركيب المالي للدولة وللاقتصاد الوطني والمعروف أن البنوك تهتم بالسيولة لتغطية أربع حالات تمثل المواقف المحتمل أن يواجهها البنك وهي الوضع العادي لمنشآت الأعمال ، وضغوط قصيرة الأجل خاصة بالبنك ذاته ، وضغوط قصيرة الأجل) .خاصة بالصناعة المالية عامة ، وضغوط طويلة الأجل متعلقة بالمصرف نفسه)". [1]

ويجب التذكير أن الفاعلية الحقة للنظام المصرفي في تمويل التنمية إنما ترتبط أساسا بالودائع لأجل لما تتصف به من إستقرار ولامكانية إستعمالها في التمويل المتوسط والطويل الأجل ،وبالرغم من أن هناك جزء من الودائع الجارية يتصف بميزات الودائع لأجل لبطء حركة سحبها أو لتجدد الايداع بعد السحب ،إلا أن إستخدامها من طرف النظام المصرفي في عملية التنمية إنما ينطوي على بعض المخاطر ويتطلب إستراتيجية خاصة تجمع بين نوع الاستخدام وبين سلوك وحركة هذه الودائع ، وعليه فإن التحفظ ضروري عند اتخاذ القرار باستثمارها بشكل عام واستثمارها في التمويل المتوسط والطويل الأجل بشكل خاص.

ومن ناحية أخرى فمن المنطق أن يفسر الارتفاع في الودائع الجارية ضمن هيكل الودائع المصرفية على أنه تحسنا وتطورا في الوعي المصرفي في الاقتصاد والاتجاه نحو تسوية المعاملات الاقتصادية بالنقود المصرفية مما يقلل من نقدية الاقتصاد إلا أن الحقيقة التي رأيناها في السابق أن هذا المعنى بقي محدود في الاقتصاد الجزائري، لأن نسبة كبيرة من المعروض النقدي إنما هي وليدة الزيادة في الاصدار النقدي للعملة بالاضافة الى أن حوالي نصف الودائع في البنوك تعود ملكيتها الى الخزينة العمومية مما يؤكد محدودية تطور درجة الوعي المصرفي في الجزائر.

وصفوة القول ، فإن الطالبة تميل إلى إرجاع هذا التضخم في الودائع الجارية في جزء كبير منها إلى التطور في قطاع التجارة الخارجية ، ولتأثير التضخم والسياسة المالية المتبعة من قبل الدولة التي استخدمت زيادة الاصدار النقدي) كجزء متمم (لتغطية الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الضخم الذي عرفه الاقتصاد الجزائري والذي تحول جزء كبير منه إلى ودائع جارية ، وأخيرا فإن إرتفاع هذه الودائع إنما هو إنعكاس مباشر لعدم وجود سياسة إدخارية واضحة للنظام المصرفي يتمكن من خلالها تحويل الايداع المصرفي نحو الأشكال الادخارية الطويلة الأجل ، وإذا ما تحقق أن تحول هيكل الودائع المصرفية لصالح الودائع لأجل فسيكون له إنعكاسات بالغة الأهمية على تطور الاقتصاد الجزائري

لمطلب الثالث : تحليل الودائع المصرفية حسب أنواعها:

---

[1] شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976) ص 113- 114.

. تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية2005-2014

1 -**تطور حجم الودائع من 2005 – 2009**: تعتبر الودائع مركز ثقل في موارد البنوك خصوصا التجارية منها و التي تعرف كذلك ببنوك الودائع ، وقد عرف حجم الودائع بالقطاع المصرفي الجزائري تطورا معتبرا ،حيث بلغت نسبة الزيادة في الودائع الجارية 101,41% خلال الفترة 2005 – 2009 ونسبة أقل للودائع لأجل أو الادخارية حيث لم تتجاوز 36,49% خلال نفس الفترة.

كما إرتفع حجم الودائع المتعلقة بالواردات لنفس الفترة نسبة 301,64%، وهذا الارتفاع يعد طبيعي باعتباره إرتفاع توسع القطاع المصرفي الجزائري من سنة لأخرى وإرتفاع عدد البنوك و المؤسسات المالية الناشطة فيه[1].

وتجدر الاشارة إلى انفتاح القطاع المصرفي الجزائري سنوات التسعينيات تماشيا مع النهج الاقتصادي الجديد سمح بدخول عدد من البنوك الخاصة و الأجنبية، وهي لا تزال إلى اليوم في مرحلة توسع بمعدل أكبر من توسع البنوك العمومية وهذا ما يساهم في تدعيم التنافسية داخل القطاع.

الجدول(6/2) : هيكل الودائع القطاع المصرفي الجزائري للفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع الجارية	22441	1750,4	25608	29469	25029
الودائع لأجل	16329	16498	17610	19910	22289
الودائع المتعلقة بالواردات	1033	1163	1955	2239	4149
إجمالي الودائع	29609	35165	45173	51618	51467

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطور الوضعية المالية في الجزائر لسنوات 2008،2009.

2 -تطور حجم الودائع في الفترة 2010-2014

الجدول رقم(7/2) هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014

[1] شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية** , المرجع سابق ,ص 113- 114.

الودائع الجارية	28707	34958	33564	35475	44348
الودائع لأجل	25243	27875	33336	36917	40837
الودائع المتعلقة بالواردات	4241	4497	5480	5582	5990
إجمالي الودائع	15819	67330	72380	77874	91175

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطور الوضعية المالية للجزائر لسنوات 2010-2014.

من خلال معايير التقييم أعلاه يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري تميز بدور محدود إن لم يكن ضعيف في تعبئة المدخرات المحلية خصوصا بالنسبة لمدخرات الخواص،رغم أن الودائع الجارية في تزايد مستمر إلا أنها لا تعبر عن المعنى الحقيقي للودائع داخل النظام المصرفي، أما الودائع لأجل فهي من سنة 2005 إلى 2014 في تزايد نسبي أما السنوات 2015-2016 فعرفت إنخفاض لحجم الودائع لأجل الناتج عن الأزمة المالية في الجزائر.[1]

و عليه فإن أسباب الضعف ترجع في عمومها إلى نقص الخدمات المصرفية و عدم وجود سياسة إدخارية واضحة و رشيدة وعدم إحداث أي تغيرات من سنة 2005 إلى 2014 في شكل الأوعية الادخارية المطروحة وهذا ما يؤكد محدودية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات

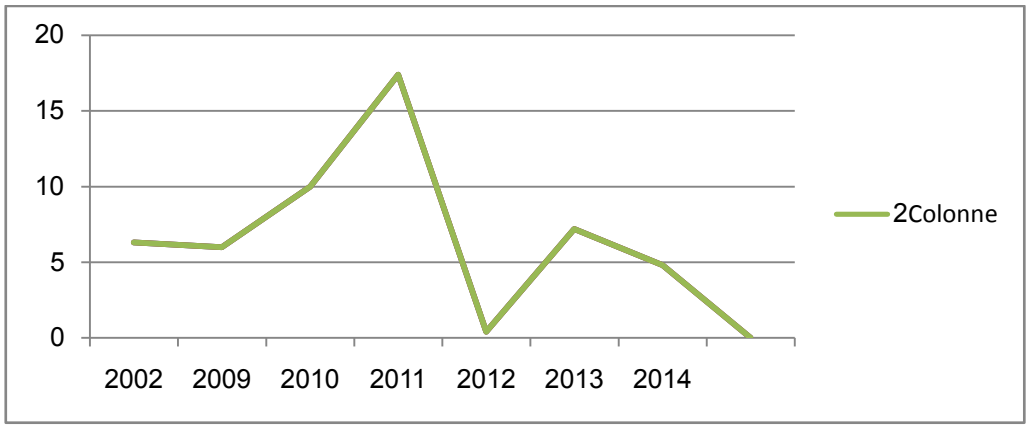
الجدول رقم(8/2):تطور نسبة الودائع المصرفية في الجزائر

السنوات	نسبة نمو الودائع	مجموع الودائع
2014	%4,8	95,8مليار دولار
2013	%7,2	
2012	%0,4	
2011	%17,4	
2010	%10	
2009	%6	
2004	6.3%	

[1] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية** ، مرجع سابق، 209.

الشكل رقم (1/2): تطور نسبة الودائع المصرفية في الجزائر

Source: indicateur /www.banke-of-algeria.dz



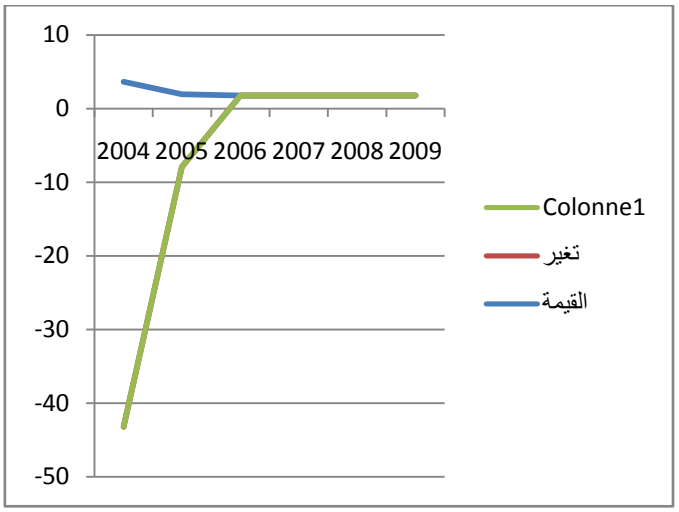
من خلال معايير التقييم أعلاه يمكن القول أن نسبة الودائع المصرفية في الجزائر في انخفاض هذا راجع إلى افتقاد لسياسة نوعية لمدى أهمية الودائع في تحريك الدورة الاقتصادية.

الجدول رقم (9/2):معدل فائدة الودائع المصرفية في الجزائر

التاريخ	القيمة	تغير%
2015	1.75	0.0
2013	1.75	%0.0
2012	1.75	%0.0
2011	1.75	%0.0
2010	1.75	%0.0
2009	1.75	%0.0
2008	1.75	%0.0
2007	1.75	%0.0
2006	1.75	%0 .0
2005	1.94	%-9.68
2004	3.65	%-46.86

من خلال معايير التقييم أعلاه التي تعتبر أن وجود أسعار فائدة موجبة تحقق مزيدا من الموارد المالية للبنوك سواءا داخليا أو خارجيا.

الشكل رقم (2/2): معدل فائدة الودائع المصرفية في الجزائر



سعر فائدة الإقراض WB%8

سعر فائدة المنشور WB%6.25

معدل الفائدة عند الحقيقي WB %14.92

بدل المخاطرة عند الإقراض WB%7.5

وبرغم ذلك كان بإمكان النظام المصرفي أن يحقق نتائج أحسن مما رأينا لولا الصعوبات التي مازالت يعاني منها والأزمات السياسية والأمنية وكذا عدم نمو الوعي المصرفي في تعبئة وتوجيه المدخرات وهذا راجع لعدم وجود سياسة إدخارية واضحة للنظام المصرفي.

المطلب 03: مقترحات تقوية تعبئة المدخرات عن طريق تطور إصلاحات النظام المصرفي

1) لابد من تطوير وخلق صناعة مصرفية في الجزائر وفتح آفاق جديدة من أجل توجيه وتعبئة المدخرات ك البنوك الإسلامية مثلاً من أجل تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار

2) ضرورة إيجاد تشريعات قانونية فعالة من أجل تفعيل العمل المصرفي كوجود قوانين واضحة للعمل المصرفي الالكتروني

3) إعادة هيكلة البنوك المتخصصة وتدعيتها بالإطارات و التجهيزات و الأنظمة المصرفية ودراسة إمكانية العمل ضمن إطار البنوك الشاملة وتخصيص مصارف قطاعية وإدخال المزيد من المنتجات المصرفية الحديثة كون المنتجات الحالية غير كافية مقارنة بالاحتياطات المتزايدة

4) لابد من إعادة تأهيل البنوك وتوسيع وظائفها وخدماتها لأنها محدودة إذ تكتفي البنوك الجزائرية بخدمات كلاسيكية على غرار وظيفة القرض أو الشباك أو الاعتماد المستندي

5) ضرورة عصرنة مستمرة ومتواترة للنظام المصرفي في الجزائر كونه لا يزال غير فعال لأنه لا يستجيب لشروط و متطلبات التحولات و الأزمات

6) تكييف البيئة المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة و العمومية لتشجيع تعبئة المدخرات و توجيهها من أجل الحصول على مردودية أكبر

7) توسيع قائمة المنتجات و الخدمات المصرفية قصد تلبية الطلبات التي يعبر عنها المستهلكون مثل قروض استهلاكية لمساعدة و تسهيل معيشة العملاء[1]

[1] بن يخلف زهرة، **ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية** ملتقى وطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات العالمية، 2005،ص20،22.

خلاصة:

من خلال معايير التعليم السابقة التي درسناها في هذا الفصل يمكننا القول أن النظام المصرفي الجزائر تميز بدور محدود إن لم يكن ضعيفاً في تعبئة المدخرات خاصة لمدخرات الخواص أو الأفراد، حيث تتجلى أسباب الضعف لنقص الخدمات المصرفية و كذا نقص الوعي المصرفي للمجتمع وفق توجهاته الدينية اللاربوية وعدم القدرة على استيعاب المتغيرات البيئية المؤثرة في حركة الإيداع الادخاري وعدم وجود سياسة ادخارية واضحة ورشيدة يعمل بموجبها، وعدم استجابته لأحداث تغير في شكل الأوعية الادخارية المطروحة فيما يتناسب و الظروف الاقتصادية و التي من خلالها يستطيع أن يحفز الأفراد ادخاريا

وهذا ما يؤكد على محدودية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية في البنك الجزائري الخارجي BEA

تمـــهيـــد :

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب و الإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية إضافة إلى مختلف الأوراق التجارية التي تقبل كوسيلة دفع بعد التظهير الأمر الذي يفتح المجال واسعا أمام مزيد من الفرص في هذا القطاع .

وباعتبار أن الودائع من مصادر تمويل البنوك قمنا بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو البنك الخارجي الجزائري ، حيث يعتبر من أهم البنوك في الساحة الوطنية مقارنة بالبنوك الوطنية الأخرى . وتم اختيارنا بالضبط على وكالة البنك الخارجي بالمدية . لذلك قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاث مباحث .

بحيث يتضمن المبحث الأول عرض عام للبنك الخارجي الجزائري وذلك من خلال نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه والهيكل التنظيمي العام له ، بعدها نتطرق إلى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية وذلك بإعطاء تعريفها وأهم النشاطات التي تقوم بها والهيكل التنظيمي لها .

أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى الدراسة التطبيقية التي تعتمد على تقارير مالية و معطيات بنك الجزائر الخارجي و ما مدى تطور حجم الودائع لديه .

أما المبحث الثالث سيكون بمثابة حلول مقترحة عن طريق الاستبيان و تحليله و التوصل إلى حلول.

المبحـــث الأول : عرض عام للبنك الخارجـــي الجزائـــري

نقو م في هذا المبحث بتقديم البنك الخارجي الجزائري أهدافه و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه

تعتبر البنك جزائر الخارجي من أهم البنوك في الجزائر، وهو ثالث بنك للودائع.

أولاً: نشـــأة البنك الخـــارجي الجزائـــري

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم رقم6 7-204 في الأول من أكتوبر1967 ، برأس مال قدره 20 مليون جزائري ، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي :

- القرض الليوني Crédit Lyonnais .
- المؤسسة العامة Société Générale .
- قرض الشمال Crédit du Nord .
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط Banque Industrielle de l'Algérie et de Méditerrané .
- بنك بركليز Barclays Bank .

و لم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986 ، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988 ، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01 أكتوبر 1967 .[1]

وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات ، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل للقانون التجاري ، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك لإضافة إلى نزعته الولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية ، ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك.

[1] معلومات من وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/03/23

وفي هذا البنك قسمان ، واحد للائتمان (ودائع وإقراض) ، والثاني للعمليات الأجنبية ، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين ، وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970 ، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات

(سونطراك ، نفطال) والكيميائية والبتر وكيميائية والتعجين والنقل البحري ومواد البناء ، وهو الذي يمدها بالقرض . وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود . وأنشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف ، ومصانع الإسمنت في الشلف والحجاز ، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب .

بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 8 مديريات جهوية و 90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى ، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول .

ثانياً : أهـــداف البنك الخـــارجي الجزائـــري :

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي :[1]

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم .
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية .
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية .

المطلـــب الثانـــي : الهيكـــل التنظيمي العام للبنك الخارجـــي الجزائـــري

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

- **المديرية الفرعية التجارية:** وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام.

- **المديريـــة الفرعية للعلاقات الدولية:** وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الاستيراد والتصدير) .

[1] معلومات من وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/03/23.

– **المديرية الفرعية للمالية** : ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك .

– **المديريـــة الفرعية للتنظيم** : ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك .

– **المديريـــة الفرعية للتعهدات** : ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن .

– **المديريـــة الفرعية لإدارة الأعمال** : وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين .

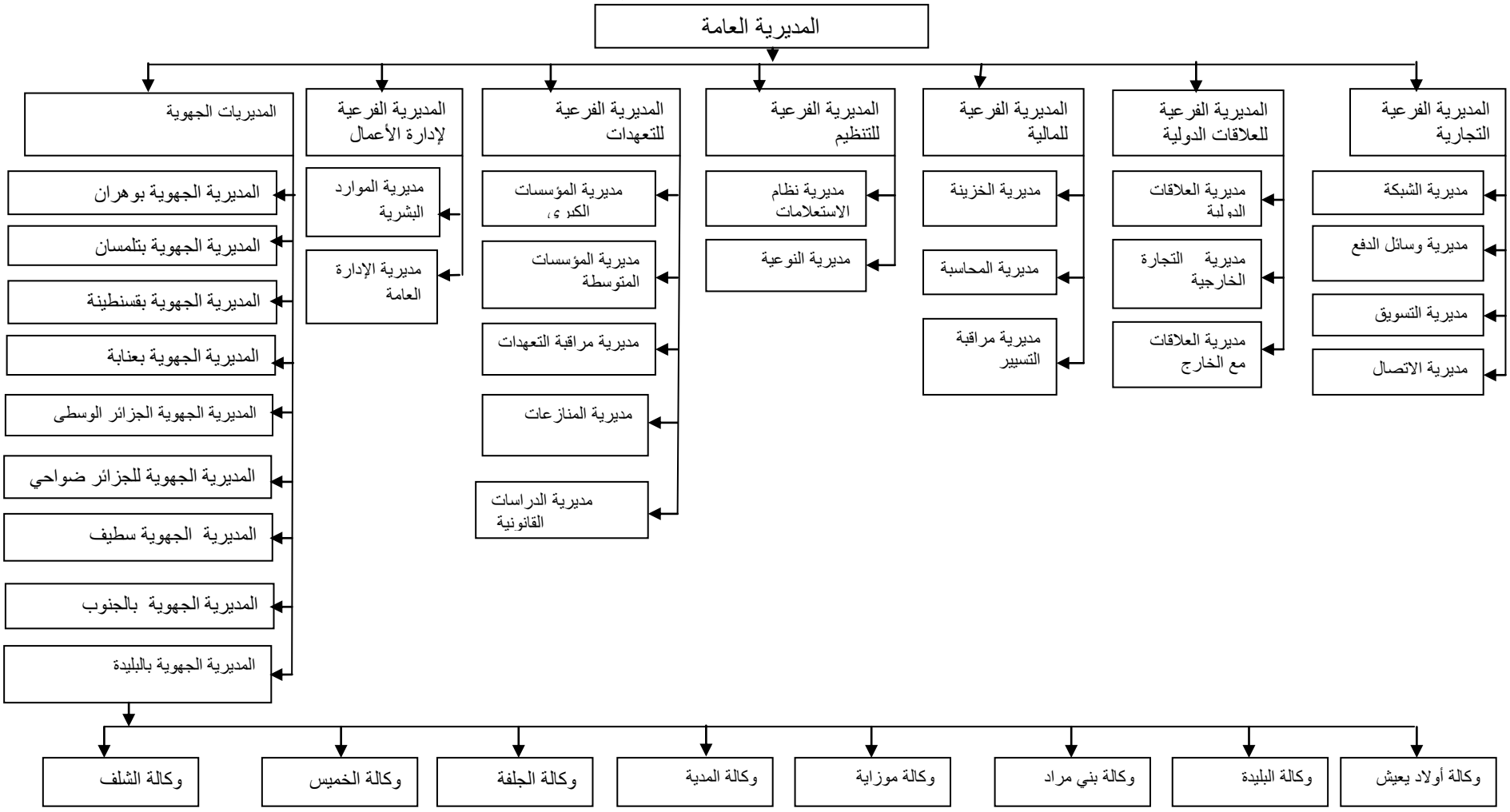
– **المديريـــات الجهويـــة** : وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة .

– **المفتشيـــة العامـــة** : ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريات

– **الكتابـــة العامـــة** : وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة .

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (1/3) : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



المصدر : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 03/17 /2017.

المطلـــب الثالـــث : دراســـة وكالة البنك الخارجي الجزائـــري.

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات ، ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية ، وهي محطة دراستنا التطبيقية .

أولاً : تعريـــف الوكالـــة ونشاطاتهـــا

1. **تعريف الوكالة** : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة ، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية .

2. **مهام ونشـــاط الوكالـــة** : تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي :[1]

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص .
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك ، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك .
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها .
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب ، الخصم ، شراء الأوراق التجارية ، الوصولات ، الدفعات.
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى .
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية ، إستقبال وديعة مبالغ السندات ، إستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة ، سند لأمر ، الشيك ، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى .
- اكتساب أموال من العمليات التالية : البيع ، الإيجار ، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين .

[1] معلومات من وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/03/23

- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال .

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها ، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية ، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها .

ثانياً : الهيكل التنظيمي لوكالـــة البنك الخارجي الجزائري بالمديـــة

تتواجد بالوكالة المصالح التالية :[1]

1. **مصلحة الصندوق** : تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها:
   - التحصيلات بأنواعها .
   - عمليات السحب والدفع
   - عمليات التحويل .
   - عمليات المقاصة .
   - عمليات المحفظة .
2. **مصلحة التجارة الخارجية** : من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:
   - عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .
   - التحصيلات بالعملة الصعبة .
   - عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) .
3. **مصلحة التعهدات** : تعمل هذه المصلحة على مايلي :
   - دراسة القروض .
   - دراسة التعهدات القانونية والتحصيل .
   - الاهتمام بقضايا المنازعات .
   - العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة .

[1] معلومات من وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/03/23.

- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك ، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته .
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض .
- إجراء المقابلات مع العملاء ، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض .

4. **مصلحة التسيير الإداري** : تتولى هذه المصلحة المهام التالية :[1]

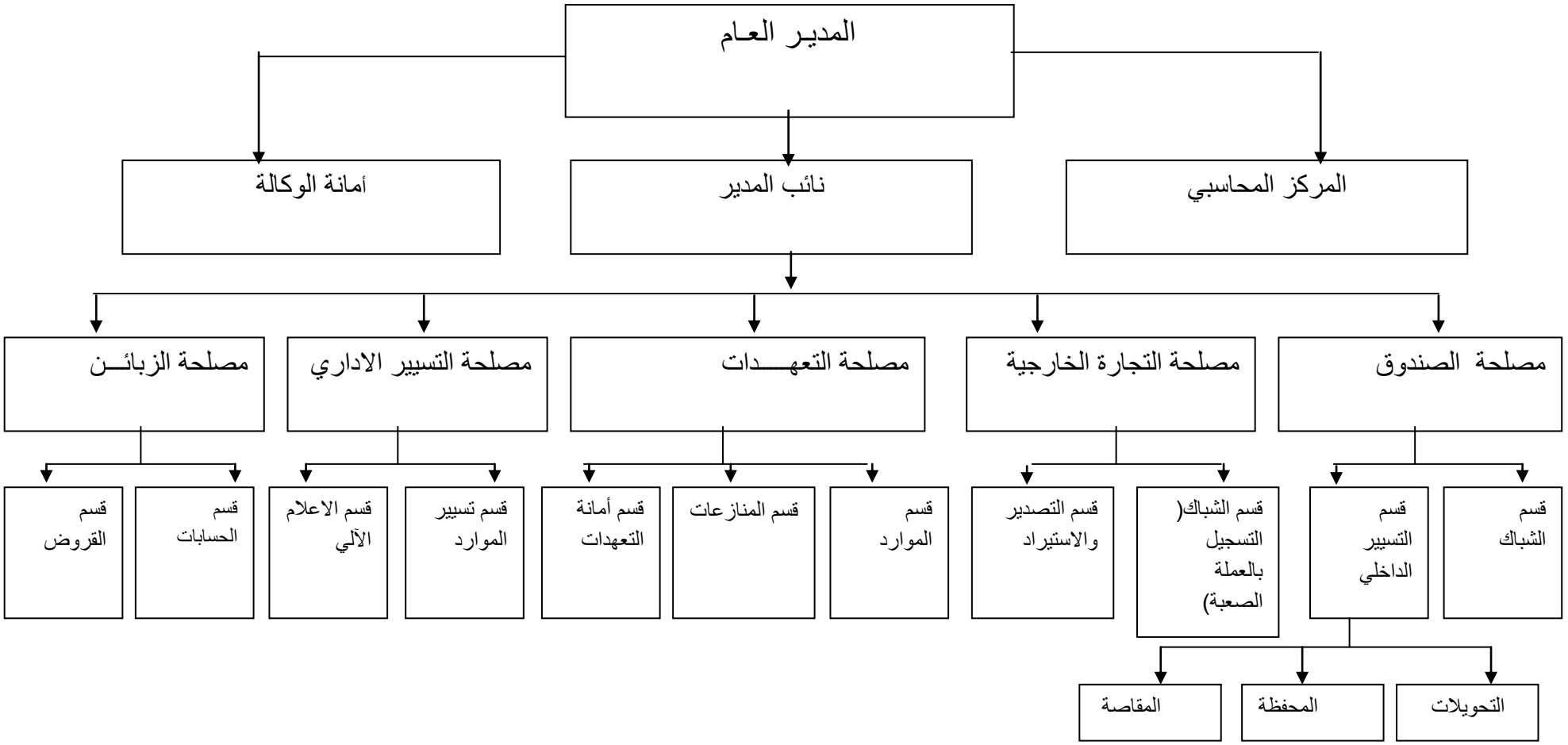
- تسيير موارد الوكالة .
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة .
- التسيير الآلي للعمليات .

5. **مصلحة الزبائن** : تتولى هذه المصلحة المهام التالية دراسة ملفات القروض .

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

[1] معلومات من وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/03/23

شكل رقم (2/3): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة 2016.



المصدر : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/03/23

المبحث الثاني: نظرة عن الودائع في BEA:

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل لبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل بها من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية إضافة إلى مختلف الأوراق التجارية التي تقبل كوسيلة دفع بعد التظهير الأمر الذي يتح المجال الواسع أمام المزيد من الفرص في هذا القطاع

لم يضع المشرع الجزائري تعريفا واضحا ودقيقا للوديعة المصرفية انما بتعريف الوديعة في القانون المدني، والنص من خلاله على بعض أنواع الودائع

ولكن بالرجوع إلى قانون النقد والقرض 03-11 نجد ن المشرع الجزائري تطرق للوديعة المصرفية لكن بشكل مختصر وغير دقيق

المطلب الأول: مفهوم الودائع في بنك الجزائر الخارجي BEA

تعتبر الودائع في BEA من مصادر التمويل التي تحرص على تنميتها و تبسيط إجراءات التعامل بها.

1. **الودائع في القانون المدني الجزائري:** وضع المشرع الجزائري تعريفا للوديعة في القانون المدني، وذلك على غرار التشريعات المقارنة، وهذا بموجب المادة 590 منه وبالتالي نصت على أن « الوديعة عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئا منقولا إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه لمدة وعلى أن يرده عينا »[1]

واستنادا لهذه المادة يتبين أن عقد الوديعة المدنية بمفهومها القانوني لا يتفق مع عقد إيداع النقود الخاصة من حي النتائج العملية المترتبة عن الإيداع، لأن البنك لا يلتزم بمجرد حفظ الشيء المودع ورده عينا، إنما يكون له بموجب عقد الوديعة سلطة استغلاله والتصرف في المبالغ المودعة بما يتفق ونشاطه مع التزامه برد ما يماثلها للمودع.[2]

---

[1] أنطوان الناشف، خليل الهندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، الجزء1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 1998، ص 72.

[2] المعتصم بالله الغرياني، **القانون التجاري، المعاملات التجارية** ، دار النشر الجامعية الجديدة، مصر 2007، ص 236.

بالرجوع إلى المادة 598 قانون مدني جزائري والتي جاءت تحت عنوان بعض الودائع نجد أن المشرع الجزائري نص على أنه "إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود، او شيئا مما يستهلك وكان المودع لديه مأذونا له في استعماله اعتبر العقد قرض"[1]

فالمشرع الجزائري اعتبر أن الوديعة التي يكون محلها مبلغا من النقود مع الإذن للمودع لديه باستعماله قرضا، والذي عرفه بموجب المادة 450 من القانون المدني: "قرض الاستهلاك هو عقد يلتزم به المقرض أن ينتقل إلى المقترض عند نهاية القرض نظيره في النوع والقدر والصفة"[2].

وبما أن عقد القرض من عقود التمليك فإن الوديعة حسب هذه المادة تنتقل فيها الملكية للمودع لديه، ويكون له الحق في أن يتصرف فيها على أن يرد قدرها العددي

إلا انه اشترط في ذلك أن يكون المودع لديه مأذونا له في استعمال النقود المودعة، وهذا ما يتفق مع الوديعة المصرفية، إذ أن المصارف لا تحتاج إلى إذن من المودع لاستعمال النقود بل يتلقاها كمالك حين القبض فهذا إذا يعتبر حسب رأي البعض فرق أساسي بين وديعة النقود المنصوص عليها في المادة 598 قانون مدني جزائري وبين الوديعة المصرفية النقدية المنصوص عليها في التشريعات التجارية المقارنة، والتي يتضح منها أن الخصيصة الجوهرية للوديعة المصرفية تتمثل في انتقال الملكية إلى البنك دون أن يحتاج هذا الأخير إلى إذن من المودع.[3]

2.موقف قانون النقد والقرض 03-11 من تعريف الوديعة المصرفية: بالرجوع إلى قانون النقد والقرض نجد أن المشرع الجزائري حدد العمليات المصرفية بموجب المادة 66 منه والتي تنص على ما يلي:« تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل ».

يتبين لنا من نص هذه المادة أن المشرع الجزائري أشار إلى الودائع المصرفية من خلال ما اصطلح عليه بتلقي الأموال من الجمهور، والتي عرفها بدوره بموجب المادة 67 قانون النقد والقرض حيث نص على انه

---

[1] عزيز العكيلي، **شرح قانون تجاري، عمليات البنوك**، الجزء 2، الطبعة 1، عمان 2007، ص 290.

[2] الامر 75-58 المؤرخ 75/07/26 والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/07/مؤرخ في 13 مايو سنة 2007، الطبعة الاولى، 2010-2011، ص 290.

[3] عزيز العكيلي، **شرح قانون تجاري**، المرجع السابق، 365.

« تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها ».

غير انه لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور من مفهوم هذا الأمر الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب أو العائدة لمساهمين يملكون على الأقل 5% من الرأسمال، ولأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والأموال الناتجة عن قروض المساهمة. [1]

يتضح لنا من استقراء المادة 67 من القانون 03-11 ان المشرع الجزائري لم يعرف الوديعة المصرفية بشكل مباشر ودقيق إنما عرف الأموال المتلقاة من الجمهور، بأنها أموال متلقاة من الغير والتي تكون في شكل ودائع.

وهذا على خلاف التشريعات المقارنة التي جاءت بتعريف دقيق ومباشر للوديعة المصرفية وذلك بالنص على أنها النقود التي يعهد بها العميل إلى البنك تنفيذا لعقد الوديعة. [2]

بالإضافة إلى ذلك فقد نص المشرع بموجب هذه المادة على انه يجب على المتلقي إعادة هذه الأموال، إلا أنه يمكن القول بأن عبارة "إعادتها" التي استعملها المشرع لم تكن دقيقة والسبب في ذلك أنه منح للمودع له حق استعمالها، وهذا ما يدل على أن المودع لديه لا يمكن أن يرد ذات الشيء المودع، إنما ما يعادله أو ما يماثله، وهذا ما جاء بالضبط في التشريعات المقارنة

المطلب الثاني: تصنيفات الودائع حسب البنك الجزائري الخارجي BEA

هناك عدة أنواع للودائع وتختلف حسب الغرض منها، ولكن سنتطرق للودائع المتوفرة لدى بنك محل الدراسة "البنك الخارجي الجزائري BEA" فهناك الودائع التي توضع في البنك لمجرد الاحتفاظ بها وهناك نوع آخر من الودائع ينتظر أصحابها تحقيق عوائد من وراءها ونذكرها كالتالي:

أولا: الودائع الجارية (تحت الطلب): تعتبر هذه الوديعة من أكثر الودائع المصرفية شيوعا [3]، حيث تمثل الجزء الأكبر من موارد البنك، وهي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه هذا الأخير مبلغا من

---

[1] عزيز العكيلي، **شرح قانون تجاري**، المرجع السابق، 365.

[2] علي جمال الدين عوض، **عمليات البنوك من الوجهة القانونية**، طبعة مكبرة، مكتبة قانونية، بدون بلد النشر 1994، ص 191.

[3] من دراسة البنك الخارجي الجزائري 2017/02/18.

النقود لدى البنك على أن يكون له الحق في سحبه [1] دفعة واحدة أو على دفعات عند الطلب وبحسب رغبته[2] وعادة ما تعتبر الوديعة لدى الطلب النوع المفضل لدى المودعين، لأنها تمكنهم من مواجهة احتياجاتهم الطارئة التي لا يعرف لها ميعاد، بحيث يستعملونها كأداة تسوية لالتزاماتهم عن طرق الشيكات أو أوامر التحويل المصرفي ولذلك عادة ما يسلم البنك للعميل دفتر شيكات.[3]

إما في ما يتعلق بالفوائد فإن البنك عادة لا يمنحها عن هذا النوع من الودائع، وعادة تكون على شكل دخل، وأن منحها فإنها تكون ضئيلة لأنه مقيد في استعمالها، ولا يستغلها على النحو الأمثل وذلك بسبب اضطراره للاحتفاظ دوما بكميات كبيرة من النقود لتلبية لبات السحب المفاجئة من العملاء [4].

وبالرغم من أهميتها بالنسبة للبنك باعتبارها مصدر للتمويل الاستثمارات التي تدر من ورائها الإرباح إلا أنها توفر له الاطمئنان في استخدامها بالكامل، وذلك نظرا للمخاطر التي تهدده من جراء هذا النوع من الودائع وهذا ما دعا إلى ضرورة إيجاد حلول واحتياطات لتجنبها.

بالإضافة إلى ذلك فإن المشرع يفرض رقابة صارمة على البنوك في استخدام ودائعها، بحث اتجهت معظم التشريعات إلى إنشاء مؤسسات ضمان الودائع المصرفية، وهذا ما تبناه المشرع الجزائري بموجب المادة 118 من قانون النقد والقرض 03-11 والذي نظمه بموجب النظام رقم 03/04 مؤرخ في 2004/03/04، والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية[5].

إذ ألزمت المادة 118 من قانون النقد والقرض والمادة 02 من النظام 04-03 البنوك بأن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية، حي يتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان سنويا 1% على الأكثر من مبلغ الودائع، ويقوم المجلس كل سنة بتحديد مبلغ هذه العلاوة كما يحدد مبل الضمان الأقصى الممنوح إيه كل مودع.

---

(1) خالد ابراهيم التلاحمة ،**التشريعات المالية والمصرفية من وجهتين النظرية والعلمية**، طبعة اولى، دار اسراء للنشر، 1998، ص 101.

(2) منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر 1996، ص 147.

(3) علي جمال الدين عوض،**عمليات البنوك من الوجهة القانونية**، مرجع سابق، ص 36، 37.

(4) مصطفى كمال طه، **القنون التجاري**، الطبعة 1، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص 634.

(5) نبيل سهام، **الودائع المصرفية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بدون مناقشة، ص 93.

وتجدر الإشارة بأن ودائع شخص ما لدى البنك ولحاجيات هذه المادة تعتبر وديعة وحيدة حتى ون كانت بعملات صعبة[1]. كما أن الضمان لا يمكن استغلاله إلا في حالة توقف البنك على الدفع وذلك مهما كان نوع الوديعة التي عجز عن دفعها سواء كانت وديعة تحت الطلب أو نوع آخر. وتجدر الإشارة بان صندوق ضمان الودائع يتم تسييره من قبل شركة ضمان الودائع وهذا حسب نص المادة 6 فقرة 1 من النظام 03/04.

حيث بعد الإحصائيات حول عدد المودعين للودائع الجارية لدى بنك الجزائر الخارجي لسنة 2016 كانت 5929 شخص سواء كان طبيعي أو معنوي، حث تعتبر وظائفهم 70% من هذه الودائع تعتبر للموظفين لدى القطاع العام وتعد هذه الودائع بمثابة دخول، وكذا 30% من هذه الودائع للقطاع الخاص والأعمال الحرة.

ثانيا: الودائع الادخارية: تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقة نظرا لمدة إيداعها والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، إذ يعتبر اصدق تمثيل للادخار الشعبي في المجتمع، ولا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف، إن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية للأموال، وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع [2]. والسحب يكون بموجب دفتر خاص.

يقوم بنك الجزائر الخارجي بتحديد معدل الفائدة للودائع الادخارية كما يلي:

- معدل 1% بالنسبة للودائع القصيرة الأجل والتي تكون ما بين 6 أشهر أو أكثر
- معدل 3% للودائع المتوسطة الأجل والتي تكون لمدة سنة وما فوق

[1] معلومات من البنك الجزائري الخارجي لولاية المدية، 2017.

[2] عزيز العكيلي، **شرح قانون تجاري**، المرجع السابق، ص 368.

أما عن الإحصائيات التي قام بها البنك محل الدراسة عن عدد المودعين في نهاية سنة 2016، كانت للودائع الادخارية 3300 شخص (طبيعي أو معنوي)، وهنا لا نستطيع تحديد وظائفهم بصفة قطعية إلا أنها تعد لمختلف فئات المجتمع.[1]

ثالثا: الودائع لأجل: الوديعة لأجل هي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل على تحديد ميعاد بحيث لا يجوز للعميل أن يسترد وديعته قبل حلوله وقد يتم الاتفاق على أن يكون الأجل بالساعات أو الأيام أو الشهور أو السنين تبعا لحجم الوديعة وأهميتها[2].

وتعد الوديعة لأجل النوع المفضل للبنك لأنه يتمتع بحرية كبيرة في استخدامها في مشاريعه التجارية والاستثمارية، طوال الفترة المتفق عليها، دون اي تهديد بطلبها ولهذا يكون سعر الفائدة فيها مرتفعا نسبيا[3]

يقوم بنك الجزائر الخارجي بتحديد معدل الفائدة لهذه الودائع كما يلي:

- معدل 5.75 %لمدة 5 سنوات
- معدل 6.2% لمدة 10 سنوات
- معدل 7% لمدة 20 سنة

أما الإحصائيات التي قام بها البنك محل الدراسة 2016 عن عدد المودعين لهذا النوع من الودائع كان 12 شخص طبيعي أو معنوي، والذين يعتبرون من أصحاب الأعمال الحرة.

المطلب الثالث: مراحل حساب الوديعة المصرفية

يمر حساب لوديعة المصرفية بثلاث مراحل وهي قيام البنك بفتح الحساب من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات، ثم يليها مرحلة تشغيل الحساب، بعدها قفل الحساب

---

[1] عبد الحميد الشواربي، **عميات البنوك**، منشأة المعارف، مصر، بدون سنة نشر، ص 66.

[2] مصطفى كمال طه، علي البارودي، **القنون التجاري**، مرجع سابق، ص 634.

[3] مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبد النور"، المكلف بالدراسات، مقابلة يوم 2017/02/16.

1.فتح الحساب: من اجل فتح الحساب لدى بنك الجزائر الخارجي BEA يكون وفق وثائق ثبوتية والتي هي: شهادة ميلاد، شهادة إقامة، صورة، نسخة من بطاقة التعريف، شهادة عمل، نسخة من السجل التجاري، طلب خطي.

وسنتطرق إلى الاجراءات التي يقوم بها البنك في سبيل ابرام العقد وفتح الحساب[1]

- التأكد من هوية العميل وعنوانه:

وذلك من خلال اطلاع الموظف على الوثائق المذكورة اعلاه والتأكد منها، وتختلف هذه الاجراءات ما إذا كان العميل شخص طبيعي أو معنوي وهذا ما نصت عليه المادة 07 من القانون 05-01 والمتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب

فبالإضافة إلى الاوراق الثبوتية المذكورة سابق، على العميل التوقيع على بطاقة المعلومات الخاصة بالبنك الجزائري الخارجي BEA من اجل فتح الحساب للشخص الطبيعي أو المعنوي بالدينار الجزائري تملأ من طرف الزبون. بطاقة معلومات للشخص الطبيعي أو المعنوي لفتح الحساب تملأ من طرف البنك(**الملحق 02**).

2.تشغيل الحساب: بعد الاتفاق على فتح الحساب تبدا عملية تشغيل الحساب [2]، والتي يقصد بها إجراء التعامل عليه بالسحب والايداع أي عمليات دائنة ومدينة خلال فترة وجوده، لذلك يقوم بنك محل الدراسة بتقييد هذه العمليات بدقة في دفاتر مخصصة لهذا الغرض والتي تكون مقسمة إلى جانبين، حيث تقيد قيمة الودائع والمبالغ التي تستحق للمودع على المصرف في الجانب الدائن، وتقيد المسحوبات والمبالغ التي تترتب على المودع في الجانب المدين من حسابه

- **الايداع:** تتم عملية الايداع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

أ. الايداع المباشر: يكون الايداع مباشرا عندما يستلم البنك سيولة نقدية من قبل العميل مباشرة، أو من أي شخص آخر لحساب العميل، ومقابل ذلك يعطيه البنك ايصالا (وصل ايداع) (**الملحق 03**)، يحصل

[1] مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبد النور"، المكلف بالدراسات، مقابلة يوم 2017/02/16.

[2] مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبد النور"، المكلف بالدراسات، مقابلة يوم 2017/02/16.

اسمه وعنوانه ورقم حسابه والتاريخ الذي تمت فيه العملية ويفيد هذا الإيصال عادة في إثبات عمليات الإيداع

ب. الإيداع غير المباشر: يتم وفق الطرق التالية:

الإيداع عن طريق التحويل: يتم من خلال تنفيذ البنك لأمر الصادر من احد عملائه بنقل مبلغ من حسابه إلى حساب العميل الذي يقع الإيداع لمصلحته (**الملحق 04**)،(**الملحق 05**)**يكون اما داخلي او خارجي.**

السحب: عادة ما يكون الهدف الذي يرمى إليه العميل من إيداع نقوده في البنك هو استعمالها في مختلف أنشطته ومعاملاته دون أن يتحمل عبء حملها، لذلك يستطيع التصرف في حسابه الدائن من خلال عملية السحب والتي تكون بشيك بنكي أو بالتحويل –مع العلم انه يتم طلب الشيك من بنك الجزائر الخارجي حسب (**الملحق 05**)، إما بوثيقة التحويل البنكي (**الملحق 06**).

3. قفل الحساب: قفل الحساب هو عملية إنهاء العقد المتعلق به، ووضع حد نهائي للعمليات والقيود التي تجري فيه وذلك بقصد التصفية النهائية له للحصول على قيمة الرصيد المستحق إما للبنك أو العميل، ويتم قفل الحساب لأسباب عامة إرادية وأخرى خاصة غير إرادية.

المطلب الرابع :تقويم حجم الودائع للبنك الخارجي الجزائري BEA

(دراسة قياسية)2012-2016م.

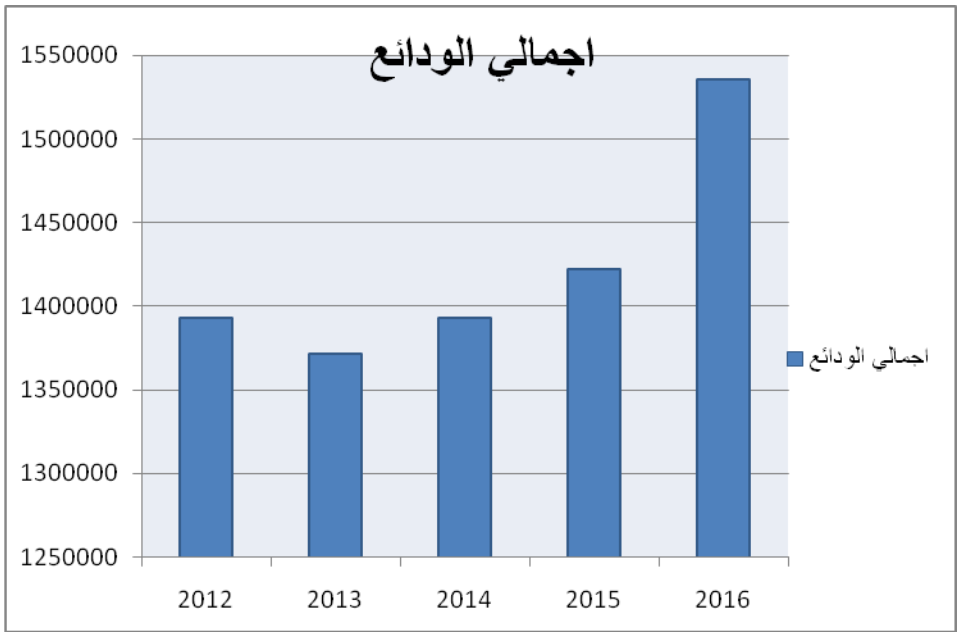
فرع1:إجمالي الودائع بالبنك الخارجي الجزائري :

الجدول رقم (1/3) يمثل تطور الحجم الإجمالي للودائع لدى البنك الخارجي الجزائري (2012-2016م.)

البند	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي الودائع	1392700	1371000	1393000	1421800	1535600
معدل نمو الودائع	5,40	5,31	5,2	4,82	معدل نمو الودائع

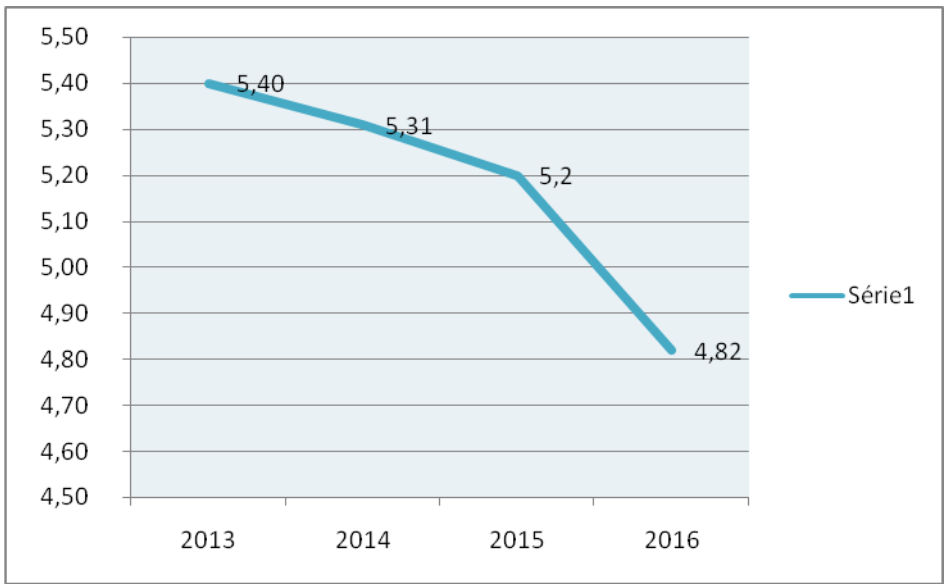
المصدر:من اعتماد الطالبة بالاعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي.

الشكل(3/3): يبين تطور حجم الودائع الإجمالية لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر:من اعتماد الطالبة بالاعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر

الشكل(4/3): يبين نسبة تطور حجم الودائع الإجمالية لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (1/3) أن الإتجاه العام لنسبة نمو إجمالي الودائع تقريبا ثابتة و مستقرة أو متغيرة بتغير بسيط جدا لفترة 5 سنوات (أي فترة الدراسة) كانت نسبة النمو لسنة 2013 و 2014 و 2015 إلى حد ما ثابتة و مستقرة كنسبة 5% أما بالنسبة ل 2016 فانخفضت هذه النسبة إلى 4.82% حيث هذا راجع إلى وجود أزمة مالية في أواخر 2015 أدت إلى وجود هزات في القطاع المصرفي ككل.

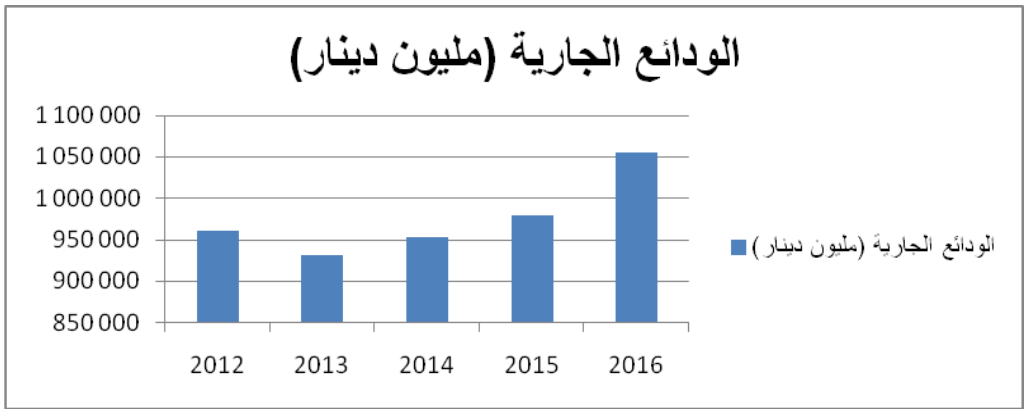
فرع2:تطور الودائع الجارية لبنك الجزائر الخارجي BEAللفترة 2012-2016م.

الجدول رقم (2/3) يمثل حجم الودائع الجارية لدى البنك الجزائر الخارجي 2012-2016م.

البند	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع الجارية	960 347	930 867	952 331	978 664	**1 054 441**
معدل النمو		-3,07%	2,31%	2,77%	**7,74%**

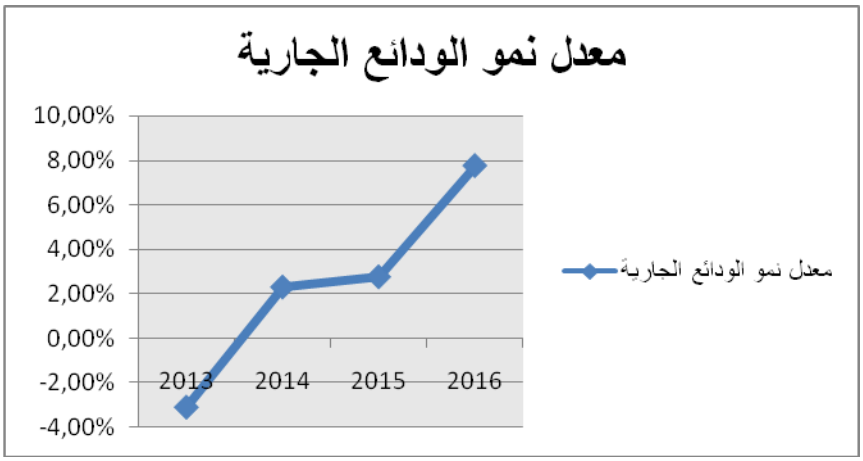
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي.

الشكل (5/3): يبين تطور حجم الودائع الجارية لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

الشكل (6/3): نسبة تطور حجم الودائع الجارية لدى بنك الجزائر الخارجي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (2/3) أن الإتجاه العام لمعدل نمو الودائع الجارية في زيادة متواصلة خلال السنوات الخمس المدروسة و هذا راجع لسنة 2012 بتدخل السلطات في زيادة حجم الدخل للأفراد (الأجور) حيث عدد المودعين لدى البنك تجاوز 5929 شخص و 70% يعتبرون من الموظفين ذات الدخول 30% قطاع خاص و أعمال حرة لسنة 2016.

فرع 3:تطور الودائع الإدخارية لبنك الخارجي الجزائري BEAفي الفترة2012-2016م.

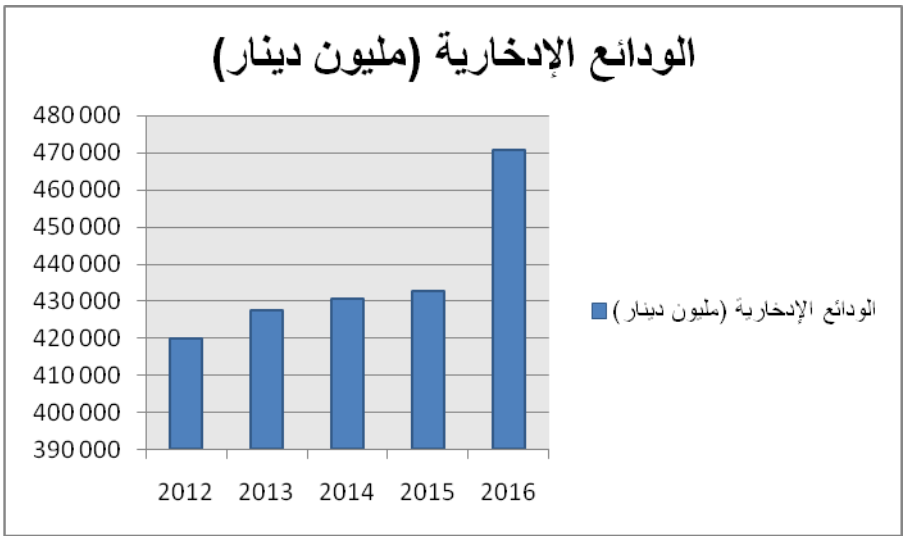
الجدول رقم(3/3):يمثل تطور حجم الودائع الإدخارية لدى البنك الجزائر الخارجي في 2012-2016م.

المبالغ :مليون دينار

البند	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع الإدخارية	419850	427626	430500	432622	470630
معدل النمو		%2	%1	%0	%9

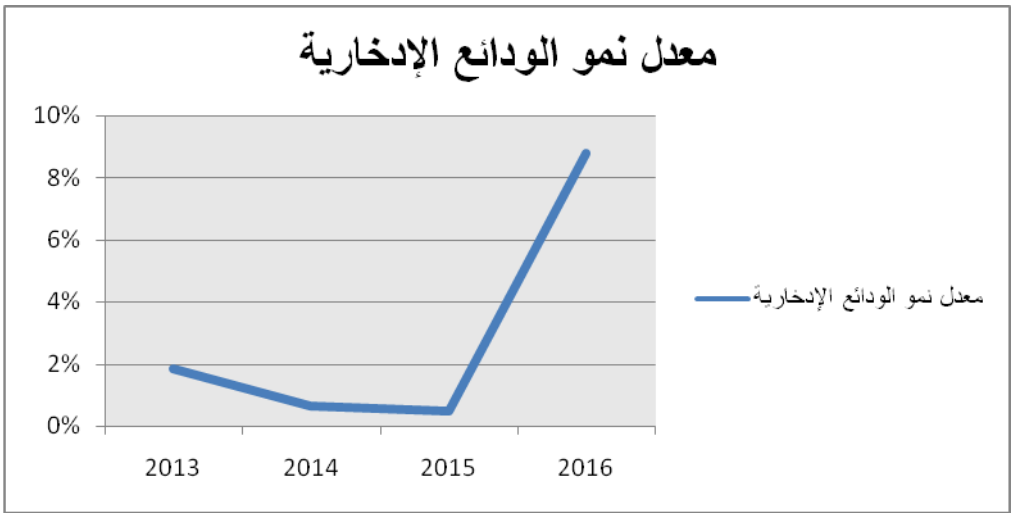
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي.

الشكل(7/3): يبين تطور حجم الودائع الادخارية لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

الشكل(7/3): نسبة تطور حجم الودائع الادخارية لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

التحليل:

يتضح من خلال الجدول(3/3) أن الإتجاه العام للودائع الإدخارية في زيادة و نقصان ، سنة 2013 كانت نسبتها 2% ثم إنخفض هذا المعدل في سنة 2014، 2015 حتى أصبح معدوما وهذا راجع للأزمة المالية التي مرت بها الجزائر و التي أثرت على النظام المصرفي بطريقة مباشرة و ذلك بزيادة معدلات الفائدة على الودائع اثر الأزمة، أما بالنسبة لسنة 2016 فارتفعت نسبة معدل نمو الودائع الإدخارية إلى 9% وذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة الأزمة (البترولية) المالية عن طريق اصلاح المنظومة البنكية من خلال اتباع الأدوات و قواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية، عدد مودعين الودائع الإدخارية لدى البنك الخارجي هو 3300 و التي يتضمن مختلف فئات المجتمع لسنة 2016.

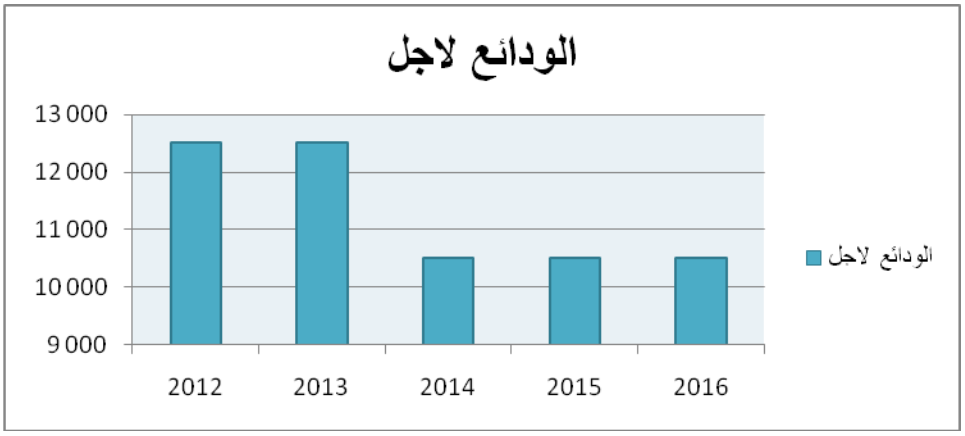
فرع 4:تطور الودائع لأجل البنك الخارجي الجزائري للفترة 2012-2016م

الجدول رقم (4/3): تطور حجم الودائع لأجل لدى البنك الخارجي الجزائري.

البند	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع لاجل	12500	12500	10500	10500	**10500**
معدل النمو		0%	-16%	0%	**0%**

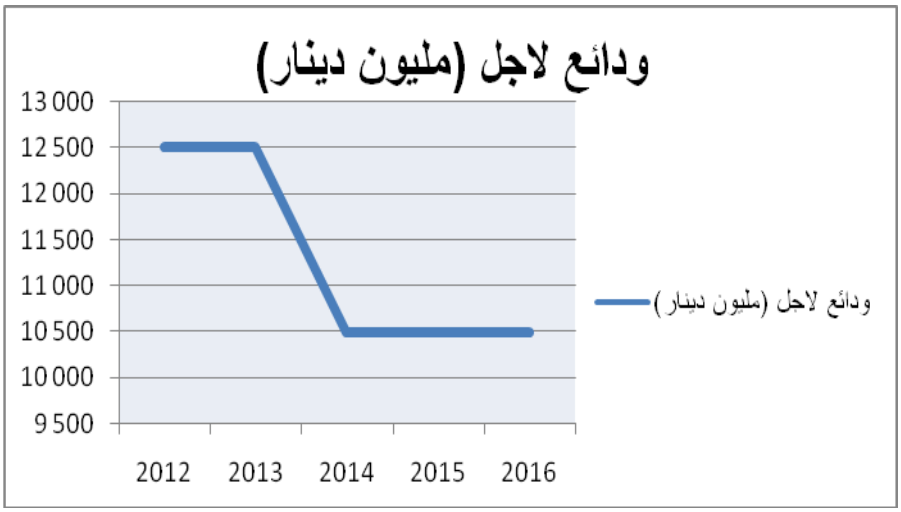
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي.

الشكل(8/3): يبين تطور حجم الودائع لأجل لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

الشكل(9/3): نسبة تطور حجم الودائع لأجل لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

التحليل:

يتضح من خلال الجدول(4/3) أن الإتجاه العام للودائع لأجل معدومة في السنوات المدروسة و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار الفائدة خاصة في هذا النوع من الودائع الذي لا يحبذه المجتمع من خلال معتقداته الدينية، وطول فترة الإيداع. حيث عدد المودعين لا يتعدى 15 شخص طبيعي أو معنوي من مختلف الأعمال الحرة لسنة 2016.

فرع5:نسبة الودائع الجارية بالنسبة للودائع الإجمالية

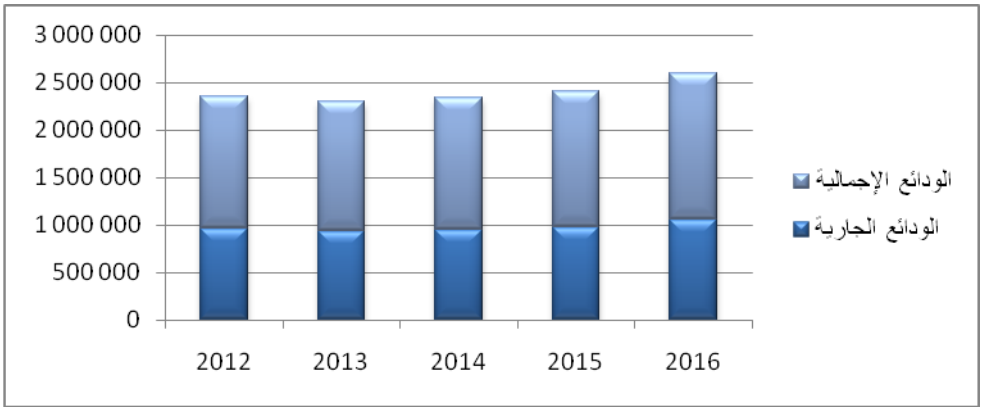
تطور حجم الودائع الجارية بالنسبة للودائع الاجمالية 2012-2016م.

الجدول رقم(5/3):يمثل حجم الودائع الجارية بالنسبة للودائع الاجمالية .

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع الجارية	960 347	930 867	952 331	978 664	1 054 441
الودائع الإجمالية	1 392 700	1 371 000	1 393 000	1 421 800	1 535 600
نسبة الودائع الجارية بالنسة للودائع الإجمالية	68,96%	67,90%	68,37%	68,83%	68,67%

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي.

الشكل(10/3): يبين تطور حجم الودائع الجارية بالنسبة للودائع الإجمالية لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الودائع الجارية تحتل نسبة كبيرة و مرتفعة خلال السنوات المدروسة خاصة بعد قانون زيادة الأجور 2012 بالنسبة لإجمالي الودائع حوالي 68% وهذا راجع إلى زيادة عدد المودعين 5929 لسنة 2016.

1 – نسبة الودائع الادخارية بالنسبة للودائع الاجمالية

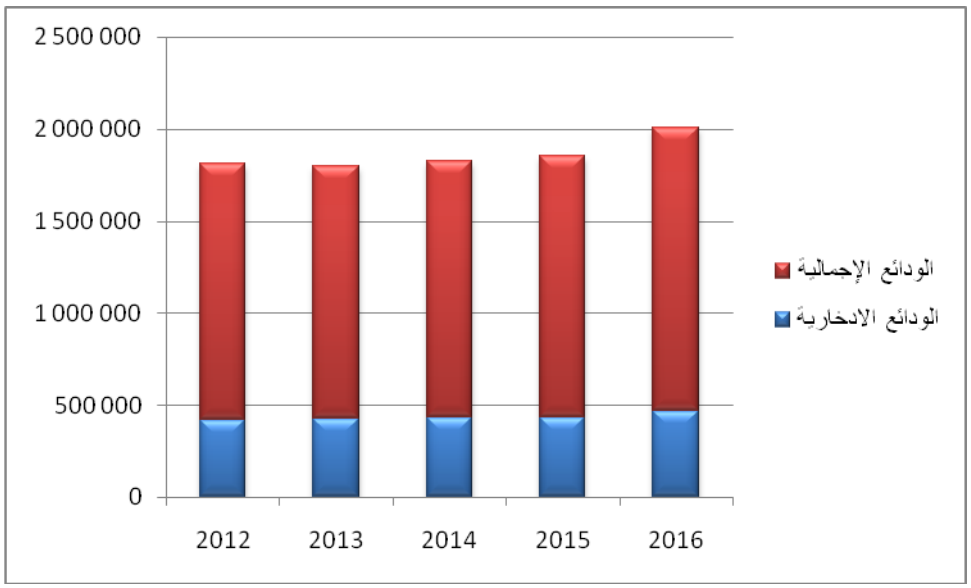
-تطور حجم الودائع الجارية بالنسبة للودائع الاجمالية 2012-2016م.

الجدول رقم(6/3) :يمثل تطور حجم الودائع الادخارية بالنسبة للودائع الاجمالية .

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع الادخارية	419 850	427 626	430 500	432 622	470 630
الودائع الإجمالية	1392700	1371000	1393000	1421800	1535600
نسبة الودائع الإدخارية بالنسة للودائع الإجمالية	%30.15	%31.19	%30.90	%31.19	%30.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي.

الشكل(11/3): يبين تطور حجم الودائع الجارية بالنسبة للودائع الإجمالية لدى بنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الودائع الإدخارية خلال سنوات الدراسة تحتل نسبة 30% من إجمالي الودائع، و هذه النسبة تسعى السلطات إلى زيادتها من خلال جملة من الإصلاحات المصرفية خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2015 إذ يعتبر عدد المودعين للودائع الادخارية حوالي 3300 لسنة 2016.

2 – نسبة الودائع لأجل بالنسبة للودائع الإجمالية:

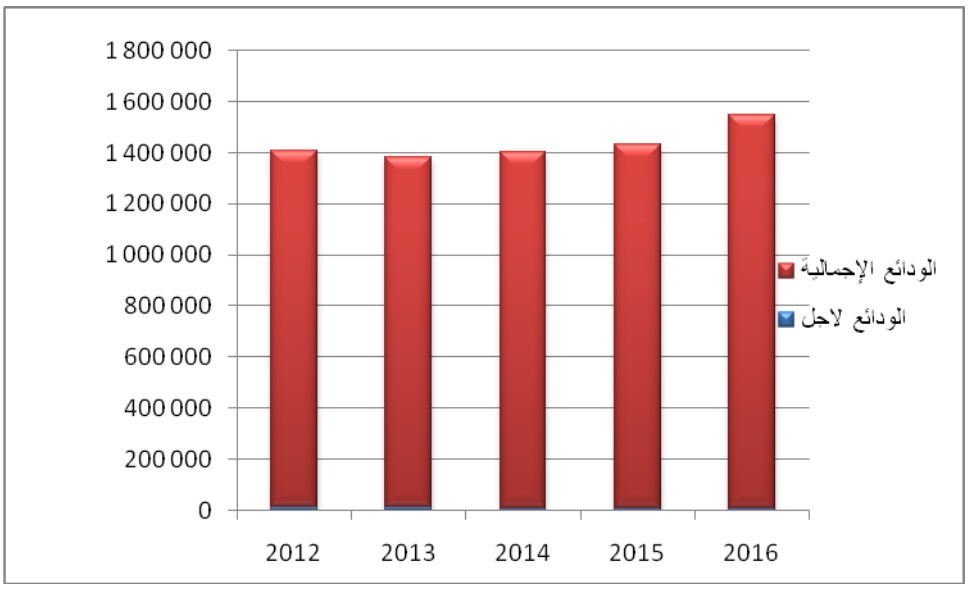
تطور حجم الودائع لأجل بالنسبة للودائع الإجمالية 2016/2012.

الجدول(7/3): تطور حجم الودائع لأجل بالنسبة للودائع الإجمالية.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع لأجل	12500	12500	10500	10500	10500
الودائع الإجمالية	1392700	1371000	1393000	1421800	1535600
نسبة الودائع لأجل بالنسبة للودائع الإجمالية	%0.90	%0.91	%0.75	%0.74	%0.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي.

الشكل(12/3):تطور حجم الودائع لأجل بالنسبة للودائع الإجمالية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مالية و معطيات من بنك الجزائر الخارجي

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الودائع لأجل خلال سنوات الدراسة لا تتعدى نسبتها 1% من إجمالي الودائع، إذ أن عدد المودعين 12 شخص طبيعي و معنوي وهي نسبة ضئيلة جدا نتيجة تعثر المجتمع بالتعامل بنظام الفوائد لمدة طويلة.

نتائج الدراسة

1. القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية من فرد إلى آخر و تتغير حسب الظروف و المعتقدات
2. تعتبر الودائع من أهم مصادر التمثيل للبنوك التجارية لذلك تحرص هذه الأخيرة إلى تنمية الوعي المصرفي و الادخاري من خلال استراتيجيات تتناسب معه
3. يعتبر إنشاء صندوق لضمان الودائع في البنوك من شأنه أن يحسن ظروف تعبئة المدخرات أو دافعا قويا لأصحاب الأموال لإيداع أموالهم لدى البنوك
4. إنخفاض معدل الفائدة يساهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة الزيادة التي يحدثها الانخفاض، إلا أن سلوك أصحاب الدخول لا يتعلق بالارتفاع و الانخفاض و إنما لوجود لضعف الوعي المصرفي
5. فتح آفاق ترضي معتقدات العملاء من أجل تعبئة مدخراتهم وهذا ناتج عن تغير أصحاب المدخرات التعامل بنظام الفوائد
6. الاعتماد على سياسة إدخارية رشيدة تتناسب و مفهوم المودعين أو منح مميزات إدخارية جديدة تجعل من الأوعية المصرفية قادرة على تحفيز جميع الطبقات الاجتماعية من أجل توجيه مدخراتهم داخل العملية المصرفية
7. يعتبر ضعف أداء نشاط تعبئة المدخرات ناتج عن ضعف الوعي المصرفي أو مجموعة من العوامل الذاتية أو الدينية
8. لابد من إعادة تأهيل البنوك و توسيع وظائفها و خدماتها لأنها محدودة على غرار الخدمات الكلاسيكية من أجل تنمية الوعي الادخاري

المبحث الثالث : دراسة واقع العملية الادخارية لدى الفرد الجزائري

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة .و الأفراد مجتمع الدراسة و عينتيها كذالك أداة الدراسة المستخدمة و طرق إعدادها.و صدقها و ثباتها .كما يتضمن و صفا للإجراءات التي تم القيام بها . وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدت في تحليل الدراسة و اختبار الفرضيات.

المطلب الأول : دراسة وصفية لعينة الدراسة

مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون المجتمع الدراسة من مجموعة فئات المجتمع (تاجر _طالب _استاذ _عامل _موظف_بطال)في ولاية المدية

و قد تم توزيع 60استبيانات على الأفراد عينة الدراسة و تم استيراد45منها

أداة الدراســة:

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:(**الملحق رقم 7**)

الأدوات الإحصائية المستخدمة عن طريق برنامج (spss):

- قياس الاتساق الداخلي بالاعتماد على معامل(spearman) .
- التحليل الوصفي للبيانات الشخصية (histogrammes) وهذا عن طريق الوصف بالرسوم البيانية
- التحليل الوصفي للابعاد محور الدراسة و (statistiques descriptives) بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- قيمة الوسط المرجح والأوزان المؤوية ودرجات الموافقة للابعاد الاستبيان، تم تحضيره يدويا ، بناء على درجات سلم ريكرت الخماسي.

الجدول رقم(8/3): الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكارت

التصنيف	أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بدرجة كبيرة جدا	
الدرجة	5	4	3	2	1	جدا

1- البيانات الأولية: تم البحث في الجانب الميداني التطبيقي بتوزيع استبيانات لدراسة بعض المفردات البحث و حصر و تجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث .ومن ثم تفريغها و تحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package fov Social Science)

الإحصائي و استخدام الاختيارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2- البيانات الثانوية : تمت مراجعة الكتب و المذكرات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة و كذالك مراجع أخرى تساهم في إثراء الدراسة بشكل علمي . في بحثنا تم اللجوء الى البيانات الثانوية للتعرف على أسس و طرق علمية سليمة في كتابة الدراسات

3* ثبات وصدق الدراسة

اعتمد الطالب في ثبات وصدق الدراسة على وسيلتين، على وسيلة الثبات وصدق الاتساق الداخلي

أولا: التحكيم

اعتمدت الباحثة في تحكيم الاستبيان على الأستاذة المشرفة التي لها دراية بتفاصيل الموضوع للأخذ بآرائها(**الملحق رقم 07**).

ثانيا: ثبات الاستبيان

جدول رقم(10/3): قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان.

الثبات العام للاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات
محور الادخار المصرفي للأفراد	**14**	**0.908**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تحليل الاستبيان ببرنامج(spss).

يتضح من الجدول رقم (10/3) أن معامل الثبات لعبارات المحاور و الاستبيان ككل جاءت بمقدار اكبر من 0.700 و هذا ما يدل على ثبات أداة الاستبيان و إمكانية استخدامه في الدراسة.

ثالثا: الاتساق الداخلي

الجدول رقم (11/3):الصدق الداخلي للاستبيان.

الرقم	الفقرات	معامل الإرتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد الدافعية للادخار	1	
1	الادخار للمستقبل	0.922	0.000
2	السيارة	0.937	0.000
3	التعليم	0.919	0.000
4	المصروفات الموسمية	0.953	0.000
5	السكن	0.840	0.000
	بعد الحوافز للادخار	1	
6	تحسين نسبة الأرباح	0.982	0.000
7	الحصول على قروض ذات تجهيزات خاصة	0.959	0.000

8	تخفيض الرسوم الجمركية	0.793	0.000
9	خفض معدل الفائدة	0.973	0.000
	بعد عملية اتخاذ القرار في الادخار	1	
10	نسبة العائد	0.967	0.000
11	بنك موثوق	0.976	0.000
12	سهولة الاستخدام و الوصول الى الفروع	0.870	0.000
13	خدمة العملاء وبساطة	0.977	0.000
14	قنوات الخدمة الرقمية	0.944	0.000
	بعد كفاءة النظام المصرفي في تعبئة المدخرات	1	
15	أهمية أن تكون الحلول الادخارية المقترحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	0.937	0.000
16	الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها لها تأثير على وعيك المصرفي	0.953	0.000
17	يعتبر إنشاء صندوق لضمان الودائع في البنوك من نشأته أن يحسن ظروف تعبئة المدخرات	0.856	0.000
18	يعتبر انخفاض معدل الفائدة يساهم في ارتفاع حجم الادخار	0.898	0.000
19	القدرة الادخارية لديك متوقفة عن حجم الدخل المطلق	0.951	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين جميع العبارات وابعادها دالة عند مستوى دلالة احتمالية اقل من 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية للأغلب العبارات اقل من 0.05 وهي دلالة إحصائية تدل على ارتباط العبارات التي تضمنها كل بعد.

رابعا: الصدق البنائي

للتحقق من الصدق البنائي للاستبيان قام الطالب بحساب معاملات الارتباط بين الأبعاد مع بعضها البعض والدرجة الكلية للمقياس، كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم (12/3): مصفوفة معاملا ت الارتباط البينية بين درجات الأبعاد و الدرجة الكلية للمقياس.

رقم البعد	الأبعاد		بعد الدافعية للادخار	بعد الحوافز للادخار	بعد عملية اتخاذ القرار في الادخار	بعد كفاءة النظام المصرفي في تعبئة المدخرات	الدرجة الكلية للمقياس
1	بعد الدافعية للادخار	معامل الارتباط	1	0,975**	0,992**	0,991**	0,996**
		القيمة الاحتمالية	-	0,000	0,000	0,000	0,000
2	بعد الحوافز للادخار	معامل الارتباط	0,975**	1	0,979**	0,972**	0,980**
		القيمة الاحتمالية	0,000	-	0,000	0,000	0,000
3	بعد عملية اتخاذ القرار في الادخار	معامل الارتباط	0,992**	0,979**	1	0,990**	0,997**
		القيمة الاحتمالية	0,000	0,000	-	0,000	0,000
4	بعد كفاءة النظام المصرفي في تعبئة المدخرات	معامل الارتباط	0,991**	0,972**	0,990**	1	0,996**
		القيمة الاحتمالية	0,000	0,000	0,000	-	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss.

من خلال الجدول رقم (12/3) يتضح أن معامل الارتباط بين الأبعاد مع بعضها البعض و درجة الكلية للمقياس دالة عند مستوى المعنوية 0.05، وهدا ما يثبت الصدق البنائي لأداة الدراسة (الاستبيان).

جدول رقم(13/3):قيمة الوسط المرجح والأوزان المؤوية ودرجات موافقة عينة الدراسة.

الوسط المرجح	الأوزان المؤوية	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.8	0.2 إلى 0.36	ضعيفة جدا
من 1.8 إلى 2.6	0.36 إلى 0.52	ضعيفة
من 2.6 إلى 3.4	0.25 إلى 0.68	متوسطة
من 3.4 إلى 4.2	0.68 إلى 0.84	عالية
من 4.2 إلى 5	0.84 إلى 100	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الشخصية

وصف محور البيانات الشخصية

نتائج الدراسة:

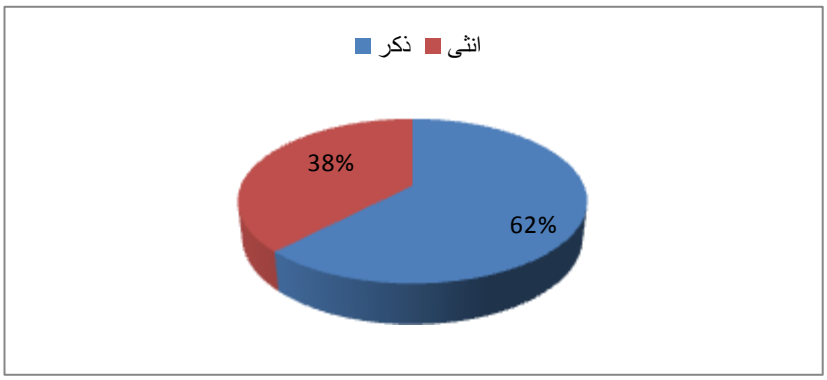
1-الجنس:

الجدول رقم(14/3): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	28	%62,2
أنثى	17	%37,8
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (spss).

الشكل رقم (13/3): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (spss).

التحليل

يبين الجدول رقم (14/3) أن 62,2% من عينة الدراسة ذكور ، و 37,77 من عينة الدراسة إناث وهذا يعود إلى وجود مجتمع ذكوري.

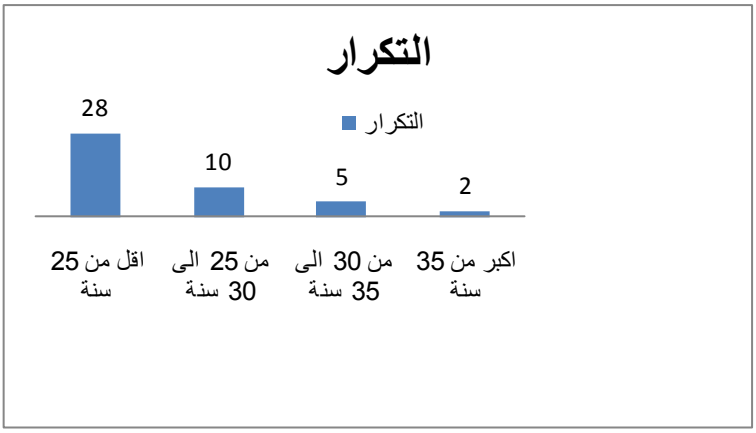
2- الفئات العمرية:

الجدول رقم(15/3): توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية

العمر	التكرار	النسبة
اقل من **25** سنة	28	%62,2
من **25** الى **30** سنة	10	%22,2
من **30** الى **35** سنة	5	%11,1
اكبر من **35** سنة	2	%4,4
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد ا الطالبة بناءا على نتائج (spss).

الشكل رقم(14/3): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج(spss).

التحليل

نرى من خلال الجدول رقم (15/3) أن 62,2% من عينة الدراسة يبلغ أعمارهم أقل من 25 سنة و 22,2% من العينة يبلغ أعمارهم ما بين 25 و 30 سنة / أما نسبة 11,1% من العينة يبلغ أعمارهم من 30 إلى 35 سنة وأكبر من 35 سنة كانت بنسبة 4,4% وهذا راجع إلى وجود ثقافة مصرفية لدى الجيل الجديد.

3_المؤهل:

الجدول رقم(16/3): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل.

المؤهل	التكرار	النسبة
جامعي	33	**%73,3**
ليس له مؤهل	10	**%22,2**
دراسات أخرى	2	**%4,4**
المجموع	45	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (spss).

الشكل رقم (15/3): تمثيل أفراد العينة حسب متغير المؤهل.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (spss).

التحليل

نرى من خلال الجدول رقم (16/3) أن نسبة 73,3% مستواهم العلمي الجامعي أما نسبة 22,2% ليس لهم مؤهل و 4,4% من عينة الدراسة لهم دراسات أخرى، و عليه هذا راجع لنسبة الوعي المصرفي، و عليه فإن المستوى التعليمي يؤثر إيجابا الوعي الادخاري و المصرفي.

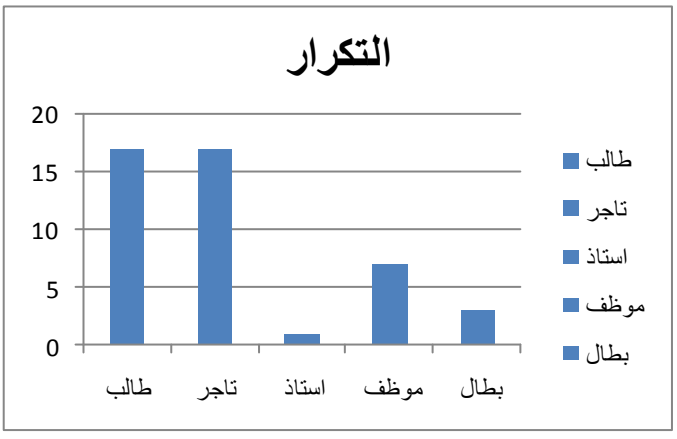
4-النوع:

الجدول رقم(17/3): توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
طالب	17	%37,8
تاجر	17	%37,8
أستاذ	1	%2,2
موظف	7	%15,6
بطال	3	%6,7
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (spss)

الشكل رقم(16/3): تمثيل أفراد العينة حسب متغير النوع.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (spss).

التحليل

من خلال الجدول رقم (17/3)نرى أن نسبة 37,8% كانت لتاجر و الطالب أما 15,6% فكانت للموظف أما 6,7% من عينة الدراسة فكانت للبطال، و كانت نسبة 2,2% للأساتذة ، وعليه يمكن القول أن الطبقة الاجتماعية للفرد تأثر على الوعي و الحجم الادخاري لديه.

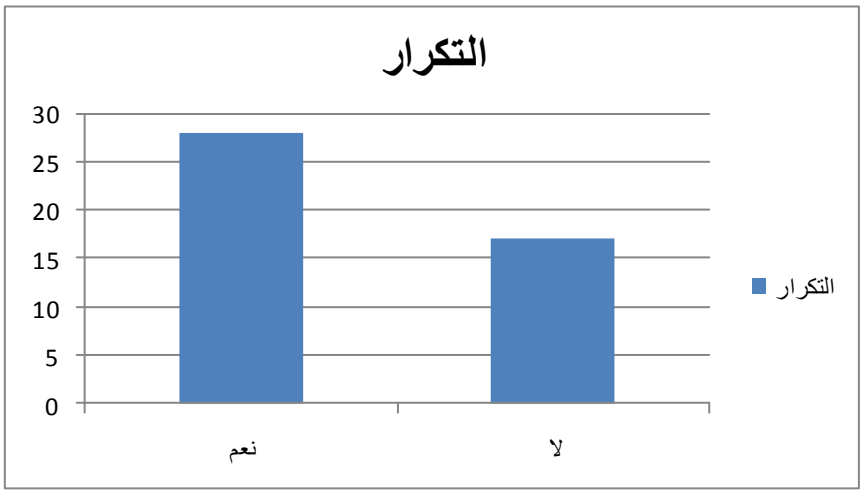
1- هل لديك حساب مصرفي خاص بك؟

الجدول رقم(18/3): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

	التكرار	النسبة
نعم	28	**62,2**
لا	17	**37,8**
المجموع	45	**100,0**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (spss).

الشكل رقم (17/3): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج (spss).

التحليل:

من الجدول رقم (18/3) أن 62,2% من عينة الدراسة لديهم حساب مصرفي خاص بهم و 37,8% ليس لهم حساب مصرفي وهذا يعود إلى وعي الأفراد على العمل المصرفي.

2- هل تقوم بالادخار المالي حاليا؟

الجدول رقم(19/3): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
لفترة قصيرة	13	%28,9
لتلبية احتياجات على المدى الطويل	27	%60,0
لا	5	%11,1
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج (spss).

الشكل رقم (18/3): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الجنس.



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج spss).

التحليل

من الجدول رقم (19/3) نرى أن 28,9% يقومون بالادخار المالي لفترة قصيرة جدا و هذا يعتبر الودائع الجارية و هي الشكل المقبول لدى الأفراد للعمل المصرفي، أما 60%فكانت لتلبية الاحتياجات على المدى الطويل إلا أنها لا تعبر عن المعنى الحقيقي للودائع داخل القطاع المصرفي، أما نسبة 11,1% فلا يقومون بعملية الادخار المالي حاليا وهذا راجع لنقص الخدمات المصرفية و عدم وجود سياسة إدخارية واضحة و رشيدة و ملائمة لمعتقداتهم.

التحليل الوصفي للأبعاد محور الادخار المصرفي للأفراد.

جدول رقم(20/3): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات بعد الدافعية للادخار.

رقم العبارات	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		5	4	3	2	1				
1	الادخار للمستقبل	7	24	4	5	5	3,51	1,218	3	عالية
2	السيارة	19	17	5	4	-	4,13	,9440	2	عالية
3	التعليم	2	3	19	20	1	2,67	,8260	4	متوسطة
4	المصروفات الموسمية	1	5	8	19	12	2,20	1,036	5	ضعيفة
5	السكن	30	5	1	7	2	4,20	1,307	1	عالية
بعد الدافعية للادخار							3,34	,9720	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج(spss)

التحليل:

يتضح من الجدول رقم (20/3) أن المتوسط الحسابي للبعد الأول أي للسؤال الأول جاء بـــ 3,34 يعني درجة موافقة عالية ومنه فإن هناك أسباب تدفع بالفرد للادخار و هذا ما يثبت صحة العبارات 2 و 2 و 5 و التي جاءت بدرجة موافقة عالية:

1. الادخار للمستقبل
2. السيارة
3. السكن

وهذه العبارات تعتبر من أهم الأسباب الادخار المقبول لدى المجتمع الجزائري.

كما جاء الانحراف المعياري بـــ 0,972 وهذا دليل على تقارب أراء الأفراد في الأسباب الادخار و عدم تمثيلها.

جدول رقم(21/3): المؤشرات الإحصائية لوصف لعبارات بعد الحوافز للادخار.

رقم العبارات	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		5	4	3	2	1				
6	تحسين نسبة الأرباح	14	11	8	8	4	3,51	1,342	2	عالية
7	الحصول على قروض ذات تجهيزات خاصة		14	17	14		3,00	,7980	3	متوسطة
8	تخفيض الرسوم الجمركية		2	27	10	6	2,56	,7850	4	ضعيفة
9	خفض معدل الفائدة	11	17	6	11		3,62	1,114	1	عالية
بعد الحوافز للادخار							3,17	,9570	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج(spss)

التحليل

التحليل : يتضح من الجدول رقم (21/3) أن المتوسط الحسابي للبعد الثاني أي للسؤال الثاني جاء بـــ 3,17 يعني درجة موافقة ومنه فإن هناك حوافز تساعد الأفراد على رفع نسبة إدخارهم وهذا ما يثبت صحة العبارات 6 و 7 و 9 و التي جاءت بدرجة موافقة.

6تحسين نسبة العائد (الأرباح)

9 خفض معدل الفائدة

وهذه العبارات تعتبر من الحوافز التي تساعد الفرد الجزائري من رفع نسبة إدخاره، والتي تبطل فرضية حساسية التعامل بنظام الفوائد لدى المجتمع الجزائري.

كما جاء الانحراف المعياري بـــ 0,957 وهذا دليل على تقارب آراء الأفراد في رفع نسبة الادخار وعدم تشتتها.

جدول رقم(22/3): المؤشرات الإحصائية لوصف لعبارات بعد عملية اتخاذ القرار في الادخار.

رقم العبارات	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		5	4	3	2	1				
10	نسبة العائد	12	15	2	11	5	3,40	1,405	1	عالية
11	بنك موثوق	11	13	3	8	10	3,16	1,537	2	متوسطة
12	سهولة الاستخدام و الوصول إلى الفروع	6	1	2	8	28	1,87	1,408	5	ضعيفة
13	خدمة العملاء وبساطة الخدماتس	3	10	12	11	9	2,71	1,218	4	متوسطة

14	قنوات الخدمة الرقمية	6	4	20	4	11	2,78	1,295	3	متوسطة
بعد عملية اتخاذ القرار في الادخار							2,78	1,284	–	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج(spss)

التحليل: يتضح من الجدول رقم (22/3) أن المتوسط الحسابي للبعد الثالث أي السؤال الثالث جاء بـــ 2,78 يعني أقل من المتوسط الحسابي للمقياس و هذا راجع إلى نقص الخدمات المصرفية و عدم وجود سياسة إدخارية رشيدة أي لا يوجد تغير في شكل الأوعية الادخارية المطروحة وهذا ما يؤكد محدودية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات.

كما جاء الانحراف المعياري بـــ 1.284 وهذا دليل على تشتت في آراء الأفراد حول عملية إتخاذ القرار.

جدول رقم(23/3): المؤشرات الإحصائية لوصف لعبارات بعد كفاءة النظام المصرفي في تعبئة المدخرات.

رقم العبارات	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		5	4	3	2	1				
15	أهمية أن تكون الحلول الادخارية المقترحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	22	10	5	6	2	3,98	1,252	1	عالية
16	الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها لها تأثير على وعيك المصرفي	19	5	1	12	8	3,33	1,651	3	متوسطة
17	يعتبر إنشاء صندوق لضمان الودائع في البنوك من نشأته أن يحسن ظروف تعبئة المدخرات	7	29	2	7		3,80	,8940	2	عالية

18	يعتبر انخفاض معدل الفائدة يساهم في ارتفاع حجم الادخار	7	7	5	26	7	2,27	,9150	5	ضعيفة
19	القدرة الادخارية لديك متوقفة عن حجم الدخل المطلق	2	16	8	17	2	2,98	1,055	4	متوسطة
بعد كفاءة النظام المصرفي في تعبئة المدخرات							3,27	1,063		متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج(spss)

التحليل

الجدول رقم(23/3) يتضح أن المتوسط الحسابي للبعد الرابع جاء بـــ 3,27% يعني درجة موافقة متوسطة ومنه يثبت صحة العبارات 15 و 17 التي جاءت بموافقة عالية.

15- أهمية أن تكون الحلول الادخارية المقترحة متوافقة مع الشريعة الاسلامية

17- يعتبر إنشاء صندوق لضمان الودائع في البنوك من شأنه أن يحسن ظروف تعبئة المدخرات.

وهذه العبارات التي تبرز رغبة الفرد الجزائري في خلق و تطوير الصناعة المصرفية و فتح آفاق جديدة كالبنوك الإسلامية من أجل توجيه و تعبئة المدخرات وزرع الثقافة المصرفية من أجل النهوض من الأزمة المالية.

ولقد جاء الانحراف المعياري بـــ 1,063 وهذا دليل على التشتت الآراء حول كفاءة النظام المصرفي في تعبئة المدخرات.

استنتاجات الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة في اعتقاد الباحثة إحدى الدراسات التحليلية التي عالجة هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري، و تعتبر بمثابة تقييم مهم للنظام المصرفي الجزائري و خصوصا في شكل المشكلة المطروحة و في نوع المعايير التحليلية التي اعتمدتها الدراسة و شملها التحليل ، حيث حكم إطار الدراسة باعتبار كون النظام المصرفي مر بمتغيرات مالية كالأزمة المالية 2015 وأثرها الواضح في العملية الادخارية.

قد ظهر من خلال الدراسة أن هناك بعض الجوانب الادخارية للنظام المصرفي لازمت تطوره و نموه ضمن مسيرته الإصلاحية .

إلا أن ذلك لم يحول دون إبداء عدد من الملاحضات المنهجية و العلمية و التي اعتبرت بمثابة محددات سلبية أحاطت الدور الذي لعبه في تعبئة المدخرات.

بل تلك المحددات و التي توصلت إليها من خلال التحليل أجازت للباحثة التأكيد حول محدودية النظام المصرفي (سواء سياسته أو الأدوات التي استعملها) في تعبئة المدخرات.

فمن ناحية دوره في تعبئة المدخرات جاءت الملاحظات انطلاقا من اتساع النشاط الاقتصادي اتساعا ملحوظا ومن أن الدولة خلال هذه الفترة (أي فترة الدراسة) لم تتدخل سلبا في سياسة الادخار المصرفي بل بالعكس ضمنت للنظام المصرفي العمل بكل طاقة لجذب المزيد من المدخرات، خصوصا مدخرات القطاع العائلي و التي تشير إلى أن هذا القطاع يحتفظ بقوة شرائية و له القدرة على توليد مدخرات كبيرة فيما لو تحرك النظام المصرفي في ذلك بشكل فعال.

وعليه فإن أسباب الضعف ترجع عموما إلى نقص الخدمات المصرفية و عدم وجود سياسة إدخارية واضحة و رشيدة وعدم إحداث أي تغيرات في أشكال الأوعية الادخارية المطروحة من قبله بما يتفق وشكل التطور في الاقتصاد، حيث أظهرت الدراسة محدودية تطور درجة الوعي المصرفي وهذا حقيقة مرده إلى نقص الحس الاقتصادي ، وغياب الثقافة البنكية في المجتمع ، وهو من عواقبه إستحالة المواطنين لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعني بهذا الميدان ساهمت بقسط كبير في الجهل ، ونقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي و فلسفة سيره، ومن خلال دراستنا فإن الوازع الديني ليس من شأنه التأثير على سلوك الفرد الادخاري، وأصبحت شكلا مقبولا لدى المجتمع.

خـــاتمة

إن طريق الإصلاحات التي تخوضه الجزائر لاسيما على مستوى إصلاح النظام المصرفي قد قطع أشواطا معتبرة من خلال الأخذ بمقوماته و الانسجام مع توجهاته لكن بالمقابل يواجه القطاع المصرفي صعوبات تجعل منه يفتقد المهنة و الفعالية و التجارية و غياب المنافسة ، خاصة بتوجه السياسة المصرفية باعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة ادخارية.

حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على المورد الواحد و هو قطاع المحروقات و هو المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن مشكلة انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة أدى إلى وجود الأزمة المالية وعليه التجأت الجزائر إلى الاستدانة الخارجية بدلا من الاستنجاد بالمدخرات القائمة لدى الأفراد و المؤسسات غير الموظفة و المقدرة حوالي 40%.

من خلال معايير التقييم السابقة يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائر يتميز بدور محدود إن لم يكن ضعيفا في تعبئة المدخرات خاصة بالنسبة لمدخرات الخواص ، إلا أن أسباب الضعف ترجع عموما لنقص الخدمات المصرفية، وعدم القدرة على استيعاب المتغيرات البيئية و الاقتصادية المؤثرة في حركة الإيداع الادخاري، وعدم وجود سياسة ادخارية واضحة و رشيدة يعمل بموجبها و عدم استجابته لأحداث تغير في شكل الأوعية الادخارية المطروحة من قبله بما يتناسب و معتقدات و ثقافة المجتمع.

حيث أن القدرة في جذب المزيد من الودائع و بالذات الودائع الادخارية رغم ارتباطه أساسا ببعض الجوانب التي تبرز كفاءة النظام المصرفي إلا أن في عمومها تخضع للتطور و الارتباط بعوامل أخرى خارجة عنه موضوعية و ذاتية.

1. اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 -الفرضية الأولى: يعمل النظام المصرفي في ظل قوانين وأنظمة تسيرها السلطات (هذا ما يثبت الفرضية الأولى)

2 -الفرضية الثانية: يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة فهو ميزان التقدم الاقتصادي والمالي، وهذا ما دفع السلطان بالتفكير في إدخال إصلاحات عميقة، وكان لصدور قانون 90-10 المتعلق

بالنقد والقرض يعتبر تشريعا يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي (هذا ما يثبت الفرضية الثانية)

3 -الفرضية الثالثة: في ظل الإصلاحات التي قامت بها السلطات فإنها تحتاج إلى نظام مصرفي يتجاوز حدود وظائفه التقليدية سواء على صعيد التنظيم المؤسسي أو شكل الأدوات والسياسات المنظمة لنشاطه وهذا ما يؤكد ضعفه في عملية استقطاب المدخرات أو الودائع (هذا ما يثبت الفرضية الثالثة)

4 -الفرضية الرابعة: تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل في BEA لذلك تحرص هذه الأخيرة على تبسيط إجراءات التعامل بها من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية لها، فقسمت إلى ودائع جارية التي كان عددها في 2016 حوالي 5929 شخص، والودائع الادخارية التي كان عددها 3300 شخص لنفس السنة، والودائع لأجل كان عددها 12 شخص (هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة)

5 -الفرضية الخامسة: حسب الدراسة التي قامت بها الطالبة فان الادخار للمستقبل والسيارة والسكن من أهم أسباب الادخار للمستقبل والسيارة والسكن من أهم أسباب الادخار المقبول لدى المجتمع الجزائري (هذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة)

6 -الفرضية السادسة: حسب الدراسة التي قامت بها الطالبة فان تحسين نسبة العائد وخفض معدل الفائدة تعتبر من الحوافز الأساسية للفرد من رفع نسبة ادخاره والتي تبطل فرضية حساسية التعامل بنظام الفوائد لدى المجتمع (تبطل فرضية المجتمع)

7 -الفرضية السابعة: حسب الدراسة التي قامت بها الطالبة فان اتخاذ قرار الادخار لدى الفرد راجع لضعف وعيه المصرفي الناتج عن افتقاد سياسة إعلامية وتعليمية تعنى بالعمل المصرفي وكذا نقص الخدمات المصرفية وعدم وجود سياسة ادخارية واضحة (هذا ما يثبت صحة الفرضية السابعة)

8 -الفرضية الثامنة: تعتبر أسباب ضعف تعبئة المدخرات ترجع عموما إلى نقص الخدمات المصرفية و عدم إحداث تغيرات في شكل الأوعية الادخارية، وكذا افتقاد إلى سياسة إعلامية توعوية ادخارية ساهمت هذه الأسباب في الجهل ونقص الوعي بآليات العمل المصرفي وعليه عدم تحقق النتائج المرجوة منه (هذا ما يثبت صحة الفرضية الثامنة)

2. نتائج الدراسة:

توصلت من خلال دراستي إلى عدد من النتائج في غاية الأهمية أهمها:

1 -الإصلاح المالي خطوة رئيسية للنظام المصرفي، حيث أن إجراء الإصلاح المالي، من شأنه أن يؤدي لاستمرار تخصيص الموارد المالية للبنوك بطريقة بعيدة عن معيار الجدارة الائتمانية و استمرار تخصيص الموارد المالية للبنوك بناءا على معايير تفضيلية سواء في أسعار الفائدة أو في توجيه الائتمان المصرفي لمشروعات غير منتجة.

2 -استمرار محدودية النظام المصرفي في أداء وظيفته الأساسية كوسيط مالي.

إن البنك تاجر بأموال الغير و لذلك هو مجبر على استرجاع هذه الأموال لكي يعيدها لأصحابها، و في حالة الجزائر و رغم المراحل المختلفة التي مر بها تطور النظام المصرفي إلى غاية إصدار قانون النقد و القرض، مازالت البنوك تعاني من محدودية دورها كوسيط بين المدخرين و المستثمرين، و ما يؤكد ذلك قيام الخزينة بعمليات لتظهير محفظة البنوك العمومية:

-سواء بمنحها سيولة نقدية مباشرة

-أو بالاتفاق على شراء مستخلصات البنوك على المؤسسات العمومية

وتصبح هي الطرف المدين تجاهها بديون يجب تسديدها في أجل الطويل ، ويلاحظ أن في نهاية 2001 بلغت عمليات التطهير كمحفظة البنوك العمومية 2000 مليار دينار، ورغم ذلك فإن هذه الأموال لم تعمل على تحسين الوضع المالي للمؤسسات العمومية، و لعبت هذه التدابير التي قامت بها الخزينة في ارتفاع كبير في موارد البنوك، حيث بلغت إيداعات الخزينة في السنوات الأخيرة في فترة التحليل ما يقارب نصف إجمالي الودائع التي تم تعبئتها من قبل النظام المصرفي.

وفي ظل هذا الفائض من السيولة البنكية الناتج عن السياسة المتبعة من طرف الخزينة ، فإن البنوك العمومية لا ترى ضرورة لبذل جهد كبير من أجل تعبئة المدخرات المتوفرة في السوق.

لقد كان الاستنتاج العام أن ما يحدث من تطور و نمو في الودائع المصرفية إنما هو و ليد التطورات في ودائع القطاع العام، و إذا ما عرفنا أن هذا التزايد في ودائع القطاع العام الجارية و الادخارية، لا يحكمه أي سياسة ادخارية،أي يمكن القول أن تطور الودائع قد أدى دورا محدودا إن لم يكن ضعيف في تعبئة المدخرات،، وخاصة ما يعود منها للأفراد بشكل أساسي.

أهمية البحث في العوامل المؤثرة في حركة الإيداع المصرفي: أثبتت التحاليل عدم وجود استجابة منتظمة و مباشرة للودائع المصرفية مع تغيرات الدخل خلال أغلب سنوات التحليل 2012-2016 ، مما ساعد الباحثة في تأكيد محدودية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات (الودائع الادخارية) . لأن المنطق يقتضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك ما عدا الودائع الجارية، الأمر الذي يعطي الاستدلال من أن زيادة الودائع الادخارية قد خرجت عن تأثيرات الدخل و نموه لتعطي العوامل غير الدخلية الأساس في ذلك.

ضعف الوعي المصرفي و ثقافة التعامل بالأوعية الادخارية: تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية، لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي و الادخاري الذي لا زال عامل أساسي لدى الفرد في اتخاذ قرار الادخار.

حساسية المجتمع بالتعامل بنظام الفوائد (أسعار الفائدة):

بعد جملة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في النظام المصرفي، فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في حجم الادخار إلا أن المجتمع لا يتأثر بانخفاض أو ارتفاع سعر الفائدة و إنما في نظام الفوائد من الأساس.

3. توصيات البحث:

إن الإطار الذي عرضته نتائج الدراسة تشير إلى أنه من الممكن تطويرها و معالجة الخلل فيها ومن خلال عدة اتجاهات .

في ظل الإصلاحات التي قامت بها الدولة ، فإنها تحتاج إلى نظام مصرفي يتجاوز حدود وظائفه التقليدية سواء على الصعيد التنظيم المؤسسي أو شكل الأدوات و السياسات المنظمة لنشاطه و التي من خلالها سوف تزداد فاعلية في تعبئة المدخرات.

1 -تفعيل نظام للتأمين على الودائع: إنشاء نظام للتأمين على الودائع تشترك فيه جميع البنوك العاملة في الجزائر، حيث يؤمن نظام التأمين على الودائع نجاح الإصلاح المالي و يدعم الثقة في الجهاز المصرفي، و عدم

تعرض النظام المالي لخلل كبير حين خسارة أحد البنوك و خروجه من النظام المالي بفعل المنافسة الكبيرة خاصة بعد تحرير التجارة العالمية في الخدمات المالية و تطور الأعمال المصرفية بصورة كبيرة.

2 -التحرك نحو اعتماد سياسة ادخارية ملائمة و ابتكار أوعية ادخارية جديدة من النظام المصرفي الجزائري.

تقتضي الضرورة قيام النظام المصرفي باعتماد سياسة ادخارية رشيدة و ابتكار أوعية ادخارية جديدة و غير تقليدية تتلاءم و مختلف رغبات المدخرين و بالذات أصحاب الدخول الصغير، بحيث يمكن من خلال هذه السياسة وهذه الأدوات ضمان القدرة في التأثير على ذات العوامل التي كانت سببا في محدوديته في تعبئة المدخرات.

كما يمكن من خلال هذه السياسة و هذه الأوعية تغيير التركيب الهيكلي للودائع المصرفية لصالح الودائع لأجل، الادخارية، وإذا ما تحقق ذلك سوف يكون له انعكاسات مالية بالغة الأهمية للاقتصاد من أجل النهوض من الأزمة المالية الحالية.

ومن الممكن أن تأخذ الأوعية الادخارية شكل شهادات على أسعار الفائدة المحددة نظرا لتخرج أصحاب الأموال من التعامل بنظام الفوائد و لكن بإتاحة الفرصة وفق نظام المشاركة في الأرباح و الخسائر من أجل الاستنجاد بالمدخرات النائمة لدى الأفراد و المؤسسات غير الموظفة و المقدرة بـــ40%

3 -طرح سندات ادخارية للسوق الدولية:

نظرا للمركز المالي الذي أصبح يتمتع به النظام المصرفي في المجتمع الدولي فإن ذلك يعزز قدرته من طرح سندات ادخارية مختلفة للسوق الدولية بأسعار فائدة عالية، و تعتقد الباحثة أن ذلك سوق يحرك جزءا من المدخرات العربية و الأجنبية نحو الاستثمار في مدخرات الجزائريين في المهجر، و الواقع أن هذه المدخرات يمكن فيما لو أحسن اجتذابها و تعبئتها و استثمارها و إدخالها ضمن دائرة النشاط الاقتصادي.

الاستنجاد بالمدخرات النائمة لدى الأفراد عن طريق فتح آفاق تتناسب و معتقداتهم:

وذلك بإتاحة الفرصة للبنوك الإسلامية من أجل استقطاب و تعبئة المدخرات وهي تعتبر من الأساليب البديلة من أجل الحصول على موارد مالية جديدة، في ظل تحرج أصحاب الأموال بالتعامل بنظام الفوائد.

التحديات التي يواجهها النظام المصرفي تلزم السلطات وضع إستراتيجية محكمة وفق جملة من الإصلاحات من أجل مواكبة و مسايرة متطلبات الأزمة المالية الحالية و يتجلى هذا بوضوح من خلال

وضع حلول مستقبلية على المدى البعيد في مقدمتها الاندماج المصرفي و الخوصصة و التوجه نحو البنوك الشاملة وصولا إلى إستراتيجية إدارة البنوك الجزائرية من خلال إدارة المخاطر إضافة إلى ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي وكذا الاستنجاد بالبنوك الإسلامية.

4. آفاق البحث:

من خلال دراستنا إصلاحات النظام المصرفي الجزائري دوره في تعبئة المدخرات، و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة ترى الباحثة أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها وتكون أساسا للبحوث اللاحقة وهذا لانطباق بحثنا على الواقع من أجل النهوض من الأزمة و الاستنجاد بالمدخرات النائمة لدى الأفراد التي تعتبر من الأساليب البديلة من أجل الحصول على موارد مالية جديدة، ولهذا فإنني أقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1) أنطوان الناشف، خليل الهندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية** ، الجزء1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 1998.

2) تمجدين نور الدين، عرابة الحاج، **تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، الإستراتيجية و السياسة المصرفية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3) خالد ابراهيم التلاحمة ، **التشريعات المالية والمصرفية من وجهتين النظرية والعلمية** ، طبعة أولى، دار اسراء للنشر، 1998.

4) زياد سليم، محفوظ أحمد جودة،**إدارة البنوك**، دار الصفراء للنشر،1996

5) سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، جامعة الاسكندرية 1990.

6) شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2008.

7) شاكر قزيوني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

8) شاكر قزيوني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1962.

9) شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976).

10) عبد الحميد الشواربي، **عميات البنوك**، منشأة المعارف، مصر، بدون سنة نشر.

11) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، 1991.

12) عبد القادر بلطاس، **الاقتصاد المالي و المصرفي السياسات و التقنيات الحديثة في تمويل السكن** ،-الجزائر- 2001.

13) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأساسيات و المتحدثات**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة،2007.

14) عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، جامعة الموصل 1994، الجزء الأول، ص111-113.

15) عبد المنعم محمد الطيب، **تعبئة المدخرات،مذكرة عن خدمات الادخار التطوعي**، 2001.

16) عزيز العكيلي، **شرح قانون تجاري، عمليات البنوك**، الجزء 2، الطبعة 1، عمان 2007.

17) عقيل جاسم عبد الله ، **النقود و المصارف**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، الأردن.

18) علي جمال الدين عوض، **عمليات البنوك من الوجهة القانوني** ة، طبعة مكبرة، مكتبة قانونية، بدون بلد النشر 1994.

19) علي لطفي، ايهاب ندم، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين الشمس، 1996، القاهرة.

20)عمر خليل، **محاضرات مقياس الإصلاحات المالية في الجزائر**، تخصص علوم مالية،2016-2017.

21)محفوظ لعشب،**الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 2008.

22)محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1996.

23)مصطفى رشدي، **النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي**، (الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية) .

24)مصطفى كمال طه، **القنون التجاري**، الطبعة 1، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2011.

25)المعتصم بالله الغرياني، القانون التجاري، المعاملات التجارية ، دار النشر الجامعية الجديدة، مصر 2007.

26)شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976).

II. المذكرات:

1) رمزي زكي، **الادخار في البلاد المتخلفة اقتصاديا**، دراسة تحليلية.

2) نبيل سهام، **الودائع المصرفية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بدون مناقشة.

3) معلومات من البنك الجزائري الخارجي لولاية المدية، 2017.

4) موسى ولد الشيخ ،**البنوك التجارية و دورها في التنمية الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص : النقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2003\2004.

5) باكور حنان،**الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، البويرة، 2013.

6) بلعيد ذهبية،**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية** ،رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة،2007.

7) وليد عبد الرحمان صديق، **الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان مختلفة**، رسالة دكتوراه ، مكتبة كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1982.

8) عبد الله حسين بركات، **مصادر تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية**،(رسالة دكتوراه غير منشورة مكتبة كلية الحقوق جامعة الأزهر 1985.

9) سيد الهواري، **إدارة البنوك**، (القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1983) .

10)محلوس زكية، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير" جامعة ورقلة،2009.

11)قطوش حميد،**تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ،الجزائر، 2001.

12)بريش عبد القادر ، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر ،2006.

13)حدو علي، **إنعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**، مذكرة شهادة ماستر في العلوم التجارية،تخصص مالية، 2011.

14)بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة الدكتوراه في علوم اقتصادية، 2005.

15)فؤاد محمد شاكر، **تقييم فاعلية التنظيمات المصرفية في التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة،مكتبة كلية التجارة جامعة عين الشمس، 1979).

16)محمد مصطفى البنا، **السياسة المالية والدين العام الداخلي في مصر** ،(رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية اقتصاد، جامعة القاهرة 1984) .

17)نادية أبو فخر مكاوي، **تقييم فعالية إدارة أصول وخصوم في البنوك المصرية** ، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1988.

18) بلعزوز بن علي، **أثر تغيير أسعار الفائدة على اقتصاد الدول النامية – حالة الجزائر –** ، شهادة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

III. **القوانين و التشريعات:**

1)الجريدة الرسمية المتعلقة بقانون النقد و القرض (90-10) :العدد 16، بتاريخ 1990/04/14.

2)لجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 28ديسمبر1962.

3)الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 الصادر بتاريخ 01 ماي 1985.

4)القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن انشاء صندوق جزائري للتنمية.

5)قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 14-04-1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 14-04-1990.

6)الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 1966/12/29 المعدل و المتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 1967/05/11 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

7)الامر 75-58 المؤرخ 75/07/26 والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/07/مؤرخ في 13 مايو سنة 2007، الطبعة الاولى، 2010-2011.

8)الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 2003/03/27.

9)الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 1 سبتمر 2010، المادتين رقم 02,06.

10)المادة 53 من القانون 62-447 المتعلق للإنشاء وتحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
11)المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.
12)المادة رقم 13 من قانون النقد و القرض.
13)المادة رقم 16 من قانون النقد و القرض.
14)المادة رقم 112 من قانون النقد و القرض.
15)المادة رقم 113 من قانون النقد و القرض.
16)المادة رقم 130 من قانون النقد و القرض(90-10).
17)المادة رقم 130،113،112 من قانون النقد و القرض(10/90).
18)المواد رقم 143-154 على التوالي من قانون النقد و القرض
19)المواد 144-147 على التوالي من قانون النقد و القرض.
20)المواد 144-147 على التوالي من قانون النقد و القرض.
21)المواد 148-150 على التوالي من قانون النقد و القرض.
22)المادة رقم 146 من قانون النقد و القرض.

IV. الملتقيات:

1) بن يخلف زهرة، **ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية**، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات العالمية، 2005.
2)عبد الرحمن مغازي، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري** ،ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الحكومية العالمية، جامعة سطيف، الجزائر،20أكتوبر2009.

VI. المجلات:

1) محمد شوقي الفنجري، **حول شرعية فوائد الودائع بالبنوك**، مجلة مصر المعاصرة، السنة السبعون، العدد 378، أكتوبر 1971.

VII. المقابلات:

1)مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبد النور"، المكلف بالدراسات، مقابلة يوم 2017/02/16.
2)منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر 1996.

V. الكتب باللغة الأجنبية:

1) Gobin Gilles ,**les opération bancaimes et leurs abondement**
2) **conomiques**,duaod,1980.
3) Badou cherif Systeme bancaire algérien,Un system au service de la planificatio-article “Banqueset Management” décemdre,1985.

4) Dib Said ,**La nature du contrôle juridictionnel des actes de la commission bancaire en Algerie**, Media bank, N°66, juin-juillet 2003.
5) Paul F.dessup, Modern Bank West Publishing Co,1980, Management (New Yourk) .
6) Lazaros E. Molho, **Intérêts hâtes**, shaving, and Inversement in developing contries, LMF, Staff paper (vol 33,N°1 March 1986) .
7) Abdelkrim Naas, **le systéme bancaire algérien**, (de la decolonization à l'économie de Marché), mésom neuse, Paris 2003.
8) P.thirl wall. Finacing economic development (London:Macmillan, Press LTD,1976) .

الملاحق

الملحق رقم 01: الخاصة بالزبون BEA بطاقة المعلومات للبنك

(الملحق 1)

Banque Extérieure d'Algérie BEA بنك الجزائر الخارجي

DIRECTION REGIONALE : ~~DE BLID~~

AGENCE : ~~MEDEA 026~~.

بطاقة معلومات خاصة بالزبون

ANNEXE N° 02p

(Instruction N°151/DG du 01 Octobre 2015)

FICHE DE RENSEIGNEMENT
« CONNAISSANCE DE LA CLIENTELE »

- Ouverture d'un Compte : [ ]
- N° de Compte Réservé : [redacted]
- Identifiant Client (Delta) : [redacted]

ou Mise à Jour des Données :
Révision Evènementielle : [X]
ou Révision Périodique : [ ]

PERSONNE PHYSIQUE :

Particulier/Ménage : [ ] Commerçant/Artisan : [ ] Fonction Libérale : [ ]

Monsieur, [ ] Madame, [X] Mademoiselle, [ ]

Nom : [redacted]
Nom de jeune fille : .....
Prénom : HASSIA
Né (e) le : [redacted] à [redacted]
Pays de Naissance : ALGERIE
Nationalité : ALGERIENNE
Pays de Résidence : ALGERIE
N° de l'Acte de Naissance : 00336
Fils/Fille de : [redacted] et de [redacted]
Adresse : [redacted]
Commune : [redacted]
Wilaya : [redacted]
Code Wilaya : [redacted]
Code postal : [redacted]
N° de téléphone : .....
N° de Mobile : [redacted]
E-mail : .....

– **Situation Familiale** : Célibataire [ ] Marié [ ] Divorcé [ ] Veuf (Ve) [X]

Nom du Conjoint : [redacted]
Prénom du Conjoint : [redacted]
Date et Lieu de Naissance du Conjoint : [redacted]
Pays de Résidence : [redacted]

Banque Extérieure d'Algérie بنك الجزائر الخارجي

TYPE DE PIECE D'IDENTITE :

CARTE NATIONALE D'IDENTITE	X	PERMIS DE CONDUIRE		CARTE DE SEJOUR		PASSEPORT	

N° de la Pièce d'Identité : .....
Délivrée le : .....
Par : .....
Valable au : .....

- **OBJET ATTENDU DE L'OUVERTURE DU COMPTE :** .....

- **ACTIVITES / ORIGINE DES RESSOURCES / PATRIMOINE**

Déclare que mes ressources proviennent de :

MON ACTIVITE

ACTIVITE PROFESSIONNELLE EXERCEE	
Employeur et Adresse	—
Revenu Annuel	—
Autres Mouvements d'Affaires à Confier à la Banque	—
Sources de ces Mouvements	
Les Modalités d'utilisation du Compte (Vers/Retraits, Virements, Encaissement/Paiements de chèques, etc.	—

PRESTATIONS SOCIALES :

TYPE DE PRESTATION	Pension de Retraite	Pension de Moudjahidine	Pension d'Invalide
REVENU ANNUEL	X	—	—

MON PATRIMOINE

TYPE (A PRECISER)	—
MONTANT ANNUEL	—

AUTRES :

Dans le cas d'une procuration

NOM ET PRENOM DU MANDATAIRE	—
DATE ET LIEU DE NAISSANCE	—
PROFESSION EXERCEE	—
ADRESSE	
SIGNATURE	—

الملحق رقم 02: بطاقو المعلومات تملئ من طرف البنك BEA

(الملحق 2)

B. E. A
Bureau (.1.)
d MEDEA

OUVERTURE DE COMPTE
F U S I O N
MODIFICATION DE RENSEIGNEMENT

DATE 06 / 04 / 17

AGENCE	N° DE COMPTE	L/C	CATEGORIE ET NATURE DE COMPTE	CODE
026	3101470	71	EUR	(.2.)

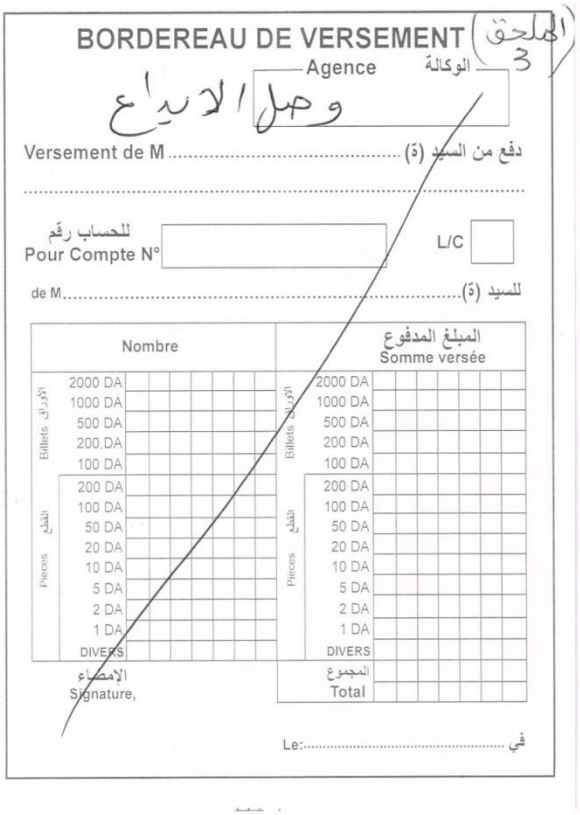
NOM Raison Sociale Appellation	(.1.)	MR MME MLE STE ETS CIE BENAISSEL
PRENOMS (s)		HOURIA
ADRESSE		CITE 1ER NOVEMBRE BT 5 S 5 MEDEA
PROFESSION	(.2.)	EURO
NATIONALITE	(.2.) 102	ALGERIENNE
Condition d'Arrêté	(.1.)	A B C D E S.N. NPA
Fusion Echelle	Compte pilote échelles	
Fusion Capitaux	Compte pilote capitaux	
Compte Agios	Compte à imputer	

Signature du Client ou mention de sa lettre	Signature du Chef de Bureau ou du Service	Date et visa informatique

Cette fiche doit être rédigée en majuscules en respectant les cases
(1) Rayer les mentions inutiles
(2) Voir codification

BEA.18473

الملحق رقم 03: وصل الايداع:



BORDEREAU DE VERSEMENT الملحق 3

Agence الوكالة

وصل الايداع

Versement de M ..... دفع من السيد (ة)

.....

للحساب رقم
Pour Compte N° L/C

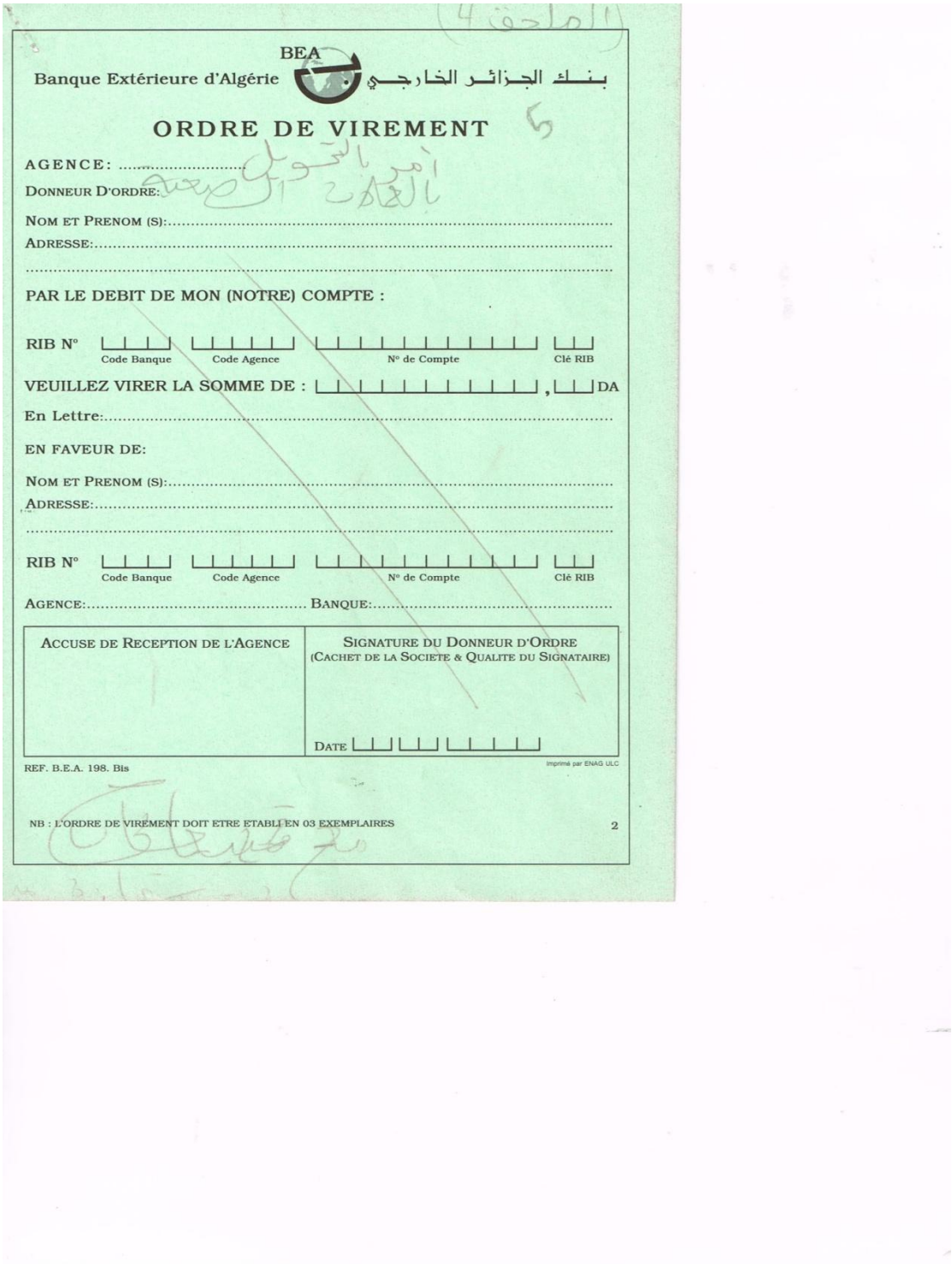
de M ..... للسيد (ة)

Nombre			المبلغ المدفوع Somme versée	
Billets الأوراق	2000 DA		Billets الأوراق	2000 DA
	1000 DA			1000 DA
	500 DA			500 DA
	200 DA			200 DA
	100 DA			100 DA
Pièces القطع	200 DA		Pièces القطع	200 DA
	100 DA			100 DA
	50 DA			50 DA
	20 DA			20 DA
	10 DA			10 DA
	5 DA			5 DA
	2 DA			2 DA
	1 DA			1 DA
	DIVERS			DIVERS
			المجموع Total	

الإمضاء
Signature,

Le:..... في

الملحق رقم 04: الايداع عن طريق التحويل الداخل البنك BEA



BEA
Banque Extérieure d'Algérie
بنك الجزائر الخارجي

ORDRE DE VIREMENT

AGENCE: .....
DONNEUR D'ORDRE:
NOM ET PRENOM (S):.....
ADRESSE:.....
.....

PAR LE DEBIT DE MON (NOTRE) COMPTE :

RIB N° | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
Code Banque | Code Agence | N° de Compte | Clé RIB

VEUILLEZ VIRER LA SOMME DE : | | | | | | | | | | , | | DA

En Lettre:.....

EN FAVEUR DE:

NOM ET PRENOM (S):.....
ADRESSE:.....
.....

RIB N° | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
Code Banque | Code Agence | N° de Compte | Clé RIB

AGENCE:..... BANQUE:.....

ACCUSE DE RECEPTION DE L'AGENCE	SIGNATURE DU DONNEUR D'ORDRE (CACHET DE LA SOCIETE & QUALITE DU SIGNATAIRE)
	DATE __/__/____

REF. B.E.A. 198. Bis
Imprimé par ENAG ULC

NB : L'ORDRE DE VIREMENT DOIT ETRE ETABLI EN 03 EXEMPLAIRES
2

(الملحق 4)

BEA
Banque Extérieure d'Algérie
بنك الجزائر الخارجي

ORDRE DE VIREMENT

AGENCE: .....

DONNEUR D'ORDRE: أمر بالتحويل

NOM ET PRENOM (S):.....

ADRESSE:.....

.....

PAR LE DEBIT DE MON (NOTRE) COMPTE :

RIB N° |_|_|_| |_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|
Code Banque | Code Agence | N° de Compte | Clé RIB

VEUILLEZ VIRER LA SOMME DE : |_|_|_|_|_|_|_|_|_| , |_|_| DA

En Lettre:.....

EN FAVEUR DE:

NOM ET PRENOM (S):.....

ADRESSE:.....

.....

RIB N° |_|_|_| |_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|
Code Banque | Code Agence | N° de Compte | Clé RIB

AGENCE:..... BANQUE:.....

ACCUSE DE RECEPTION DE L'AGENCE	SIGNATURE DU DONNEUR D'ORDRE (CACHET DE LA SOCIETE & QUALITE DU SIGNATAIRE)
	DATE

REF. B.E.A. 198. Bis

Imprimé par ENAG ULC

NB : L'ORDRE DE VIREMENT DOIT ETRE ETABLI EN 03 EXEMPLAIRES 1

BEA

Banque Extérieure d'Algérie — بنك الجزائر الخارجي

ORDRE DE VIREMENT

AGENCE: .....

DONNEUR D'ORDRE:

NOM ET PRENOM (S):.....

ADRESSE:.....

.....

PAR LE DEBIT DE MON (NOTRE) COMPTE :

RIB N° |_|_|_| |_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|
Code Banque | Code Agence | N° de Compte | Clé RIB

VEUILLEZ VIRER LA SOMME DE : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| , |_|_| DA

En Lettre:.....

EN FAVEUR DE:

NOM ET PRENOM (S):.....

ADRESSE:.....

.....

RIB N° |_|_|_| |_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|
Code Banque | Code Agence | N° de Compte | Clé RIB

AGENCE:..... BANQUE:.....

ACCUSE DE RECEPTION DE L'AGENCE	SIGNATURE DU DONNEUR D'ORDRE (CACHET DE LA SOCIETE & QUALITE DU SIGNATAIRE)
	DATE

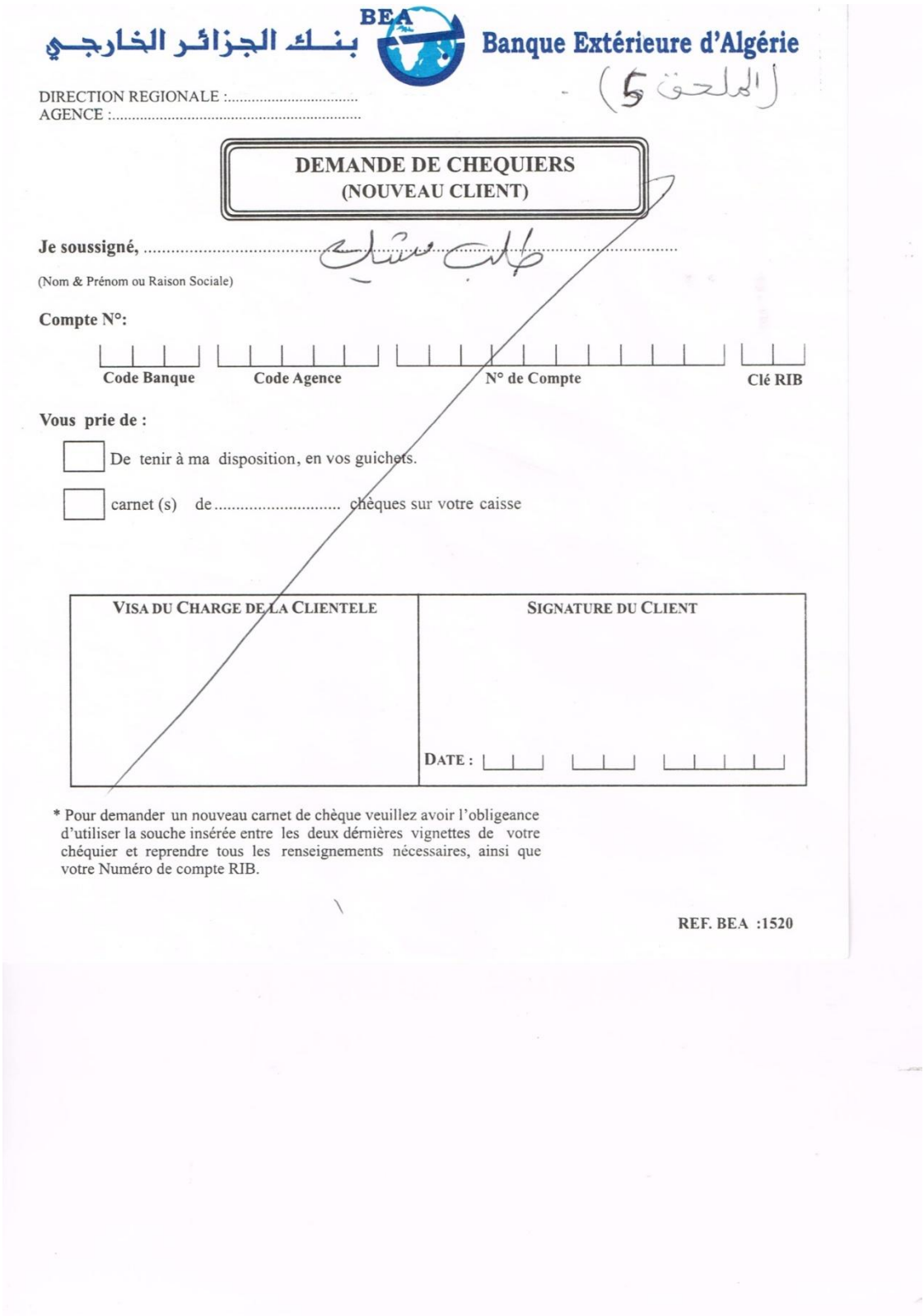
REF. B.E.A. 198. Bis

Imprimé par ENAG ULC

NB : L'ORDRE DE VIREMENT DOIT ETRE ETABLI EN 03 EXEMPLAIRES

3

الملحق رقم 05: الايداع عن طريق التحويل الخارجي البنك BEA



بنـك الجزائـر الخارجـي

BEA

Banque Extérieure d'Algérie

(الملحق 5) -

DIRECTION REGIONALE :.....
AGENCE :.....

DEMANDE DE CHEQUIERS
(NOUVEAU CLIENT)

Je soussigné, ... طلب شتاك .....

(Nom & Prénom ou Raison Sociale)

Compte N°:

Code Banque	Code Agence	N° de Compte	Clé RIB

Vous prie de :

☐ De tenir à ma disposition, en vos guichets.

☐ carnet (s) de ..... chèques sur votre caisse

VISA DU CHARGE DE LA CLIENTELE	SIGNATURE DU CLIENT
	DATE :

* Pour demander un nouveau carnet de chèque veuillez avoir l'obligeance d'utiliser la souche insérée entre les deux dérnières vignettes de votre chéquier et reprendre tous les renseignements nécessaires, ainsi que votre Numéro de compte RIB.

REF. BEA :1520

الملحق رقم 06: الوثيقة طلب الشيك لدى البنك BEA

Nom : .....

Adresse . .....

..... Cpte N° .....

..... Le .....

à Monsieur le Directeur de la BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

(الملحق 6)

AVIS D'EMISSION DE CHEQUES

Veuillez DEBITER notre compte du montant des chèques détaillés ci-dessous que (1) nous avons tirés sur vos Agences. Nous vous prions de nous délivrer :

وثيقة التحويل البنكي

Signature.

ENAG - ULC - Algéria

NUMERO	SUR VOTRE AGENCE DE	ORDRE	MONTANT
		A reporter	

Si vous désirez garder trace des ordres que vous nous donnez, vous pouvez remplir ce bordereau en deux exemplaires et en conserver un.

(1) Rayer la mention inutile.

BEA 701

NUMERO	SUR VOTRE AGENCE DE	ORDRE	MONTANT
		REPORT.....	
		TOTAL	

الملحق رقم 07: الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم التجارية **قسم العلوم المالية**

استبيان

يأتي هذا الاستبيان في إطار التحضير لمذكرة ماستر تخصص مالية و الذي نهدف من خلالها إلى دراسة اصلاحات النظام المصرفي و اثرها على تعبئة المدخرات في البنوك التجارية .و باعتباركم معنيون بموضوع الدراسة، نرجو منكم التفضل بالمساهمة في هذه الدراسة بالإجابة على أسئلة الاستبيان .علما أن البيانات الواردة في الاستمارة هي لأغراض البحث فقط و سيتم معالجتها بسرية تامة.

الاصلاح المصرفي: هو عملية دائمة ومستمرة تتضمن تعديل في الاطار التشريعي و التنظيمي لمواكبة التطورات التي تحدث في الواقع في مجال المصارف

تعبئة المدخرات: هي القدرة و الرغبة الادخارية للفرد و توجيهها داخل العملية المصرفية كأفضل سياسة ادخارية و هي الشكل الادخاري الوحيد في معاملات المصارف .

القسم الاول : معلومات عامة

1-/ معلومات شخصية

الجنس :ذكر ☐ أنثى ☐

السن : اقل من 25 سنة ☐ من 25 الى 30 سنة ☐

من 30 الى 35 سنة ☐ اكبر من 35 سنة ☐

2-/ المؤهل العلمي : ثانوي ☐ جامعي ☐ ليس له مؤهل ☐ دراسات اخرى ☐

3-/ نوع العمل : طالب ☐ تاجر ☐ استاذ ☐ عامل ☐ موظف ☐ بطال ☐

ثانيا :

1. هل لديك حساب مصرفي خاص بك ؟ نعم ☐ لا ☐
2. هل تقوم بالادخار المالي حاليا ؟

نعم لفترة قصيرة ☐ نعم لتلبية احتياجات على المدى الطويل ☐

جمعية ☐ لا ☐

3. ما هي الاسباب الرئيسية التي تدفعك للادخار؟

السبب	1	2	3	4	5	لاينطبق
1-الادخار للمستقبل						
2-السيارة						
3-التعليم						
4-الزواج						
5-السكن						

4. أي من هذه الحوافز المذكورة ادناه قد تساعدك على رفع نسبة ادخارك ؟

السبب	1	2	3	4	5	لاينطبق
6-تحسين نسبة العائد (الفوائد)						
7-الحصول على قروض ذات مميزات خاصة						
8-تخفيض الرسوم الجمركية						
9-خفض معدل الفائدة						

ماهي أهمية النقاط التالية في عملية اتخاذ القرار لديك :

الأسباب	1	2	3	4	5	لا ينطبق
10- نسبة العائد (الأرباح)						
11- بنك موثوق						
12- سهولة الاستخدام و الوصول إلى الفروع						
13- خدمة العملاء و بساطة الإجراءات						
14- قنوات الخدمة الرقمية						

ثالثا :دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات

الاسئلة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقا
15- أهمية أن تكون الحلول الادخارية المقترحة متوافقة مع الشريعة الاسلامية					
16الطبقة الاجتماعية التي تنتمي اليها لها تأثير على وعيك المصرفي					
17يعتبر انشاء صندوق لضمان الودائع في البنوك من نشأته ان يحسن ظروف تعبئة المدخرات					
18يعتبر انخفاض معدل الفائدة يساهم في ارتفاع حجم الادخار					
19القدرة الادخارية لديك متوقفة عن حجم الدخل المطلق					

الملحق رقم 08: تحليل الاستبيان عن طريق SPSS

Frequencies

Notes

Output Created		18-MAY-2017 16:59:21
Comments		
Input	Data	C:\Users\121600054\Desktop\خولة\موسى.sav
	Active Dataset	Ensemble_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	45
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES=الجنس العمر المؤهل النوع س1 س2 /PIECHART PERCENT /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,94
	Elapsed Time	00:00:01,05

Statistics

		الجنس	العمر	المؤهل	النوع	هل لديك حساب مصرفي خاص بك	هل تقوم بالادخار المالي حاليا
N	Valid	45	45	45	45	45	45
	Missing	0	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	28	62,2	62,2	62,2
	انثى	17	37,8	37,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 25 سنة	28	62,2	62,2	62,2
	من 25 الى 30 سنة	10	22,2	22,2	84,4
	من 30 الى 35 سنة	5	11,1	11,1	95,6
	اكبر من 35 سنة	2	4,4	4,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعي	33	73,3	73,3	73,3
	ليس له مؤهل	10	22,2	22,2	95,6
	دراسات اخرى	2	4,4	4,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

النوع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	طالب	17	37,8	37,8	37,8
	تاجر	17	37,8	37,8	75,6
	استاذ	1	2,2	2,2	77,8
	موظف	7	15,6	15,6	93,3
	بطال	3	6,7	6,7	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

هل لديك حساب مصرفي خاص بك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	28	62,2	62,2	62,2
	لا	17	37,8	37,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

هل تقوم بالادخار المالي حاليا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لفترة قصيرة	13	28,9	28,9	28,9
	لتلبية احتياجات على المدى الطويل	27	60,0	60,0	88,9
	لا	5	11,1	11,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Frequencies

Notes

Output Created		18-MAY-2017 16:59:57
Comments		
Input	Data	C:\Users\121600054\Desktop\خولة\موسى.sav
	Active Dataset	Ensemble_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	45
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= العبارة1 العبارة2 العبارة3 العبارة4 العبارة5 البعد1 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,02

Statistics

		العبارة1	العبارة2	العبارة3	العبارة4	العبارة5	البعد1
N	Valid	45	45	45	45	45	45
	Missing	0	0	0	0	0	0

Mean	3,51	4,13	2,67	2,20	4,20	3,3422
Std. Deviation	1,218	,944	,826	1,036	1,307	,97293

Frequency Table

العبارة1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	11,1	11,1	11,1
	غير موافق	5	11,1	11,1	22,2
	محايد	4	8,9	8,9	31,1
	موافق	24	53,3	53,3	84,4
	موافق بشدة	7	15,6	15,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	8,9	8,9	8,9
	محايد	5	11,1	11,1	20,0
	موافق	17	37,8	37,8	57,8
	موافق بشدة	19	42,2	42,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	20	44,4	44,4	46,7
	محايد	19	42,2	42,2	88,9
	موافق	3	6,7	6,7	95,6

	موافق بشدة	2	4,4	4,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	12	26,7	26,7	26,7
	غير موافق	19	42,2	42,2	68,9
	محايد	8	17,8	17,8	86,7
	موافق	5	11,1	11,1	97,8
	موافق بشدة	1	2,2	2,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4,4	4,4	4,4
	غير موافق	7	15,6	15,6	20,0
	محايد	1	2,2	2,2	22,2
	موافق	5	11,1	11,1	33,3
	موافق بشدة	30	66,7	66,7	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

البعد1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,20	1	2,2	2,2	2,2
	1,40	1	2,2	2,2	4,4
	1,60	2	4,4	4,4	8,9
	1,80	1	2,2	2,2	11,1
	2,00	4	8,9	8,9	20,0
	2,40	1	2,2	2,2	22,2

2,80	2	4,4	4,4	26,7
3,00	2	4,4	4,4	31,1
3,20	1	2,2	2,2	33,3
3,40	6	13,3	13,3	46,7
3,60	5	11,1	11,1	57,8
3,80	5	11,1	11,1	68,9
4,00	7	15,6	15,6	84,4
4,20	1	2,2	2,2	86,7
4,40	1	2,2	2,2	88,9
4,60	3	6,7	6,7	95,6
4,80	1	2,2	2,2	97,8
5,00	1	2,2	2,2	100,0
Total	45	100,0	100,0	

Frequencies

Notes

Output Created		18-MAY-2017 17:00:21
Comments		
Input	Data	C:\Users\121600054\Desktop\خولة\موسى.sav
	Active Dataset	Ensemble_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	45
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= العبارة6 العبارة7 العبارة8 العبارة9 البعد2 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,00

Statistics

		العبارة6	العبارة7	العبارة8	العبارة9	البعد2
N	Valid	45	45	45	45	45
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		3,51	3,00	2,56	3,62	3,1722

Std. Deviation	1,342	,798	,785	1,114	,95766

Frequency Table

العبارة6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	8,9	8,9	8,9
	غير موافق	8	17,8	17,8	26,7
	محايد	8	17,8	17,8	44,4
	موافق	11	24,4	24,4	68,9
	موافق بشدة	14	31,1	31,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	31,1	31,1	31,1
	محايد	17	37,8	37,8	68,9
	موافق	14	31,1	31,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	6	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	10	22,2	22,2	35,6
	محايد	27	60,0	60,0	95,6
	موافق	2	4,4	4,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	11	24,4	24,4	24,4
	محايد	6	13,3	13,3	37,8
	موافق	17	37,8	37,8	75,6
	موافق بشدة	11	24,4	24,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

البعد2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,50	4	8,9	8,9	8,9
	1,75	2	4,4	4,4	13,3
	2,00	5	11,1	11,1	24,4
	2,25	1	2,2	2,2	26,7
	2,50	2	4,4	4,4	31,1
	2,75	2	4,4	4,4	35,6
	3,25	3	6,7	6,7	42,2
	3,50	12	26,7	26,7	68,9
	4,00	3	6,7	6,7	75,6
	4,25	11	24,4	24,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=_75; 11;77_;85_;75_;76_;93_ل;75_ 10;77_;85_;75_;76_;93_ل
13;77_;85_;75_;76_;93_ل;75_ 12;77_;85_;75_;76_;93_ل;75_
14;77_;85_;75_;76_;93_ل;75_
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

Notes

Output Created		18-MAY-2017 17:02:02
Comments		
Input	Data	C:\Users\121600054\Desktop\خولة\موسى.sav
	Active Dataset	Ensemble_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	45
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= العبارة10 العبارة11 العبارة12 العبارة13 العبارة14 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,00

Frequencies

Notes

Output Created		18-MAY-2017 17:02:26
Comments		
Input	Data	C:\Users\121600054\Desktop\موسى\خولة.sav
	Active Dataset	Ensemble_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	45
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= العبارة10 العبارة11 العبارة12 العبارة13 العبارة14 البعد3 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,00

Statistics

		العبارة10	العبارة11	العبارة12	العبارة13	العبارة14	البعد3
N	Valid	45	45	45	45	45	45
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		3,40	3,16	1,87	2,71	2,78	2,7822

Std. Deviation	1,405	1,537	1,408	1,218	1,295	1,28475

Frequency Table

العبارة10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	11,1	11,1	11,1
	غير موافق	11	24,4	24,4	35,6
	محايد	2	4,4	4,4	40,0
	موافق	15	33,3	33,3	73,3
	موافق بشدة	12	26,7	26,7	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	10	22,2	22,2	22,2
	غير موافق	8	17,8	17,8	40,0
	محايد	3	6,7	6,7	46,7
	موافق	13	28,9	28,9	75,6
	موافق بشدة	11	24,4	24,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	28	62,2	62,2	62,2
	غير موافق	8	17,8	17,8	80,0
	محايد	2	4,4	4,4	84,4
	موافق	1	2,2	2,2	86,7

	موافق بشدة	6	13,3	13,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	9	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	11	24,4	24,4	44,4
	محايد	12	26,7	26,7	71,1
	موافق	10	22,2	22,2	93,3
	موافق بشدة	3	6,7	6,7	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	11	24,4	24,4	24,4
	غير موافق	4	8,9	8,9	33,3
	محايد	20	44,4	44,4	77,8
	موافق	4	8,9	8,9	86,7
	موافق بشدة	6	13,3	13,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

البعد3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	5	11,1	11,1	11,1
	1,20	4	8,9	8,9	20,0
	1,40	1	2,2	2,2	22,2
	1,60	1	2,2	2,2	24,4
	1,80	4	8,9	8,9	33,3
	2,00	1	2,2	2,2	35,6
	2,20	2	4,4	4,4	40,0

2,60	2	4,4	4,4	44,4
2,80	1	2,2	2,2	46,7
3,00	7	15,6	15,6	62,2
3,20	4	8,9	8,9	71,1
3,40	1	2,2	2,2	73,3
3,60	1	2,2	2,2	75,6
3,80	1	2,2	2,2	77,8
4,00	1	2,2	2,2	80,0
4,20	2	4,4	4,4	84,4
4,40	1	2,2	2,2	86,7
4,80	3	6,7	6,7	93,3
5,00	3	6,7	6,7	100,0
Total	45	100,0	100,0	

Frequencies

Notes

Output Created		18-MAY-2017 17:02:50
Comments		
Input	Data	C:\Users\121600054\Desktop\خولة\موسى.sav
	Active Dataset	Ensemble_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	45
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= العبارة15 العبارة16 العبارة17 العبارة18 العبارة19 البعد4 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,02

[Ensemble_de_données1] C:\Users\121600054\Desktop\خولة\موسى.sav

Statistics

		العبارة15	العبارة16	العبارة17	العبارة18	العبارة19	البعد4
N	Valid	45	45	45	45	45	45
	Missing	0	0	0	0	0	0

Mean	3,98	3,33	3,80	2,27	2,98	3,2711
Std. Deviation	1,252	1,651	,894	,915	1,055	1,06358

Frequency Table

العبارة15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4,4	4,4	4,4
	غير موافق	6	13,3	13,3	17,8
	محايد	5	11,1	11,1	28,9
	موافق	10	22,2	22,2	51,1
	موافق بشدة	22	48,9	48,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	8	17,8	17,8	17,8
	غير موافق	12	26,7	26,7	44,4
	محايد	1	2,2	2,2	46,7
	موافق	5	11,1	11,1	57,8
	موافق بشدة	19	42,2	42,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	7	15,6	15,6	15,6
	محايد	2	4,4	4,4	20,0
	موافق	29	64,4	64,4	84,4

	موافق بشدة	7	15,6	15,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	7	15,6	15,6	15,6
	غير موافق	26	57,8	57,8	73,3
	محايد	5	11,1	11,1	84,4
	موافق	7	15,6	15,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

العبارة19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4,4	4,4	4,4
	غير موافق	17	37,8	37,8	42,2
	محايد	8	17,8	17,8	60,0
	موافق	16	35,6	35,6	95,6
	موافق بشدة	2	4,4	4,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

البعد4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,20	2	4,4	4,4	4,4
	1,60	5	11,1	11,1	15,6
	2,00	1	2,2	2,2	17,8
	2,40	1	2,2	2,2	20,0
	2,60	4	8,9	8,9	28,9
	2,80	6	13,3	13,3	42,2
	3,00	1	2,2	2,2	44,4

	3,20	1	2,2	2,2	46,7
	3,40	2	4,4	4,4	51,1
	3,60	3	6,7	6,7	57,8
	3,80	1	2,2	2,2	60,0
	4,00	6	13,3	13,3	73,3
	4,20	5	11,1	11,1	84,4
	4,60	5	11,1	11,1	95,6
	4,80	2	4,4	4,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العبارة1	45	3,51	1,218	,182
العبارة2	45	4,13	,944	,141
العبارة3	45	2,67	,826	,123
العبارة4	45	2,20	1,036	,154
العبارة5	45	4,20	1,307	,195
البعد1	45	3,3422	,97293	,14504

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
العبارة1	2,816	44	,007	,511	,15	,88
العبارة2	8,055	44	,000	1,133	,85	1,42
العبارة3	-2,708	44	,010	-,333	-,58	-,09
العبارة4	-5,181	44	,000	-,800	-1,11	-,49
العبارة5	6,158	44	,000	1,200	,81	1,59
البعد1	2,360	44	,023	,34222	,0499	,6345